المحتويات

ملخص:- ..... ث

المقدمة: ..... د

تساؤلات الدراسة:- ..... ذ

أهمية الدراسة: ..... ر

1.سوسيولوجيا الخطاب السياسي والمقاربات المنهجية المتبعة في تحليله: 1

1.1.1 الخطاب السياسي بوصفه سلطة:- 2

2.1.1 البعد الأيديولوجي للخطاب: 3

3.1.1 البعد اليوتوبي للخطاب السياسي: 4

2.1 المقاربة المنهجية المتبعة في الدراسة: 6

2. المقاربات السوسيولوجية حول الدولة: 10

1.2 المدارس الفكرية المتعلقة بالدولة: 10

2.2 الدولة في العالم الثالث: 20

3.2 الدولة في الفكر السياسي العربي: 28

3. صورة الدولة في الخطاب الرسمي 1964-1974 37

1.3 تمهيد: جذور مسالة الدولة قبل العام 1964: 37

2.3 تطور الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي في الفترة 1964-1974 43

3.3 تحليل صورة الدولة في الخطابات الرسمية لهذه المرحلة: 50

4. صورة الدولة في الخطاب الرسمي في الفترة 1974-1993 62

1.4 تطورات الخطاب الرسمي الفلسطيني في هذه المرحلة: 62

2.4 الخروج من بيروت إنتاج معالم دولانية بدون فضاء لتلك المعالم. 68

3.4 تحليل صورة الدولة في الخطابات الرسمية لهذه المرحلة:- 76

5.صورة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد أوسلو 1993-2005 87

1.5 قراءة في تطورات المشهد السياسي لهذه المرحلة: 87

2.5 سمات الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي بعد أوسلو: 104

3.5 تحليل صورة الدولة في الخطاب الرسمي في هذه المرحلة 111

خلاصة نقدية: 122

المراجع:- 122

الملاحق 152

الإهداء

إلى ذكرى أبي

إلى الوالدة العزيزة

أهدي الصورة

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور محمود ميعارى على عطائه المشكور لى، كما أتقدم بشكرى وتشرفى بالأساتذة لجنة النقاش ممثلة بالدكتور إسماعيل الناشف، ود عبد الرحيم الشيخ ود محمد فرحات، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى برنامج علم الاجتماع فى جامعة بيرزيت وأساتذته الكرام، كما اعترف بالجميل والمحبة للإخوة والأخوات فى الأسرة، كما أود أن اشكر الأصدقاء والزميلات على الملاحظات البناءة إليهم جميعا أقول شكراً

ملخص:-

تحاول هذه الرسالة استنطاق صورة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني، معبرة عن نفسها في المواثيق والمقررات الصادرة عن منظمة التحرير، وفيما بعد عن السلطة الوطنية الفلسطينية. ولهذا الهدف تم تحقيب الدراسة إلى ثلاثة مفاصل رئيسة: المفصل الأول من عام 1964-1974، و يمكن وصف خطاب هذه المرحلة بالثوري سواء على مستوى المشاركات المصاحبة للمفهوم أو المناقضة له، هذا من حيث حدية الخطاب. أما فيما يتعلق بالدولة كمفهوم، فقد ففي هذه المرحلة لم تكن الدولة حاضرة في الخطاب الرسمي الفلسطيني، وكاستعاضة عن ذلك المفهوم بقي الخطاب الرسمي متشبثا ببعده القومي من خلال الدعوة إلى العروبة والقومية، كما أظهرته لنا حقول الدلالة والمفاهيم. من جانب آخر شهد خطاب هذه المرحلة درجة عالية من النفي للآخر، وخصوصا إسرائيل والاستعمار والامبريالية.ولقد كان الهدف العقيدي من وراء ذلك الخطاب هو تحرير فلسطين التاريخية، بإتباع أسلوب الكفاح المسلح، من هنا يستشف إن صورة الدولة في هذه المرحلة هي دولة ذات بعد قومي.

أما المرحلة الثانية(1974-1993)، فقد كانت كينونة الخطابات الرسمية فيها تدور حول الدولة، بالإضافة إلى إن هذه الخطابات، كانت تنظم الدولة ضمن مجموعة من المشاركات والمناقضات أيضا، حيث كان البعد الوطني هو الأكثر هيمنة في هذه المرحلة، بينما كانت إسرائيل هي المناقض الأكثر حدة فيها.وهذه الحقبة شهدت أوج التحول الدولاني لمنظمة التحرير، سواء كانت هذه الدولنة باتجاه ترانيم الدولة مثل تعيين السفراء واستقبال سفراء الدول أو الرتب العسكرية أو المدنية، أو في صوب الاتجاه نحو القطرية عبر الانزياح التدريجي عن البعد القومي كمشارك رئيسي للدولة الفلسطينية. كذلك شهدت هذه المرحلة تزاوجا بين الهدف الاستراتيجي والتكتيكي من خلال إتباع الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي بشكل متوازي. وعلى مستوى الدولة بالذات كانت البدايات الجنينية لإعلاء شان الدولة كشكل وليس كمضمون، بحيث أصبح يلهث الخطاب الرسمي باتجاه الدولة كمؤسسة، وليس من أجل غاية التحرير، وهذا ولّد عقلية التنازل عن الثوابت في سبيل شعار الدولة الفلسطينية، وهذا ما توج في إعلان الاستقلال، والذي كان في حقيقته تنازلا عن الثوابت، مثل الاعتراف بإسرائيل والقرار (242)، وغيرها من القضايا التي كانت محرمة لدى المنظمة في عقدها الأول.

أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة ما بعد أوسلو، فخطابها لم يكن بقوة خطاب المرحلتين السابقتين، وبالرغم من ذلك، فقد اختمرت في هذا الخطاب قضية الانفصام بين الشكل والمضمون عبر التركيز على شكلانية الدولة. فخطابات ما بعد أوسلو اهتمت بجانبين: جانب إجرائي للدولة يتعلق بالمأسسة، من خلال مناداة هذه الخطابات بسن القوانين والتشريعات التي تحكم الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الخ. وجانب إعلامي يتعلق بالمطالبة بقيام الدولة الفلسطينية عبر التركيز بشكل مستميت على الشرعية الدولية، والإهابة بالأسرة الدولية. كما أن في هذه المرحلة تغيرت مشاركات ومناقضات، وأضيفت أخرى، حيث كانت أبرز المشاركات التي لم يعد لها حضور هي البعد القومي، حيث أعلنت المنظمة في مرحلة ما بعد أوسلو طلاقها القسري عن عمقها الإقليمي والقومي، لصالح

علاقات أخرى كانت تعول عليها قيادة المنظمة ومن أبرزها الشرعية الدولية، كما ذكرنا سابقا، وتحولت الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية إلى مشارك بعد ثلاثة عقود من التناقض بل النفي.في هذه المرحلة كانت الأهداف العقيدية لصورة الدولة تحويل البرنامح التكتيكي إلى برنامج إستراتيجي للمنظمة، من خلال اعتبار السلام خيارا إستراتيجيا.

بناء على هذه المعطيات فان هذه الدراسة تظهر لنا صحة الافتراض الذي قامت عليه، حيث أن المرحلة الأولى تميزت بالانسجام بين الشكل والمضمون، أي بين الخطاب الرسمي والفعل الوطني المقاوم عبر التشبث ببرنامج التحرير، بيد أن المرحلة الثانية أظهرت التناقض بين الخطاب والفعل المقاوم عبر انزياح منظمة التحرير عن برنامج التحرير إلى برنامج الاستقلال، وخصوصا بعد الخروج من بيروت، حيث تمظهر ذلك في حالة البقرطة والروتنة التي عاشتها المنظمة أنذلك، ولكن دون إجادة لفن البقرطة والروتنة، وعبر إعلاء دور الشخص والمؤسسة على الأرض. وأخيرا أظهرت لنا مرحلة أوسلو عمق الانفصال بين الشكل والمضمون، وعلى ارض الواقع عبر الإقدام على توقيع اتفاقيات في سبيل إعلان الدولة كشعار بغض النظر عن العواقب المترتبة عن هذه السياسة.

Abstract:

This study discusses the image of the state in the Palestinian official political discourse, as reflected in the declarations, decisions and pronouncements maid by the Palestine Liberation Organization (PLO) and later the Palestinian National Authority (PNA).

The study examines Palestinian discourse in three stages:

The first stage is the period of 1964-1974. During this period, the overall Palestinian discourse can be described as revolutionary at all levels, but the concept of state was absent from it, as the pan-Arab nationalistic dimension was predominant. Moreover, the Palestinian discourse in these years included a high level of negation of the other, particularly Israel, colonialism and imperialism. Indeed, it could be said that the overwhelming Palestinian emphasis in this period was on liberation of historical Palestine from the River of Jordan to the Mediterranean Sea through armed struggle. As such, the image of the state in this period was a state with a pan-Arab dimension.

The second stage is the period of 1974-1993. This period witnessed a transformation in the official Palestinian discourse, which started to focus on the issue of the state. In this period Palestinian nationalistic dimension had priority and precedence over the pan-Arab dimension, and Israel remained the ultimate contradiction. Moreover, the PLO began acting as a quasi-state or state in the making, with the PLO leadership appointing ambassadors in foreign capitals, receiving ambassadors and envoys and granting military ranks and insignias. Furthermore, this period witnessed the combination of strategy and tactics through the adoption of diplomacy and armed resistance, viewed as complementary rather than contradictory. As for the concept of state, the discourse stressed the state as a form lacking any substance. Indeed, the quest for statehood during this period had more to do with formalities and little with actual liberation from Israeli occupation. This in turn made the Palestinian leadership sacrifice some of the national goals under the slogan of state, as culminated in the Independence Declaration, which actually recognized Israel and accepted the UNSC resolution 242. These steps were considered unthinkable two or three decades earlier.

The third stage is the so-called Oslo era, which represented a serious and radical departure from the two previous periods. During this period, there was a clear split between form and substance and between public pronouncements and reality on the ground. In this period, the Palestinian National Authority devoted much effort and energy to institutionalization, such as promulgating laws and legislations governing various aspects of Palestinian life in various political, economic and cultural spheres. Besides, the pan-Arab dimension continued to recede in favor of Palestinian nationalism and the PLO effectively declared its

disengagement from its regional and pan-Arab depth. Moreover, the US and Israel became “partners for peace” after decades of hostility and inherent contradiction. In short, Peace became the strategic choice.

In conclusion, the study illustrates the following: In the first period, there was harmony between form and substance, namely between official discourse, stressing liberation, and national resistance on the ground. In the second period, there was a clear contradiction between official discourse and actions on the ground as the PLO left the liberation program and adopted the independence program. In the third stage, the Oslo era, the split between form and substance became deeper as the PLO signed the Declaration of Principles with Israel with little consideration for the consequences of this policy.

المقدمة:

سؤال الدولة يشغل اهتمام المفكرين والسياسيين والناس العوام، وإن دل على شيء فإنما يدل على استحواذ المفهوم على مساحة كبيرة في أذهان الجميع، وذلك نظرا لما يشكله من خطورة وقلق على المستويات المختلفة في المجتمعات الإنسانية. هذه الدراسة سوف تتناول الدولة من خلال الوثيقة الرسمية وتركز على صورة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني منذ العام 1964-2005، ولكننا قبل ذلك سوف نحاول التعرف على الكتابات التي سبقتنا في الموضوع، والمناهج المتبعة لتحليل الخطاب السياسي، والمنهج المتبع في دراستنا.

للتعمق في البحث عن صورة الدولة، كان من الضروري الرجوع إلى نوعين أساسين من المراجع. النوع الأول خاص بمفهوم الدولة والتنظير السوسيولوجي عنه، وبهذا الخصوص تمت مراجعة الأصول الفكرية لهذا المفهوم عبر التطرق إلى المدارس التي أنتجته سواء على مستوى الفكر الغربي أم العربي. أما فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية فيلاحظ القارئ أن هنالك فيضا من القراءات حول ذلك الموضوع سواء كانت تلك القراءات على شكل مقالات، أو على شكل كتب، حيث تناولت المفهوم من زوايا مختلفة حسب الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، إلا أن هذه الدراسات بالرغم من تعدديتها إلا أنها توصف بأنها دراسات تقليدية، سواء على مستوى الكتابة أو على مستوى المنهج المتبع، فكان بعضها يحمل طابعا أكاديميا والآخر على شكل مذكرات شخصية لأناس عايشوا تجربة النضال الفلسطيني.

و هنالك بعض القراءات المتعمقة في الموضوع، مثل دراسة ماهر الشريف الموسومة "البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"، حيث انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها "كيف تعامل الفكر السياسي الفلسطيني وعبر مراحله المختلفة مع موضوعة الكيانية، وكيف كان تصوره لملامح الكيان الفلسطيني المنشود". ومن الواضح أن دراسة الشريف قد اتخذت الطابع التاريخي لدراسة موضوعة الكيانية الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة، كانت بدايتها مطلع القرن العشرين ونهايتها عقد التسعينات(الشريف، 1995:5). ومن الدراسات الأخرى، دراسة حديثة ليزيد صايغ بعنوان "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة"، وهي لم تخرج عن إطار دراسة الشريف، إلا أن الكاتب كان فضفافا في حديثة عن الموضوع بشكل أوسع من سلفه(صايغ، 2003). وهنالك دراسة كمال الخالدي بعنوان "الدولة الثنائية القومية" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه تناول فيها الباحث الدولة الثنائية القومية وإمكانيات تطبيق المفهوم(الخالدي، 1999: 3)، وكما اشرنا سابقا هنالك بعض الدراسات على شكل مذكرات، ومن أبرزها دراسة ممدوح نوفل المعنونة "بالبحث عن الدولة "، يسرد فيها الكاتب من خلال تجربته النضالية، الأحداث كما عايشها و متطرقا فيها إلى فكرة الدولة(نوفل، 2000).

وعلى مستوى النشر في المجلات فهنالك دراستان نوعا ما قريبتان من موضوع دراستنا، الدراسة الأولى لعبد الإله بلقزيز بعنوان "الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني"، والثانية لإبراهيم أبرش بعنوان "الدولة في المواثيق الوطنية الفلسطينية"، حيث قام الباحثان بتتبع تطور مفهوم الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني في المواثيق

الصادرة عن منظمة التحرير، إلا أن هاتين الدراستين كانتا قصيرتين ولم تتناولا الموضوع بشمولية، وذلك ربما لطبيعة الكتابة المقالية والتي تتطلب من الكاتب الاختصار، وعن طبيعة الدراسة الخاصة بالحالة الفلسطينية المليئة بزخم الأحداث(بلقزيز، 1990؛ابرش، 2001).

ولغرض الدراسة قمنا بمراجعة أدبيات تناولت صورة الدولة في بلدان أخرى وخصوصا في الدول العربية، ومن خلال مراجعتنا عن الموضوع كانت هنالك بعض الدراسات التي تناولت تلك الصورة بشكل جزئي في عملها مثل دراسة مارلين نصر عن "التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر"، "والتحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية" لمحمد السيد سليم، "والخطاب الأيديولوجي الساداتي" لعبد العليم محمد، "ومرتكزات الديمقراطية في الخطاب الناصري" لجمال الشلبي (نصر، 1983؛الشلبي، 2003).

من جانب آخر وجدنا دراستين كانتا على مساس بتحليل مفاهيم الدولة، الأولى بعنوان "مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في أيدلوجية القوى السياسية اللبنانية" لرشيد شقير.وتتمحور هذه الدراسة حول الخطابات السياسية للقوى اللبنانية في الفترة الزمنية ما بين 1982-1985 وهي تتناول بصورة خاصة مفاهيم الدولة كما تشكله تلك الخطابات في ضوء تآكل سلطة الدولة لصالح المليشيات خلال الحرب اللبنانية، وللقيام بهذا الهدف قام الباحث باستخدام منهجية حقول الدلالة والمفاهيم للخروج بنتائج الدراسة.ولكننا من خلال قراءتنا لهذه الدراسة نرى الباحث انه لم يخرج في منهجيته عن نطاق تحليل المضمون في تحليله للخطاب السياسي لتلك القوى (شقير، 1992).أما الدراسة الثانية فهي دراسة بعنوان "الميثاق الوطني اليمني دراسة سياسية في بناء الدولة وتنمية المجتمع" للدكتور عبد المالك عودة، وهي دراسة عن الميثاق الوطني الذي صدر في ختام المؤتمر الشعبي الذي انعقد في صنعاء في عام 1982، لقد قام الباحث في دراسته بقراءة تحليلية عادية للميثاق الوطني من دون أن يتبع منهجا معينا.وعلى كل فإن هذه الدراسات وغيرها من القراءات قمنا بتوظيفها لخدمة دراستنا الحالية (عودة، 1983).

تساؤلات الدراسة:

كما أشرنا سابقا، فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف على صورة الدولة، وأسسها ومرتكزاتها في الخطاب الفلسطيني الرسمي، في الفترة 1964-2005، وذلك من خلال تحليل مضمون الوثائق والمواثيق الرسمية والخطب الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، مركزا على البنيات الداخلية وآليات التشكل والتحول وشبكات العلاقات لأهم المفاهيم والتصورات بخصوص الدولة. وبناء على هذا سوف تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية: -

1- ما هي صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي؟

2- هل صورة الدولة في الخطاب الفلسطيني بقيت ثابتة، أم أنها تطورت عبر مراحل معينة؟و وإذا تغيرت، ما هو تأثير التغيرات السياسية والخطابات المضادة، في تحولات الخطاب بخصوص موضوعة الدولة؟

3- ما هي المصادر التي استندت إليها صورة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني؟

أهمية الدراسة:

إن أي دراسة جديدة تتناول هذه القضية، ينبغي أن تكون دراسة تبحث عن الحلقات المفقودة في دائرة المعرفة بهذه القضية، ومن ثم تناولها بالبحث والدراسة، وما عدا ذلك فهو عبارة عن تكرار لمعلومات لا فائدة ترجى منها. ستحاول هذه الدراسة التطرق إلى طبيعة الدولة ووظائفها من خلال التعرف على صورة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني من جانب، ومن الجانب الآخر سوف تحاول الإجابة على إشكالية الدراسة وهي كيف تطورت صورة الدولة منذ العام 1964 وحتى اليوم، حيث أننا نلاحظ من خلال مراجعتنا المتواضعة للموضوع انه لا يوجد من تناول هذا الموضوع، بالإضافة إلى تناولنا تطور فكرة الدولة من خلال الإطار النظري الذي يسبق كل تحليل من تحليلاتنا لصورة الدولة من هنا تأتي مشروعية و أهمية الدراسة.

بعد ما تم التعرف على تساؤلات على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأبرز الدراسات التي تناولت موضوعة الدولة ، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول سوسيولوجيا الخطاب السياسي والمقاربات المنهجية المتبعة في تحليله.في الفصل الثاني سوف تتعرض الدراسة على النظريات السسيولوجية المنتجة لفكر الدولة، ويتكون هذا الفصل من ثلاث محاور رئيسة، الباب الأول الدولة في الفكر السياسي الغربي، الباب الثاني سوسيولوجيا الدولة في العالم الثالث، الباب الثالث الدولة في الفكر السياسي العربي عبر التطرق إلى ابرز المفكرين الذين تناولوا الدولة، والسمات البنيوية للدول المشرقية.

في حين سوف تدخل الدراسة في الفصل الثالث والرابع والخامس في عمق الدراسة، من خلال الحديث عن تطور فكرة الدولة وصورتها، بحيث يتحدث كل فصل من هؤلاء الفصول عن مرحلة من مراحل الدراسة حسبما حقبناها، وكذلك يشمل كل فصل بابين:الباب الأول إطار نظري لفكرة تطور الدولة في كل مرحلة، والباب الثاني تحليل لصورة الدولة في نفس المرحلة، وأخيرا سوف تقوم الدراسة بطرح الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة وطرح بعض الملاحظات النقدية على ذلك، وفيما يلي عرض للدراسة كما ذكرنا سابقا:

1. سوسيولوجيا الخطاب السياسي والمقاربات المنهجية المتبعة في تحليله:

يستخدم مصطلح الخطاب السياسي لتعيين جملة من التصورات والمفاهيم والمقترحات المنظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي، في مجتمع ما وفي إطار تاريخي محدد، بهدف معالجة مشكلاته بالبيئة الإقليمية والدولية (محمد، 1990: 26).

من هنا يشغل الخطاب السياسي مكانة حيوية في التطور السياسي لمجتمع ما، وتنطبق هذه القاعدة ليس فقط على المجتمعات النامية، بل كذلك على البلدان المتقدمة، وذلك بالرغم من الإطار الليبرالي للحياة السياسة والذي يسمح في حدوده بتنوع الخطاب السياسي. فكل النظم السياسية والعقيدية لها خطاب يميزها، وتتشابك من خلال تقنين خطابها السياسي عبر مجموعة من العناصر الإعلامية والإجرائية التي تحاول تبرير قوانين أو قرارات أو أهداف سياسية أو عقيدية في مجال معين، ومن هنا يمكن اعتبار الخطاب السياسي كترميز أيديولوجي، يتخذ من علم العلامات أداة بيانية له، إضافة إلى اعتماده ترسانة من المفاهيم والتعبيرات الثقافية المتميزة بانتمائها المرجعي المحدد والواضح، وبالتالي فان الخطاب السياسي علاوة على كونه خبرا إعلاميا يحدد العلاقة الموجودة بين قطبين، الحاكم والمحكوم فهو توظيف لمواقف فكرية، ومراجع قد تكون متعارضة ومتغايرة ودعم لوجهات نظر معينة(وناس، 1982: 31).

ولكن هذه الترسانة من المفاهيم والمواقف، تخضع لجملة من الشروط الاجتماعية والتاريخية تتحدد بدرجة تطور المجتمع ومكونات ثقافته التاريخية والمادية، بالمعنى الواسع لكل ثقافة، أي الطريقة التي ينتج بها الناس حياتهم المادية، وتلك التي يتصورون بها حياتهم.ويقوم بصياغة الخطاب السياسي وخاصة المجتمعات الحديثة فئة من المستشارين والمساعدين التكتيكين، تلعب دورا هاما على صعيد إنتاج الخطاب السياسي بشكل خاص ولكن أيضا على صعيد عملية اتخاذ القرار ووضع القرار السياسي وفي هذا الإطار يصبح الخطاب السياسي موضوعا لعملية معقدة ومتشابكة، تحدد بطريقة إخراجه العديد من الشروط من ضمنها:مصالح المجموعات الحاكمة في لحظة تاريخية معينة، وطبيعة المشكلات المطروحة في مجتمع ما، والقلق والاضطراب الناتج عن أزمة هيكلية، والتحديات الكبرى في تاريخ مجتمع ما، وتاريخ المجتمع ومكوناته المادية، والسسوسيولوجية، وطبيعة الممارسة السياسية في مجتمع ما (أبو زيد، 2002: 6؛ محمد، 1990: 31).

1.1 ركائز الخطاب السياسي

من جانب آخر يرى الباحثون في مجال الخطاب السياسي، أن أية خطاب يتميز بثلاثة ركائز بنيوية وهي: أن الخطاب بوصفة سلطة، وانه بنية تحمل في طياتها بعد أيدلوجي، وأخيرا إن الخطاب السياسي له بعد يوتوبي طوباوي.

1.1.1 الخطاب السياسي بوصفه سلطة:-

كل خطاب سياسي يحاول أن يمارس سلطة ما، فهذا جزء أصيل في بنية الخطاب أي خطاب، لكن ثمة فارق يجب التنبه له وتأكيده بين الخطاب الذي يمارس سلطته بأدواته، من حيث هو خطاب، أي بآليات الخطاب والحفز المعرفي وبين خطاب يمارس سلطة مستمدة من مصدر خارج بنيته كخطاب، ومن هنا لسلطة الخطاب أشكال شتى، وبالطبع أعلاها شأنا هو ممارسة الدولة القمع بجيشها وشرطتها ومؤسساتها التعليمية والدينية والإعلامية، وهنالك سلطة العقل الجمعي وسلطة الواعظ في المسجد والكنيسة، وهما لا يقلان ضراوة عن الخطاب السياسي الممؤسس، فإذا استطاع أحد توظيف هذا الخطاب لترويج أفكاره، فانه يكون مؤهلا لا لتهميش نقيضه، بل يكون قادرا على تحدي السلطة السياسة بترانيمها، ولكن أي سلطة خطاب حتى تكون لديها القدرة على التأثير على مجريات الأمور، بحاجة إلى مشروعية للخطاب، إذ أن استعمال اللغة وفحوى الخطاب وكيفية إلقائه في ذات الوقت، يتوقف على المقام الاجتماعي للمتكلم ذلك المقام الذي يتحكم في مدى نصيبه من استعمال لغة المؤسسة واستخدام الكلام الرسمي المشروع، أي المساهمة في سلطة المؤسسة لا الخطاب ذاته (بورديو، 1990: 64-67).

فقد استطاع الإمام الخميني أن يشعل ثورة ضد نظام الشاه باستخدام الكاسيت، حتى أصبح من أهم أسلحة فرض سلطة الخطاب في المجتمع الإيراني على سبيل المثال، ولقد استطاعت حركة المقاومة الإسلامية حماس أن تحصد أغلبية مقاعد المجلس التشريعي بفضل خطابها الثوري المدعم بالبعد الديني (Moaddel,1992: 359-370).

و في الوقت الحاضر تغلغلت سلطة الخطاب بفضل تطور وسائل الاتصال ليصبح حاضرا في كل الآليات التي تتحكم في التبادل الاجتماعي، في الدولة، وعند الطبقات والجماعات، وكذلك في أشكال الموضة الشائعة والمهرجانات والألعاب والمحافل الرياضية والأخبار والعلاقات الأسرية الخاصة. يقول بارت عن سلطة اللغة " إن السلطة جرثومة عالقة بجهاز يخترق المجتمع ويرتبط بتاريخ البشرية في مجموعة، وليس بالتاريخ السياسي وحده، هذا الشيء الذي ترتسم فيه السلطة ومنذ الأزل وهو اللغة، وبتعبير أخر اللسان، بل أن اللغة لدى بارت بمثابة سلطة تشريعية تنطوي على علاقة استلاب قاهرة، فهي خضوع وسلطة يمتزجان بلا هوادة"(بارت، 1986: 136).

ولان سلطة الخطاب تعبُر الذوات والمؤسسات والمجتمعات، يسعى المجتمع كما يشير فوكو إلى فرض أشكال من السلطة، ومراقبته. يقول فوكو"افترض أن إنتاج الخطاب في كل مجتمع، هو في نفس الوقت إنتاج مراقب ومنتقى، ومنظم ويعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتمل وإخفاء ماديته الثقيلة والرهيبة، ومن هنا فان مختلف الإجراءات والآليات التي يقيمها المجتمع والذات لمراقبة الخطاب تهدف إلى تحقيق هدف واحد وهو الحد من سلطة الخطاب". وهذه الإجراءات يصنفها فوكو في مجموعات ثلاثة، تتفرع عنها إجراءات فرعية وهي الإجراءات الخارجية، بمعنى بأننا لا نملك الحق في قول كل شيء في أي ظرف من الظروف، فهنالك مجالات ممنوعة كالجنس ممثلا، وعملية القسمة والرفض وإرادة المعرفة والحقيقة، وهنالك الإجراءات الداخلية والمتعلقة بالتلقين والمؤلف والفرع المعرفي، وثالثا

هنالك إجراءات الاستخدام والتوظيف (فوكو، 1984: 9). ويتم توظيف الخطاب من قبل ثلاث إجـراءات كبـرى وهي:-

1- جمعيات الخطاب أو جماعات الخطاب مهمتها الحفاظ على الخطاب، وعلى تداوله في نطاق ضيق، وجعل مجاله مغلقا قدر الإمكان كالأسرار التقنية أو التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية.

2- المذاهب الدينية والسياسية والفلسفية: على عكس جمعيات الخطاب يميل المذهب إلى الانتشار، والقاعـدة الأساسـية هي الاعتراف بنفس الحقائق وهو ما يحقق الانتماء المذهبي، أما ما يخالف المذهب فيعتبر بدعـة، لـذلك تعتبـر المذاهب شروط وحدود لتداول الخطاب وتعميم لوظائفه داخل المذهب الديني الفلسفي أو السياسي.

3- التملك الاجتماعي للخطابات: تعتبر التربية والتعليم الأداة الأساسية التي تمكن من امتلاك الخطاب، وأي نوع مـن أنواع الخطاب، فان المنظومة التربوية، لا يمكن فصلها عن الإستراتجية السياسية والاقتصادية لمجتمع معين، وفـي كل الأحوال، فإن جماعات الخطاب والمذاهب والتربية، هي الأشكال الأساسية الكبرى، التي تحدد وظيفة الخطـاب وتداوله وملكيته، متعاونة مع المنظومة الخارجية والداخلية في مراقبة الخطاب والحد من سـلطته (بغـورة، 2000: 139-141).

إذن نخرج بخلاصة موجزة بان العلاقة بين الخطاب والبنى الاجتماعية هي علاقـة ديالاكتيكيـة، يـضلع الخطاب في علاقات السلطة والصراع فيها، فسيطرة مالكي السلطة المؤسساتية والمجتمعية على أنظمة الخطاب هي إحدى العوامل التي تمكنهم من الحفاظ على سلطتهم.

2.1.1 البعد الأيديولوجي للخطاب:

الخطاب -والحديث هنا لباختين(M.Bakhtin) -منسوج من خيوط أيديولوجية عدة لا تحصى، إنه لحمة كل العلاقات المجتمعية بمجالاتها جميعا. وهو في الوقت نفسه متغلغل في الفرد الذي يعيد إنتاجه في شكل خطاب آخـر أو خطاب داخلي، بواسطة أجهزته العضوية الجسدية الخاصة وأجهزته النفسية العميقة أيضا"(باختين، 1986:49-50). من هنا نستشف من مقولة باختين العميقة، على أن العلاقة بين الأيديولوجي والدلائلي علاقة تطابق، بمعنـى أن كل ما هو أيديولوجي فهو دليل، مادامت لا توجد أدولجة بدون أدلة، ويمكن أن نضيف أن لا علم بدون دليـل. وليس الخطاب بترانيمه المختلفة سوى نوع من أنواع التدلال، والتواصل، التي يتفاعل بهـا المجتمـع، ولا يمكـن بالتالي منطقيا حصر الأيديولوجية في التشكيلات الخطابية اللسانية فقط، وخلاصة القول بأن الايديولوجيا تـشتغل في أنماط دلائلية متعددة:صور، رموز شعائر، لوحات رقص، رياضة الخ...قد يكون الخطاب اللفظـي العنـصر المهيمن، وقد يرتد إلى مرتبة ثانوية، وهكذا لا يمكن تفسير الايديولوجيا إلا من خلال الدلالية المجتمعية التي يوظفها الأفراد لإنتاج الدلالة في شكل خطابات(البكري، 1992: 50).

وإذا أخذنا الموضوع من زاوية التوسير(L.Althusser) من باب الإنتاج وإعادة الإنتاج فـان الأيـديولوجيا تلعب دورا جوهريا بإعادة إنتاج الخطاب السياسي، تلك العملية العقلية التي بموجبها يتم تطوير محتـواه والتأكيـد على القيم والمفاهيم المتضمنة فيه، بهدف ترسيخها وتحويلها إلى قناعات أيديولوجية في وعي المواطنين، تحمـل تبريرا وتسويغا لوجود النظام الاجتماعي القائم. ومن ثم فالخطاب السياسي ليس مجرد منتج يتم استهلاكه في لحظة فقط وإنما هو يخضع لعملية تفكير وتأويل متجددتين، فالأفكار والمفاهيم والقيم المتضمنة في الخطـاب، ينبغـي أن تستحوذ على عقول المواطنين، ليس فقط لأنها تمثل إجابات على تساؤلات قلقهم تجاه موقف محدد أو مـشكلة مـا، ولكن أيضا ذلك هو الأساس لأنها ينبغي أن تتحول إلى قناعات ومن ثم ممارسات يومية، وهذه العملية لها طابعهـا السيكولوجي الذي يعتمد على ما يمكن أن نسميه ميكانزم الإلحاح، أي تكرار أفكار ومفاهيم باتخاذها عبرة زمنيـة متضمنة بهدف. (التوسير، 1981: 96).

إن إعادة إنتاج الخطاب السياسي الرسمي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية واسعة يـتم فيهـا إعـادة إنتـاج العلاقات الاجتماعية ذاتها، والقائمة بمجتمع معين، وأقصد بذلك أن النظام الاجتماعي لكي يحـافظ علـى وجـوده واستقراره وتجدده، يفرض بمقتضى السيطرة على جهاز الدولة ومصادر الملكية والثروة، نظامـا لإعـادة إنتـاج أطراف العلاقات الاجتماعية. يقول بورديو في السلطة الرمزية: "تتحقق الوظيفة الأيديولوجية للخطاب السائد، ذلك الخطاب الذي يشكل واسطة، تنتظم في بنية وتفرض بنيات، وتسعى إلى فرض النظام القائم على أنه نظام طبيعـي وذلك بالترسيخ المقنع لنظم التصنيفات والبنيات المهيمنة التي تلائم موضـوعيا البنيـات الاجتماعيـة " (بورديـو، 1996: 59).

بل إن الأيديولوجية الرسمية ممثلة بخطابها، تلعب دورا هاما ليس فقط في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعيـة القائمة، وإنما كذلك في تزيينها وتصويرها على أنها أفضل علاقات اجتماعية ممكنة تتفق مـع مقتـضيات العقـل والمنطق والطبيعة بل بروح الإنسان كما يرى فوكو (فوكو، 1990: 64).

وفي هذا السياق ينبغي أن نؤكد أن تناول دراسة الخطاب السياسي من هذه الزاوية، أي اعتباره جزءاً مـن الأيديولوجية الرسمية، يتطلب تحديد التوجهات والأهداف الإستراتجية والتكتيكية، عبر رسم السياسة العامـة علـى الصعيد الداخلي والدولي، وتحديد معسكر الأعداء والأصدقاء، من وجهة نظر الحـاكم، ويطلـق عليهـا الـبعض الأيديولوجية الظاهرة، أو المعلنة تميزا لها عن الأيديولوجية المختبئة أو غير المعلنة أو الـضمنية، وذلـك فـي معرض التمييز بين هذه المستويات (محمد، 1990: 38-39).

3.1.1 البعد اليوتوبي للخطاب السياسي:

يقول هابرماس (J.Habermas) في كتابه "الحداثة وخطابها السياسي "إن الطوبى أصبحت منذ أوائل القرن التاسع عشر مفهوم كفاح سياسي يستعمله الكل ضد الكل، ووجهت تهمة الطوبى أولا ضد فكـر التنـوير المجـرد ووارثيه الليبراليين، ثم طبعا ضد الاشتراكيين والشيوعيين، ولكن أيضا ضد المحافظين المتطرفين، ضد البعض لأنه

يستدعي مستقبلا مجردا وضد البعض الآخر لأنه يستدعي ماضيا مجردا.ولان الجميع تسربت إليهم عدوى الفكر الطوباوية، كانوا يأنفون جميعا، من أن يتسموا بالطوباوية"(هابرماس، 2002: 98).

إذن كل خطاب سواء كان خطاب سلطة أو خطاب معارضة بالإضافة إلى شموله للسلطة الرمزية، المرتكزة على خطاب أيديولوجي، وتبريرا للواقع، فان يحمل بعدا يوتوبيا أي وعدا بالجنة السياسية على الأرض، وذلك لان لدى الجماهير ميلا غريزيا إلى تصديق الوعود المغرية المعسولة على وجه الخصوص. بل كلما كان الوضع الاجتماعي سيئا وقاتما كلما تزايد الانزياح الاجتماعي التعويضي للمثال واليوتوبيا، وهذا هو السر في المعادلة السياسية أو اللعبة السياسية المعاصرة وخصوصا فيما يتعلق بتداول السلطة، حيث تكون الحركات السياسية أو الأحزاب السياسية نقدية وراديكالية، وبالتالي يوتوبية كلما كانت في موقع المعارضة، وتكون واقعية ومعتدلة كلما كانت في موقع السلطة(سبيلا، 2002: 33).

هذا الوضع يفرض على أي حركة سياسية أن لا تكون فقط يوتوبية واستشرافية عندما تكون في موقع السلطة فقط، بل تفرض عليها كذلك وهي تمارس السلطة، لأنه إذا كان الخطاب السياسي للسلطة خطابا عقلانيا صارما وجافا، وخاليا من العهود ومخيبا للآمال، فان مسألة سقوطه لا محالة. لذلك يجد الساسة الاحترافيون أنفسهم مدعوون إلى التفاؤل ومزج الوقائع بالإرادات والأمنيات، فالسياسي الذي يتوخى النجاح، لابد وان يكون تفاؤليا أي يوتوبيا. اليوتبيا بهذا المعنى ليست محض خيال خال من الدلالة بل هي خيال سياسي ذو وظائف سياسية واقعية، وهذا ما يجعل البعد اليوتوبي بعدا أساسيا في السياسة خطابا أو ممارسة (حرب، 1982: 6-7).

في هذا المنظور تكون اليوتوبيا السياسية احتجاجا ضد الظلم، كما نجدها لدى مارتن لوثر وروسو، واحتجاجا ضد الفوضى كما نجد ذلك لدى ميكافيللي واحتجاجا ضد النزاع كما لدى أفلاطون، أو ضد الفساد والانحلال كما لدى الفارابي وروسو وباكون. ومن الزاوية الايجابية تعتبر اليوتوبيا السياسية تعلقا بمثل ايجابية يُسعى إلى تحقيقها متعددة الأهداف، فقد تكون هذه المثل مثلا سياسية مثل المشاركة في السلطة أو مثلا اقتصادية مثل المساواة في الدخل أو مثلا أخلاقية مثل الصدق والنزاهة (سبيلا، 2002: 34).

وقد تحمل في طياتها على الجانب الآخر بعد سلبياً، إذ أنه من خلال الإفراط في اليوتوبيا السياسية في ظل عدم تطبيق تلك اليوتوبيا أو جزء منها على أرض الواقع، منتجة عدم الثقة بالنسق السياسي لدرجة الاغتراب، أو قد تكون هذه اليوتوبيا صعبة التحقيق كالعودة إلى الفردوس، كما هو الحال في الإسلام السياسي المطالب بتطبيق الشرعية السياسية مثلما كانت في عهد الخلفاء الراشدين. يصف لنا العروي الجانب السلبي من اليوتوبيا من خلال حديثه عن الطوبى السياسية قائلا"إننا نؤكد على نتيجة اجتماعية خطيرة تتعلق في مسالة الدولة، إن الطوبى الإسلامية انتظار عودة الخلافة بأمر رباني، أظهرت فصم الدولة عن المجتمع، وبذلك اقعد الفقهاء عن البحث عن وسائل علمية لتحييدها، كذلك الطوبى الليبرالية وبعدها الماركسية، أضفتا على نفس الفصم حلة العلمية فبقي الناس على تشاؤمهم التقليدي، لا ينتظرون من الدولة سوى القمع والاستغلال، حتى تتحقق الدولة الليبرالية المنتجة

العلمية حتى تتكلف فقط بالأمن، أو تتحقق الدولة الشيوعية المنحلة في إدارة الأشياء.نعم قد تقود الطوبى الموروثة والمستوردة في الظروف العادية، إلى الثورة، إلى نقض الكيان القائم، لكن في الظروف العادية، وهي الغالبة، تقف حاجزا على طريق إدراك الواقع وبلورة نظرية الدولة، إذا لم يع المرء أن الطوبى طوبى" (العروي، 1980: 151).

2.1 المقاربة المنهجية المتبعة في الدراسة:

تكتسي الوثيقة في البحث المعرفي أهمية قصوى، فهي تعتبر بمثابة رأس مال رمزي توظفها الشعوب لقضاياها الوطنية والإنسانية، فهي ذاكرة الشعوب يكمن فيها رصيده الحضاري والثقافي، وبالتالي فإن استنطاق هذه الوثيقة لا يتم عبر التخمين أو التكهن، بل عبر استخدام استراتجيات ومنهجيات تخدم الوحدة على صعيد الفكر والممارسة، وتعتبر الوثيقة الرسمية ذات أهمية عن باقي الوثائق لكونها تشكل محور إنتاج وإعادة إنتاج الدولة ومداولاتها. في هذه الدراسة ستكون الوثيقة الرسمية العمود الفقري في تحليلنا لصورة الدولة، من خلال تحليل المواثيق الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وعن السلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، وتأتي أهمية هذه الوثائق لكونها نتاجا لتوافق القوى السياسية عليها، حتى مرحلة أوسلو، فهي تشكل العقل الجمعي الفلسطيني بكافة أطيافه. وستعتمد هذه الدراسة، على المنهجين الكيفي الكمي، من خلال المقاربة بين ثلاثة أساليب منهجية (استخدام أسلوب تحليل حقول الدلالة والمفاهيم، وتحليل العقائد السياسية و تقنية تحليل المضمون وفيما يلي عرض لهذه المقاربات:

1.2.1 حقول الدلالة والمفاهيم:

يعتبر هذا المنهج من أهم إسهامات المدارس الفرنسية في دراسة الأبعاد المعرفية للتفكير الإنساني، ويبدأ هذا المنهج بتحديد مجموعة من المفاهيم المراد دراستها، ثم يحاول أن يستخرج شبكة علاقات المفردات المحيطة بتلك المفاهيم من واقع النصوص المكتوبة، وفي خطوته التالية يصنف هذه العلاقات حسب فئات دلالة محددة سلفا، تؤدي إلى تحديد موقع المفاهيم من السياق العام التي جاءت في إطاره، ومنهج تحليل حقول الدلالة والمفاهيم، لا يتضمن افتراضات نظرية عن الأبعاد التكوينية للتفكير المعرفي للنظام السياسي إذ انه يترك تحديد المفاهيم التي يفترض أنها تكون أساس التفكير السياسي للباحث ذاته (نصر، 1983: 43-47). ومن هنا فان هذا المفهوم يتكون من العديد من الشبكات وهي:

- شبكة المفردات المشاركة أو المشاركات، وتشمل كل الكلمات المعطوفة على المفهوم المدروس وكذلك الكلمات التي تجاوزه مباشرة في النص.
- شبكة المفردات المناقضة أو المناقضات، وهي الكلمات أو المفردات التي تمت بعلاقة مناقضة سلبية للمفهوم المدروس من حيث المعنى، مهما كان موقعها في الجملة أو المقطع.

- شبكة المواصفات: وتشمل كلمات الجملة العربية التي تعبر عن صفات ونعوت وعن خبر كان و إن، والجمل الموصولة وغيرها من الوظائف النحوية التي تصف وتنعت المفهوم المدروس.
- شبكة الأفعال وتشمل كل الوظائف الفعلية التي يقوم بها المدروس، إذا ما كان في موقع الفاعل، وتلك التي تقع عليه إذا كان في موقع المفعول به.

2.2.1 تحليل العقائد السياسية:

هذا المنهج قام بتطويره الكسندر جورج بجامعة ستانفورد، وقد صاغه بطريقة منظمة في مقالة بعنوان "النهج الإجرائي:منهج مهمل لدراسة اتخاذ القرار".والنهج الإجرائي هو نسق عقيدي يتعلق بالحياة السياسة، بعبارة أخرى مجموعة من الأسئلة السياسية التي يفترض أنها تحدد شكل الحسابات السياسية للقيادة السياسية، ويتكون المنهج من قسمين أساسين من العقائد:

أ- **عقائد فلسفية:** تتمحور حول الطبيعة الأساسية للحياة السياسية، ومدى تميز الحياة السياسية بالصراع وبالانسجام العام، وما هي الطبيعة الأساسية للأعداء السياسيين، ما هي احتمالات تحقيق الأهداف والآمال السياسي، وهل يمكن أن تكون القيادة متفائلة بإمكانية تحقيق الأهداف أم العكس، وما مدى التنبؤ في الحياة السياسية، إلى أي مدى يستطيع المرء أن بضبط أو يسيطر على التطور التاريخي ؟.

ب- **عقائد أدائية:** وتدور حول عدة محاور من ضمنها المسلك الأمثل لاختيار الأهداف السياسية، والمسلك الأمثل لتحقيق الأهداف السياسية، وكيفية حساب المخاطر السياسية أو ضبطها، والتوقيت الأمثل للسلوك السياسي.إن ما يميز المنهج العقائدي هي بساطته وإمكانية تعميمه، فالمنهج يقدم مجموعة من العقائد التي تتميز بقدرتها على استخلاص الأبعاد الأساسية للنظام العقيدي، بالإضافة إلى المرونة في إدخال فئات جديدة بما يتلائم وحالة الدراسة (سليم، 1983: 42-45).

3.2.1 تحليل المضمون:

يعد تحليل المضمون أحد المناهج المستخدمة في دراسة وسائل الاتصال المكتوبة والمسموعة، بوضع خطة منظمة تبدأ باختيار عينة من المادة محل التحليل، ويصنفها ويحللها كميا وكيفيا.وهنالك من عرف تحليل المضمون بأنه أداة لوصف الموضوع المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال وانه يستخدم في تصوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع، ليتسع مجاله ليشمل الكتب والمجلات والخطب السياسية والصور والأفلام السينمائية، ثم تطور ليصبح منهجا في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا والتربية والإدارة وعلم السياسة(سالم، 1983: 45؛ يونس، 1985: 203).

وأي بحث يقوم على تقنية تحليل المضمون، ينبغي أن يشتمل على بعض الخطوات المنهجية اللازمة لذلك ومن ضمنها:تحديد الفروض والمفاهيم العلمية، واختيار العينة، واختيار فئات التحليل والتي تشمل على خمس

وحدات وهي: وحدة الكلمة، والموضوع والشخصية والمفردة، وأخيرا وحدة المساحة والزمن (عبد الكافي، 2000: 75-76).و بالرغم من بعض مميزات هذه التقنية المتمثلة بالوصف والموضوعية والشمول والتقدير الكمي، إلا إن الباحثين يرون أن هنالك بعض الأخطاء قد يقع بها الباحث أثناء تطبيقه لهذه التقنية، ومن ضمنها مواصفات عينة النصوص المختارة ومدى عملية تمثيلها، وهنالك أخطاء تتعلق في وضع فئات التحليل مثل: وضع فئات التحليل بمعزل عن فرضيات البحث، ومشكلة عدم تحديد فئات التحليل وغياب المؤشرات النصية، وغياب وحدات التحليل أو عدم تحديدها، وهذا يؤدي إلى اختلاف مقاييس التكميم في الدراسة نفسها. وأخيرا من المشكلات المترتبة على هذه التقنية اختفاء النص المحلل وراء جهاز التحليل الكمي، فإذ اختيرت وحدة الكلمة كوحدة تمثيل، فان عزلها عن سياقها يفقدها معناها، إذ لا معنى لكلمة خارج سياقها العام (عبد الرحمن، 1982: 23-27؛نصر، 1997: 21-23).

ولقد قمنا بالمقاربة بين هذه الأساليب السابقة الذكر للحد من الانتقادات على كل من هذه المناهج، فتقنية حقول الدلالة والمفاهيم تتميز بكونها تقدم لنا طريقة من التحليل عبر إخضاع المفهوم المراد دراسته لعدد من الشبكات، شبكة المواصفات، و شبكة علاقة المفهوم التي تنقسم إلى علاقات مشاركة وعلاقات مناقضة، وشبكة الأفعال التي يمارسها المفهوم والتي تمارس عليه. ولقد قمنا بالاستفادة من هذا المنهج بتطبيق شبكة علاقات المفهوم التي تنقسم إلى علاقات مشاركة وعلاقات متناقضة. وقد قمنا باستثناء شبكات الأفعال والمواصفات لكون هاتين الشبكتين يتناسبان مع الخطب السياسية والإنشائية على وجه التحديد. وعلى كل فإن هاتين الشبكتين أي الأفعال والمواصفات تلعبان على وتر العاطفة وإلهاب مشاعر الجماهير مثل الحديث عن الجراح والآلام التي ألمت بالأمة وبالوطن لذلك استثنياها.

أما منهج تحليل العقائد السياسية، فانه يتسم بمجموعة من الخصائص الموضوعية والبنائية، فهو يتكون بمجموعة من العقائد الفلسفية والأدائية في تحليل النظام السياسي، عبر إعطاءه تصورا للإستراتجية السياسية الملائمة في ظروف معينة.ولقد استفادت الدراسة من هذا المنهج عبر تحديد الاستراتجيات والأساليب المتبعة لإقامة الدولة، من خلال معرفة فحوى العقيدة السياسة المتبعة أي هل هي إستراتجية أم تكتيكية؟ بمعنى هل الخطاب نادى إلى تحرير كامل فلسطين أم التمرحل ؟، وكذلك الأساليب المستخدمة في تحقيق الهدفين السابقين هل هو الكفاح المسلح ؟ البحث عن السلام أم المزاوجة بينهما؟.أما تقنية تحليل المضمون فقد استخدمناه لتعطينا صورة أولية كمؤشر للقضية التي ندرسها.

4.2.1 الخطابات المدروسة وتحقيبها الزمني:

كما اشرنا سابقا فان مدونات الدراسة التحليلية تتكون من الخطاب الرسمي الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات المنبثقة عنها، وكذلك الخطاب الصادر عن السلطة الفلسطينية بهذا الشأن، أي الخطاب الفلسطيني الرسمي في الفترة 1964-2005. وقد بلغ عدد الخطابات الرسمية المحللة في هذه الدراسة 42 خطابا،

شكلت خطابات المنظمة 30 خطابا، فيها أربعة خطابات مفصلية وهي: الميثـــاق القـــومي، والميثـــاق الـــوطني، والبرنامج المرحلي، وإعلان الاستقلال. هذا بالإضافة إلى الخطابات السياسية الصادرة عن دورات المجلس الوطني بدا من الدورة الأولى وانتهاء بالدورة العشرين، أما فيما يتعلق بخطابات السلطة الفلسطينية أو مرحلة ما بعد أوسلو فقد بلغت عشرة خطابات وهي: خطاب إعلان السلطة عام 1994، خطاب المجلس الـــوطني، الـــدورة الواحـــدة والعشرين(دورة إعلان إلغاء الميثاق) عام 1996، خطاب أبو عمار في دورة إلغـــاء الميثـــاق 1996، خطـــاب المجلس المركزي لعام 1999، خطاب المجلس المركزي لعام 2000، خطاب الإصلاح لأبوعمـــار عـــام 2002، خطاب أبو عمار في جلسة تأدية أبومازن لليمين الدستوري لرئاسة الوزراء عام 2003، خطاب أبو مازن بمناسبة تعيينه أول رئيس وزراء عام 2003، الدستور الفلسطيني المؤقت لعام 2004، خطاب أبو مازن بمناســـبة تأديتـــه اليمين الدستوري رئيسا للسلطة الفلسطينية عام2005. وبناء على ذلك تقترح الدراسة التحقيب الزمني إلـــى ثـــلاث مراحل[1]:-

1- المرحلة الأولى: من العام 1964-1974.حيث شهد الخطاب الفلسطيني عدة أحداث مهمة من ضمنها شـــعار الدولة الديمقراطية، ونادت خطابات هذه المرحلة بتحرير فلسطين الطبيعية أو كما يقال من النهر إلى البحر.

2- المرحلة الثانية: وهي الفترة الممتدة من عام 1974-1993. ولقد شهد الخطاب الفلسطيني قفزة نوعية تمثلت بالبرنامج المرحلي، والسلطة الوطنية المقاتلة و إعلان الاستقلال وبزوغ مصطلح الدولة.

3- المرحلة الثالثة: من اتفاقية أوسلو-2005، حيث بدأت نواة الدولة تطبق على أرض الواقع حيث أقيمت سلطة منقوصة على الضفة وقطاع غزة.وتمحور الخطاب الرسمي في هذه المرحلة حول إعلان الدولة.

1 - لقد تم عرض الوثائق المحللة وغيرها من الوثائق بشكل أكثر تفصيلا في قائمة المراجع أنظر ص129-131.

2. المقاربات السوسيولوجية حول الدولة:

ليس هنالك تعريف جامع وموحد للدولة، وهذا يرجع إلى الاتجاهات العديدة والميادين المعرفية التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الرئيسية، فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص وينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع، والقانوني ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة، والفيلسوف ينظر إليها من خلال ماهيتها وهدفها. وبالتالي فإن هذه الخلافات تعكس الخط الفاصل بين المدارس الفكرية وحقولها(قرني، 1989: 31-35). أو كما يقول جاك دوفابر(J.Dvabeeir) في شأن الدولة الحديثة بأنها شبيهة بدائرة باسكال التي يكون مركزها في كل مكان وإطارها غير محدود (دوفابر، 1982: 12).

ولاغناء الحوار حول موضوعة الدولة والمدارس الفكرية المنتجة لفكر وسوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث سوف نقوم الدراسة في هذا الفصل التعرف على المدارس الفكرية المتعلقة بالدولة، والدولة في مجتمعات العالم الثالث وأخيرا الدولة في الوطن العربي بشكل خاص:

1.2 المدارس الفكرية المتعلقة بالدولة:

في هذا الجزء تحاول الدراسة التعرف على التنظير الغربي المتعلق بموضوعة الدولة عبر التطرق إلى ثلاثة مدارس رئيسية وهي: المدرسة الأولى النظريات التأسيسية المثالية والحق المطلق والأخلاقية، وتاليا الدستورية.والمدرسة الثانية النظريات الماركسية بشقيها الكلاسيكي والجديدة، والمدرسة الثالثة التعدية الوظيفية الكلاسيكية والمحدثة منها وذلك كما يلي:

1.1.2 النظريات المثالية والدستورية:

1.1.1.2 النظريات المثالية و الحق المطلق:

لقد كثرت المجادلات والنظريات التي تطرقت إلى تفسير نشأة الدولة واتخذت اتجاهات مختلفة تبعاً لاختلاف وتباين مناهج ووجهات نظر الفلاسفة والمفكرين والسياسيين والسوسيولوجين؛ الذين اهتموا بالموضوع والاقتراحات النظرية والفلسفية التي اعتمدوها.

فعلى يد صاحب كتاب "الأمير" نيقولا ماكيافللي (N.Machiavel) ولد المعنى الغربي المعاصر لمفهوم الدولة في القرن السادس عشر. وبحسب رأيه تعرف الدولة من خلال السيادة القانونية والسياسية، أي احتكار إصدار القوانين وتفسيرها وتطبيقها، وكذلك احتكار وسائل العنف والإكراه. فالمهمة الأساسية للدولة حسب الفهم الماكيافللي هي الأمن وليس الأخلاق والحرية (صاغية، 1981: 42).

إن الأمر المهم لدى ميكيافلي منادته إلى علمنة السيادة أي فصل الدين عن الدولة من خلال نقده لطوبي دولة اللاهوت والأخلاق، عبر إنشداده إلى الأرضي والمعقول، فاعتبر الكنيسة" أنها تعلم مبادئ مثالية لا علاقة لها بمبادئ الأرض، إنها ترسم مجد السماء"، ولم يكن ماكيافللي يرغب سوى مجد الأرض؛ ذلك أن حدود السياسي تقع في نظره في الأرض لا في السماء.ومن هنا فإن الموضوع المتميز والجديد والمستقل عند ماكيافللي هو الدولة، دولة الأرض، الإنسان. وهذه الأخيرة في نظره حقيقة عيانية حية ومتميزة، وخاضعة لتحولات مضبوطة. فهو يرفض كل نظرية ناشئة من خيال بعيد أو تأمل مجرد، أي كل دولة لا تعتمد على تجربة مشاهدة(عبد اللطيف، 1983: 82-83).

بعد ميكافيلي ظهرت نظريات الحق المطلق، ممثلة بجان بودان والإنجليزي توماس هوبز (T.Hobbes&J.Bodan)، عبر إعطاء الأمير دورا مركزيا في الحق في إصدار القوانين، وامتلاك سلطة إعلان الحرب والسلام.ويبرر هوبز السلطة المطلقة لاعتقاده "إن الحياة بلا نظام سياسي هي حالة احتراب بين أفراد المجتمع وأن وجود الدولة الاستبدادية ضرورية لحماية الناس من الزوال. وأنه لو ترك الإنسان على طبيعته، أي لوترك لحقه الطبيعي لأصبح كل إنسان ذئبا في وجه الإنسان الآخر، فقامت حرب الجميع ضد الجميع (زيتاني، 1981:392-396). بيد أن لوك (J.Locke) في حديثه عن السيادة خفف من سلطة الأمير المطلقة، عبر اعتبار الحاكم طرفاً في العقد على عكس هوبز الذي لم يشركه في عملية التعاقد، فالسلطة التشريعية التي تقوم برضى الشعب تغدو السلطة العليا للدولة، وإذا قصرت في ذلك، فالحق للمواطنين استبدالها إذا خرجت عن حدود التفويض المعطى لها (الخطيب، 1970: 154؛ عبد الله، 1997: 58).

في كتابة "العقد الاجتماعي" ينحو جان جاك روسو(J.Rousseau) من خلال وضع الأسس للحزب الديمقراطي في المجتمعات الغربية. فالعقد الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع السياسي المنظم، هو انتقال الأفراد من حياة الفطرة التي كانوا ينعمون فيها بالحرية والاستقلال إلى حياة المجتمع السياسي المنظم، وبذلك قامت الدولة. وقد تم إبرام العقد بين الأفراد على أساس أنهم أفراد طبيعيون، ثم أعضاء في الجماعة السياسية الجديدة. وعلى أثر هذا الميثاق يحل محل كل شخص، سواء كان ملك أو أميرا، متعاقد عام وهو تلك الهيئة المعنوية والجماعية التي تتولى العقد، وأعضاؤها مجتمعون هم الشعب، ومتفرقون هم المواطنون بصفتهم مساهمين في السلطة العامة، والرعايا بصفتهم خاضعين لقانون الدولة (روسو، 1973: 303).

وإذا أردنا أن نجمل ما جاء به هوبز ولوك وروسو فيما يتعلق بأطراف العقد، فإن هوبز جعل إبرام العقد يتم بين الأفراد فيما بينهم على أساس احترام كل فرد في مواجهة الأخر ويسلمون بموجبه السلطة المتعلقة لأحد الأفراد يضمن عن طريق التهديد والعقاب إقامة العدل أي احترام العقد، فيما تحدث عملية التعاقد عند لوك بين الأفراد من جهة والحاكم من جهة أخرى. أما إبرام العقد لدى روسو فيتم بين الأفراد فقط، ولكن على أساس أن لديهم الحق كأفراد طبيعيين ثم كأعضاء في الحالة السياسية.أخيراً بالرغم من الانتقادات التي وجهت لنظريات العقد، كالتناقض

بين الدفاع عن الفرد والسلطة المطلقة كما جاء به هوبز أو أن العقد الاجتماعي يكون بالإجماع كما جاء به لـــوك، إلا أن هذه النظريات كان لها دور تاريخي وفكري كبير في إعلاء المبادئ الديمقراطية وتقرير الحقوق والحريـــات العامة، ومحاربة السلطات المطلقة للملوك، ودحض الحكومات الاستبدادية.

لكن هيجل (F.Hegel)، ينتقد نظريات الحق الطبيعي والقانوني، والتي تؤسس السياسة على الـــرأي العـــام والحس المشترك والطبيعة البشرية، والتي من إحدى اقتراحاتها وجود الحرية الكاملة في الحالة السابقة على التقسيم السياسي وهذه الحرية تدفع الناس إلى الصراع، وتكون حرباً للكل ضد الكل، ولكي يتم التغلب على هذا الوضع يتفق الناس ويجمعوا على التنازل عن جزء من حريتهم في سبيل إنشاء نظام سياسي يعمل على تحقيق الأمـــن والـــردع وتطبيق القانون. (منصور، 2002: 30-52).

فالدولة لدى هيجل في فلسفة التاريخ هي الفكرة الإلهية على الأرض لأن الكلي هو الذي يوجد في قوانينهـــا وتنظيماتها العقلية، وفيها تبلغ الحرية مرتبة الموضوعية، لأن القانون هو الروح الموضوعية، وهـــو الإرادة فـــي صورتها الحقيقية إنها تسلبه، وهي لهذا حرة، وحين تخضع إرادة الإنسان الذاتي للقوانين يتلاشى التعـــارض بـــين الحرية والضرورة، والمجتمع والدولة هما الشرطان الأساسيان لتحقيق الحرية، فالدولة تجريد عام ليس له وجود إلا في مواطنيها لكنها وجود بالفعل فبالدستور وحده يكتسب التجريد، والدولة هي الحياة الأخلاقية وقد تحققت بالفعـــل. (طالب، 1999 :182)

2.1.1.2 النظريات الدستورية عن الدولة:-

حديثا ورثت النظريات السابقة الذكر ما أصبح يتعارف عليه بالنظريات الدســـتورية. ولـــذلك فـــإن أحـــد إدعاءاتها الأساسية هو أن الدستور ينظر إليه بأنه سابق للدولة، وهذا يتصل صلة قوية بالمجادلة القائلة إن القيـــود مستقلة عن الدولة، إن الأسبقية من الممكن أن تكون زمنية أو قانونية أو أخلاقية، ولكن المهم أن الدستور ســـابق لأي حكومة فهو يحدد السلطة ويعطي للحكومة الحق في ممارسة السلطة صلاحية القواعد الدستورية، منفصلة عـــن النظام السياسي، بحيث أن تعديلها أو إلغاءها يعتبر على درجة قوية من الأهمية، إن جوهر هذه القواعد الدســـتورية هو أنها فوق نزوات صانعي القوانين الفعليين، معنى أن هناك قوانين تحكم الدولة وليس قوانين بواســـطتها الدولـــة تحكم.

وهكذا فان التأكيد الرئيسي للنظريات الدستورية الحديثة هو أن الدولة تلعب كحارس أو وصي على النظـــام الدستوري، وهذا ما يميز هذه النظرية، إنها تجسد سلسلة من القواعد والقيم والتي تشرع تشريعيا وتحـــدد طبيعـــة التركيبات المؤسسية (فنست، 1997: 30).

2.1.2 النظرية الماركسية في الدولة:

12.1.2. النظريات الماركسية الكلاسيكية عن الدولة:

ناقش ماركس(K.Marx) تكون الدولة الحديثة في أربعة نصوص أساسية وهي: نقد الفلسفة عند هيجل، والمسألة اليهودية، وتحليلاته التاريخية عن الثامن عشر من بورمير ولويس بونابرت، والحرب الأهلية في فرنسا. إلا أن جل اهتمامه في ذلك الشأن كان في معرض انتقاده لفلسفة هيجل.فالأخير كما ذكرنا سابقا يعتبر الدولة المظهر والتجسيد الخارجي لروح الشعب وحياته الأخلاقية، أي أن الحياة الاقتصادية ليست هي الأساس أو البناء الحتمي للحياة السياسية بل العكس، فالمكون الاقتصادي هو عنصر ثانوي. وطالما كانت الدولة هي التي تضم في كفايتها الحياة الاقتصادية وليس العكس فهي عقلانية عند هيجل. أما ماركس فقد حكم على الدولة في عصره بأنها لا عقلانية وذلك لأنها تحولت إلى مجرد وسيلة لبعض منافع اقتصادية خاصة، وأداة في يد البرجوازية تستخدمها لخدمة مصالح حزبية. إذن الدولة في مخيلة ماركس هي الصورة المعكوسة للدولة الهيجلية (ماركس، 1972: 70؛ سالم، 1992: 63).

وعلى هذا الأساس فقد ميز ماركس بين ثلاثة أنواع من النظم أو الدول وهي مرحلة العبودية، والمرحلة الإقطاعية، والمرحلة البرجوازية. فالدولة بالنسبة له ما هي إلى تعبير لأساليب تستخدمها الطبقة الحاكمة لتثبيت وجودها والتي تحدث استجابة لتغير الظروف، وفي المحصلة النهائية هي آلة قمع تسمح للطبقة البرجوازية لأن تسيطر على الطبقة العمالية لإخضاعها لعملية نهب فائض القيمة أي الاستغلال الرأسمالي. ونتيجة لهذا الاستغلال في الدولة الرأسمالية فإن الطبقة العاملة ستقوم بثورتها على الطبقة البرجوازية لتقويض دعائم النظام الرأسمالي وإلغاء الطبقات والملكية الخاصة. من هنا يرى ماركس أن الدولة بعد ذلك لابد أن تمر في مرحلتين في سبيل الوصول إلى المجتمع الشيوعي المنشود. المرحلة الأولى هي دكتاتورية البروليتاريا (أو المرحلة الاشتراكية) والثانية هي الشيوعية (ماركس، 1972: 70).

وبالرغم من عدم ايلاء ماركس دورا كبيراً لمسألة الدولة، إلا أنه في البيان الشيوعي قد تنبأ بنهاية السياسة أو نهاية الدولة القومية، والتي أصبحت مدار حديث الساسة والمهتمين في سوسيولوجيا الدولة في عصر ما بعد الحداثة والعولمة. يقول ماركس في البيان الشيوعي في وصفه للبرجوازية، "هذا الانقلاب المتتابع في الإنتاج وهذا التزعزع الدائم في كل العلاقات الاجتماعية وهذا التحرك المستمر وانعدام الاطمئنان على الدوام كل ذلك يميز عهد البرجوازية عن كل العهود السابقة، فإن كل العلاقات الاجتماعية التقليدية الجامدة وما يحيط بها من المعتقدات والأفكار التي كانت قديماً محترمة ومقدسة تتحلل وتندثر، أما التي تحل محلها فتشيخ ويتقادم عهدها قبل أن يصلب عودها وكل ما كان تقليداً ثابتاً يطير ويبدد كالدخان، وكل ما كان مقدسا يصبح مدنسا ". وهذا يقودنا بالتالي للتعرف على وجهة نظر المنظرين الماركسيين ما بعد ماركس من خلال التعرف على التشابه والتغيرات في حديثهم عن موضوع الدولة (ماركس، 1972: 70).

بيد أن صاحب "الدولة والثورة"لينين "V.Lnin"، له خصوصياته، لأنه يجمع بين الممارسة العملية والمقاربة النظرية لتحديد شكل الدولة. فوفق لينين ينبغي لآلة الدولة القديمة أن تدمر لأن الدولة البرجوازية مرهونة بانفصال واغتراب السلطة عن الجماهير، والديمقراطية في المجتمع الرأسمالي هي في أحسن الأحوال موصدة الأبواب بسبب الحدود الضيقة التي يرسمها الاستغلال الرأسمالي. وبحسب رأيه إن غالبية السكان بعيدون عن المشاركة السياسية لأن كل آليات الدولة البرجوازية تستبعد وتلقي بالفقير خارج الحلبة السياسية وخارج المشاركة البسيطة في الديمقراطية (توليباني، 1975: 35).

في هذا السياق وعلى مستوى النظرية السياسية فإن لينين يطابق في أطروحته عن "الدولة والثور" بدكتاتورية البروليتاريا، فالدولة البروليتارية عنده نصف دولة لأنها تحررت من الوظيفة الأساسية لأشكال الدولة السابقة القائمة على سيطرة الملكية الخاصة، ووظيفة اضطهاد الكادحين واستغلالهم، فدولة لينين هي دولة لتحطيم المستغلين، ولبناء المجتمع الاشتراكي والشيوعي، وفي المحصلة النهائية إرساء قواعد ديكتاتورية البروليتاريا (لينين، 1972: 283).

ومن هنا يمكن وصف التصور اللينيني للدولة بأنه تصور أدواتي، وذلك بسبب الربط الذي يقيمه بين الدولة وإرادة الطبقة المسيطرة في تحقيق الهيمنة من خلال القمع، إذ تميل الطبقة المسيطرة حسب لينين إلى تحقيق سيطرتها الطبقية من خلال جهاز الدولة، وإن هذه الهيمنة التي تعكسها الدولة كأداة للسيطرة الطبقية ولتحقيق إرادة الطبقة وهو ما يجعلها موضوعاً أو هدفاً للعمل السياسي في نظره (مارغي، 1975: 29 ؛بلقزيز، 1993: 63).

22.1.2. النظريات الماركسية الحديثة: البنيوية، الصراع الطبقي:

أما ورثة ماركس فمنهم من بقي محافظا على أفكاره عبر إعطاءهم شانا اكبر للتحليل الاقتصادي، ومنهم من انزاح باتجاه البنى الفوقية، فيما يتعلق بالاتجاه المحافظ على تركة ماركس فقد كان من أبرز ممثلي هذه الاتجاه مدرسة الصراع الطبقي ممثلة بولانتزاس (N.Poulanzas)، فحسب هذه المدرسة فإن الدولة ليست بمعزل عن الصراعات الاجتماعية بمنابعها الطبقية وأسسها الاقتصادية، بل هي تعبير سياسي مباشر عن سيطرة طبقة معينة، وأن الدولة لا يحدث لها استقلال نسبي عن المصالح الطبقية إلا في ظروف استثنائية كالتوازن المؤقت بين قوة الطبقات المختلفة وظروف الأزمات القومية والاقتصادية والعسكرية (الأيوبي، 1992: 15؛ Milband ,1983: 187)

وفي تحليلاتهم للمكونات الهيكلية للدولة الرأسمالية، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة الرأسمالية تقوم بتقنين الصراعات والتوترات الداخلية واحتوائها في الطبقة العليا من ناحية، وتضمن استمرار هيمنة هذه الطبقة على المجتمع من ناحية أخرى، وتستدعي هذه الوظيفة المزدوجة لجهاز الدولة درجة من الاستقلال النسبي، لا عن الطبقة العليا ككل، ولكن عن كل شريحة من شرائح الطبقة العليا، فحسب ذلك فان للدولة هامشاً للمقاومة، قد ينطوي على التضحية بمصلحة إحدى شرائح الطبقة المهيمنة، لا في سبل المصلحة العامة لهذه الطبقة فقط ولكن في

سبيل احتواء سخط الطبقات الدنيا والوسطى أيضاً (بولانتزاس، 1971: 88-97؛ دراج، 1981: 418؛فنست، 1997: 117-19).

بيد إن هناك تيارا ماركسيا آخر، ابتعد عن التأصيل الفكري للتحليل الماركسي الكلاسيكي، نجد بذوره الأولى في أطروحات جرامشي (A.Gramsci) ورؤيته عن الدولة والذي اعتبر أن الأخيرة هي مكان للأفكار وليست ببساطة ظاهرة اقتصادية.إنها تؤثر في الاقتصاد من خلال الأفكار كوسائط وأنها تقنع الجماهير لصالح خطها الفكري. فغرامشي يعطي اهتماماً للدولة كمنظم للطبقة من خلال المؤسسات الأيديولوجية التي تعمل تحت غطائها، فالدولة لديه هي مجمل مركب النشاطات التي تقوم بواسطتها الطبقة الحاكمة ليس لتبرير هيمنتها فحسب بل للحصول على موافقة الذين تحكمهم(طالب، 1999: 27).

وحسب هذا الطرح فإن عملية الهيمنة لا تتم عن طريق أجهزة الإكراه، بل أن الأمر يتعدى ذلك ليشمل المؤسسات التعليمية والمدارس والكنائس والأنساق الثقافية، لإعادة إنتاج وإدامة سيطرة الطبقة البرجوازية، ونمط الإنتاج الرأسمالي من خلال كسب وضمان ولاء الطبقات المحكومة، وإقناعها بصحة ثقافتها أي ثقافة الطبقة الحاكمة وصحة رؤاها السياسية وصحة أخلاقها وذلك عن طريق العديد من الوسائل، كما ذكرنا سابقا(بشارة، 1996:169-171).

أفكار غرامشي هذه كان لها حضورا مركزيا في النظريات الماركسية التي تبنت المنهج البنيوي وخصوصا أفكار التوسيرعن أجهزة الدولة الأيدلوجية، ودراسات بورديو عن رأس المال والانتاجات الرمزية، وعلى كل فان المدرسة البنيوية تنطلق في رؤيتها عن الدولة من باب الإنتاج وإعادة الإنتاج، فالأجهزة الأيديولوجية حسب التوسير تعيد إنتاج علاقات إنتاج التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، أي علاقات المستغلين بالمستغلين، والتي بواسطتها يتم تعلم بعض أصول التعرف الملتصقة بالتلقين الجماعي لأيديولوجية الطبقات المسيطرة، ويسعى كل من هذه الأجهزة بطريقتة الخاصة للهيمنة: الجهاز السياسي بإخضاعه الأفراد لأيديولوجيا الدولة السياسية (الأيدلوجية الديمقراطية، غير المباشرة، أو الاستثنائية، أو الفاشية)، والجهاز الإعلامي بحقن كل المواطنين بنسبة من القومية، الشوفانية، الليبرالية، وذلك بواسطة الصحافة والراديو والتلفاز، والجهاز الديني بإعادته إلى الأذهان في الخطب والمناسبات الكبرى بعض التقاليد كالولادة والزواج والموت (التوسير، 1980: 94؛ بورديو:1982: 54-56)

إذن الدولة تساهم بنصيب حاسم في إنتاج وفي إعادة إنتاج أدوات بناء الواقع الاجتماعي، وباعتبارها بنية وهيئة منظمة للممارسات، تمارس بشكل دائم فعلا مشكلاً لاستعدادات مستمرة من خلال كل الإجبارات والضوابط الجسدية والعقلية التي تفرضها على مجمل الفاعلين (بورديو، 1998: 152).

هنالك من انتقد رؤية البنيويين السابقة الذكر حول الدولة واعتبرها مبتورة، وذلك لأنها لم تعر أية اهتمام إلى مشكلة السلطة، ولم يفرقوا بين السلطة والدولة. يتصور البنيويون أن الدولة في مفهومها العام تختلط بمفهوم السلطة، فيما تعريف السلطة أوسع بكثير من مفهوم الدولة، إذ هي تكمن في الممارسات الاجتماعية المختلفة وفي الممارسات

الفردية على حد سواء. وقد أكد فوكو (M.Foucault)على أن السلطة متعددة في كينونتها وفي عملياتها وهي شائكة في طرق سيرها ومختلفة في مختلف تظاهراتها، ومن هنا فان حصر السلطة في مجموعة من الأجهزة القمعية والأجهزة الأيديولوجية لا يكفي حسب فوكو لتحديد مفهوم السلطة عامة والسلطة المركزية خاصة (التريكي، 1983: 49).

إن ميشل فوكو قد أدخل بعداً جديداً لمسألة السلطة عبر تحليله مكانة السجون في المنظومات الاجتماعية والإنسانية. فهو يقص علينا بطريقة ثاقبة تطور أشكال العقاب قبل الثورة الفرنسية، فهو يرى أن المجتمع الحديث أكثر نزعة من مجتمع التنوير نحو إعادة إنتاج المجتمعات الانضباطية، ومايكروفيزياء السلطة أو التوظيف السياسي للجسد وذلك في مختلف قطاعات المجتمع، وهذه الأساليب تكمن في أوليات المؤسسات العادية للمجتمع الغربي من جيش وتعليم وتطبيب ومستشفيات، هي تمتد من الفرد إلى الدولة، وهي منظمة نظاماً هرميا في الجهاز المركزي والتأديبي العام (فوكو، 1990: 189).

3.12. النظرية التعددية الوظيفية في الدولة:

.1.31.2 النظريات الكلاسيكية لدى التعددين الوظيفيين (فيبر، دوركهايم):

لقد اعتبر فيبر(M.Weber) الدولة بأنها عقلنة البنى والمجتمع السياسي، وهي تحتكر الإكراه المادي المشروع بعكس النظم السابقة. وتلك هي ميزتها الأساسية التي تضاف إليها سمات أخرى: فمن جهة تنطوي على عقلنة للقانون، مثل تخصص السلطتين الشرعية والقضائية، وإنشاء شرطة مولجة بحماية أمن الأفراد وتأمين النظام العام، وتعتمد على إدارة عقلانية مبنية على أنظمة واضحة تسمح فيها بالتدخل في شتى الميادين بدءاً بالتربية ووصولاً إلى الصحة والاقتصاد وحتى الثقافة.(فروند، 1984: 107).

وبناء على ذلك فقد ميز فيبر بين ثلاث أنماط من السلطة الشرعية:

أ- السلطة التقليدية: وهي المرتبطة بالاعتقاد بقدسية التقاليد وشرعية مكان السلطة ومن عليها. وعادة ما تكون السلطة مستمدة من شريحة خاصة مقدسة للترتيبات الموروثة عبر الزمن.

ب- السلطة الكارزماتية: مرتبطة بخصائص فريدة لقائد معين أو نظام ابتدعه أو زعيم، ويشير فيبر في ذلك السياق إلى الزعامة الكارزماتيه.(بادي، 1982: 17-18).

ت- السلطة القانونية التي تقوم على أساس عقلاني رشيد وهي سمة الدولة الحديثة لدى فيبر، ومصدرها الاعتقاد والقناعة بقواعد ومعايير موضوعية وتفويض من هم على مقاليد السلطة الحق في إصدار أوامرهم بهدف إتباع هذه القواعد والحفاظ عليها. (حمارنة، 1981: 126).إلا أن فيبر بالرغم من إعلائه للدولة الحديثة القائمة على أساس العقلانية القانونية، إلا أنه أبدى تشاؤمه حول مستقبل الدولة الحديثة بعكس تفاؤل ماركس عن نهاية

الدولة فهو يرى أن قوة البيروقراطية المتعاظمة تسيطر على مصائر البشر والمجتمع وتأسرهم في قفص (فيبر، 1973: 148).

أما دوركهايم (E.Durkheim) فقد ربط بين الدولة وتقسيم العمل. فهو يرى أنه كلما تطورت المجتمعات، تطورت الدولة وتصبح وظائفها متقدمة، وتزيد من تغلغلها إلى جميع الوظائف الاجتماعية في المجتمع، وهكذا يصوغ دوركهايم تصوراً تطورياً لتفسير المجتمعات، حيث يؤدي التقسيم الضروري للعمل حتماً إلى تطور الدولة، فالدولة هي جهاز تفوق على عموم الجماعات الاجتماعية التي تؤلف المجتمع السياسي، وبما أنها جماعة متخصصة وصاحبة السلطة العليا فهي المكان الذي تنتظم فيه المداولات وتنحصر فيه القرارات التي تلزم المجتمع بكامله، لأنها عضو التفكير والعقلنة ومصدر اتخاذ القرار. إن دوركهايم بهذه الصيغة يعطي شرعية متزايدة للسلطة معتبراً إياها أداة وظائفية، وبالرغم من تلك الشرعية فإنه يتجاهل الإكراه الذي تمارسه الدولة في المجتمع (دركهايم، 1982: 170؛ بالانديه، 1990: 103).

إذن أصبحت الدولة بفعل تقسيم العمل المتزايد باستمرار، عضواً مستقلا عن المجتمع، تجد نفسها فوق كل شيء، فوق الفئات والطبقات والتنظيمات الحزبية والتكتلات من أي نوع، وفوق كل الشخصيات الاقتصادية، فيؤدي تقسيم العمل إلى بناء الدولة وتحرير المواطن. وهذا عكس رؤية ماركس للدولة، فالدولة بالنسبة لدوركهايم أداة وظائفية للمجتمع الحديث، وبالنسبة للثاني غالبا ما تكون عميلا للبرجوازية (بادي، 1983: 14-15).

2.31.2. وجهة نظر الوظيفية الحديثة:

ظهرت هذه المدرسة كأحد الاتجاهات البديلة لدراسة الظواهر الاجتماعية. وتقوم على اقتراض مؤداه أن المجتمع عبارة عن نسق حقيقي يتألف من وحدات جزئية هي النظم الاجتماعية المختلفة، ومعنى هذا أن كل جزء من النسق يؤدي وظيفة محددة يعبر عن مساهمته في هذا النسق، وذلك في إطار التكامل والتساند الوظيفي، من أجل الحفاظ على المجتمع. يقول بارسونز(T.Parsons)- وهو من أبرز منظري هذه المدرسة - إن أي نسق وعلى أي مستوى يجب أن يفي بأربعة متطلبات إذا أراد البقاء وهي: أولا التكيف، بمعنى أن كل نسق يريد أن يتكيف مع بيئته.ثانيا تحقيق الهدف والمقصود بذلك أنه لا بد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره كي يحقق أهدافه وبالتالي يصل إلى درجة الإشباع. والمتطلب الثالث هو التكامل، فكل نسق يجب أن يحافظ على التوائم والانسجام بين مكوناته، ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه، أي لا بد من المحافظة على وحدته وتماسكه. المتطلب الرابع بالمحافظة على النمط ويجب على كل نسق أن يحافظ بقدر الإمكان على حالة التوازن فيه(كريب، 1999: 74).

إذا عدنا إلى موضوعنا وهو الدولة، فأصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى استخدام مفهوم النظام السياسي في تحليلاتهم للنسق السياسي، وذلك لأنهم يعتبرون النسق السياسي أحد المكونات الرئيسية للنسق الكلي، ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية ويتكامل معها ويسهم في تشكيل وتدعيم البناء الاجتماعي الكلي. ومن هنا يعتبر

مفهوم النظام السياسي في إطار البنائية الوظيفية يمثل نفس المكانة التي ينفرد فيها مفهوم الدولة في تحليلات فقهاء القانون والمدرسة الماركسية وغيرها من المدارس (الزيات، 2002: 193).

ومن بين العلماء الذي اهتموا بالتحليل السياسي في إطار هذه المدرسة يمكن ذكر كتابات (تالكوت بارسونز وديفيد اسيتون وجبرايل الموند وودفيد ابتر و ماريوت ليفي). ويجمع هؤلاء الباحثون على عدد من المبادئ الأساسية في تطرقهم لموضوعة الدولة ومن ضمنها: أن الدولة قد ظهرت للتوفيق بين الطبقات، وأنها لا تعمل لصالح إحداها وإنما هي ممثلة لجميع طبقات المجتمع، وبالتالي فهي حيادية تعمل على توفير الأمن والعدالة لكل المجتمع. ومن هنا فإن هؤلاء المفكرين، على عكس المنظرين الماركسيين الذين يعلون من شأن الصراع في تحليلاتهم السياسية لموضوع الدولة، وبدل ذلك يجنحون إلى دراسة العلاقة المتبادلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق السياسي من خلال تصويرهم لبعض المفاهيم مثل البنية والشرعية، والمدخلات والمخرجات، وعمليات التحويل وقدرات النظام السياسي ووظائفه. وبكلمات أخرى أصحاب هذا الاتجاه يتناولون البناء السياسي والعمليات السياسية المؤثرة في بنية ذلك النظام، سواء داعمة للنسق السياسي أو تشكل مصدر ضغط وتهديد لذلك النظام (Eston,1953: 20؛Almomd ,1966:195-203؛الموند، 1998: 21).

هناك بعض الوظيفيين قاموا بتطوير نموذج للمقارنة بين النظم السياسية المختلفة وفقاً لمتغيرين أساسيين: الأول درجة اللبرالية التي يسمح بها النظام السياسي أو درجة المنافسة العامة، والثاني درجة شمول النسق السياسي، أي درجة المشاركة السياسية فيه. وبناء على هذين المتغيرين فقد فرق دال بين أربعة نظم سياسية وهي: النظم الأحادية المغلقة والنظم الاوليجاركية المنافسة والنظم الأحادية الشمولية وأخيراً النظم التعددية الديمقراطية، حيث اعتبر أن النظم التعددية الديمقراطية تحقق أعلى درجة من الليبرالية وأعلى درجة من المشاركة الجماهيرية، في حين اعتبر النظم الأحادية المغلقة أقل لبرلة، وحسب دال يمكن اعتبار هذه الأنماط الأربعة من النظم السياسية أنماطاً مثالية، يمكن أن يقاس عليها النظام السياسي من ناحية ليبراليته ومدى شموليته. فوفقا لهذه التراتبية فإن النظم الديمقراطية الغربية هي أقرب إلى النظم التعددية الديمقراطية، وكانت نظم العالم الثالث أقرب إلى النظم الأوليجاركية والنظم الأحادية، فيما كانت النظم الاشتراكية أقرب إلى النظم الأحادية الشمولية (Dall,1984:25؛ زايد، 1985: 36).

في المحصلة النهائية فإن أصحاب هذا الاتجاه لا يعطون قيمة للطبقة الحاكمة ولوسائل الإنتاج، بل لا يعترفون بنفوذها وسيطرتها على جهاز الدولة، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن الدولة ليست سوى جهاز لإدارة شؤون المجتمع، تعمل وفق تقليد ثابت هو خدمة المصلحة العامة للمجتمع ويفترض ألا يعمل الحكام إلا بما فيه خير المحكومين وليس خدمة لمصلحتهم الخاصة.

4.1.2 تلخيص وتقويم للدولة في الفكر السياسي الغربي:

لقد تناولنا في هذه الجزئية ثلاثة مقاربات رئيسية حول سوسيولوجيا الدولة في الفكر الغربي: وهي النظريات التأسيسية والتي كان تحت إطارها النظريات المثالية، ممثلة بمكافيللي، والحق المطلق ممثلة بلوك ورسو وهوبز، والنظرية الأخلاقية ممثلة بهيجل، وأخيرا النظريات الدستورية. هذه النظريات بالرغم من الدور الأساسي الذي لعبته في تطور فكرة الدولة، إلا أنها لم تكن محور اهتمام التحليل السوسيولوجي في المعاصر وخصوصا المدرسة الدستورية. حيث يوجه لها العديد من الانتقادات، فرغم الحقيقة القائلة بان الدولة القائمة على مبادئ الحكم الدستوري هي أكثر نجاحا في الدولة الحديثة، والنموذج الذي تتطلع كثير من الدول النامية لمحاكاتها، إلا أن فكرة الدساتير أصبحت في كل دولة سواء كانت حديثة أو غير ذلك، وبالتالي فان تلك الدساتير أصبحت تعتبر مجرد أمر روتيني تقوم به الدولة. والأمر الآخر فيما يتعلق بتلك النظرية أنها اقتصرت على آليات صورية وإجرائية بعيدة عن العمق التحليلي لسوسيولوجيا الدولة، مثل الحديث عن أشكال المعارضة والتصويت وغير ذلك، وربما لان مفكري تلك النظرية وخصوص المحدثين منهم ينتمون إلى حقل القانون وبالتالي ابتعدوا عن التحليل المعمق لفكر الدولة.

أما الاتجاهين الثانيين فهما الاتجاه الماركسي والتعددي الوظيفي، فيعتبران العمود الفقري في إنتاج الفكر السيوسيولوجي عن الدولة. فالمدرسة الماركسية والتي ركزت في تحليلاتها للدولة على ثلاث قضايا رئيسية وهي التحليل الطبقي وإعادة الإنتاج وصيرورة الصراع، بالإضافة إلى مركزية الدولة في المجتمع من خلال أساليب الهيمنة القمعية والأيدلوجية. في حين تناول الاتجاه الوظيفي الوجه المعاكس للنظريات الماركسية من خلال الحديث عن سوسيولوجيا النظام السياسي، والعمليات السياسية داخل النسق السياسي. وبالتالي فإن هذا الاتجاه لم يولي البنى الأيديولوجية والقمعية دوراً في تحليلاته للنظام السياسي، وخفف من مركزية الدولة كنسق يقوم بتوزيع المنافع بين الناس، مشبهين الدولة بالإدارة أو بمؤسسة تقوم بتحقيق أهدافها المناط إليها.

إن ما يميز الاتجاه الماركسي هو الغنى الفكري الذي أنتجته تحليلاتهم للدولة من خلال نقده لعقلنة الغرب وحداثته، ومن خلال ما تقوم به تلك النظم من أيديولوجيات للحفاظ على إنتاج وإعادة إنتاج النظام الرأسمالي. إن رؤية الاتجاه الوظيفي بأن الدولة محايدة وغير منحازة لأي طرف من الأطراف غير صحيحة، وذلك لأن الدولة في المجتمع الغربي مازلت تتمتع بالرأسمال الاقتصادي من خلال حمايتها للرأسمال بكافة أشكاله. بالرغم من الضعف الفكري للاتجاه الوظيفي إلا أن دراسته المقارنة حول النظم السياسية و النسق السياسي يميزه عن غيره من الاتجاهات النظرية.

بعد الحديث عن التنظير الفكري لسوسيولوجيا الدولة وتفسيراتها للعمليات الحاكمة للدولة في المجتمعات الغربية، سوف تسعى الدراسة في الخطوة التالية إلى معرفة تفسيرات المنظرين لسوسيوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث عبر التعرف على وجهتي نظر التحديث والتبعية، ومن ثم تأثير العولمة على الدولة القومية ونظريات ما بعد الكولونيالية في ذلك الشأن.

2.2 الدولة في العالم الثالث:

تقدم الأدبيات السوسيولوجية حول مجتمعات العالم الثالث، ومن ضمنه العالم العربي، مادة خصبة من الطروحات والنماذج التحليلية الطامحة إلى تأسيس رؤية نظرية ومنهجية ملائمة لدراسة هذه المجتمعات، والتعرف على الآليات والمركبات التي تلائم في هيكلتها وتطورها. في هذا الجزء سوف نحاول إبراز وجهة نظر نظريتي التحديث والتبعية.وبعد ذلك دور العولمة بالتأثير على الدولة القومية وأخيرا النظريات ما بعد الكولونيالية وذلك كما يلي:

1.2.2 وجهة نظر التحديث:

تعني هذه النظرية أن هناك مراحل محددة للتطور البشري لا بد من المرور بها في سبيل التوصل إلى ثقافة جمعية وسياسة جديدة قائمة على المشاركة والانجاز والعقلانية، هذا التوجه يترجم نفسه سياسياً ومؤسسياً في مبدأ العلمانية، ومبدأ التمايز الوظيفي ومبدأ الرشدانيه، التي تحكم الدولة الحديثة وانتقالها من الدولة المتخلفة، ويكون ذلك عن طريق الانتشار الثقافي أي عن طريق نقل الخبرة الغربية إلى الدول غير الغربية بأسلوب التقمص أو أسلوب المحاكاة والتقليد، وهي عمليات يعول عليها كثيرا على النخب ذات التعليم الغربي (زايد، 1986: 23-24).

فنظرية التحديث تفترض أن تخلف الدول النامية يرجع أصلاً إلى عدم تكثيف علاقتها بالدول الغنية الحديثة، وبالتالي فإن مزيدا من العلاقات المتبادلة يحقق مزيدا من التقدم حيث يوجد التخلف. ولذلك فإن فكرة العالم الذي يقوم على الروابط المتبادلة والعلاقات التي تحقق الفائدة للجميع فكرة أساسية في فهم أنصار التحليل الوظيفي التحديثي. فالدول الفقيرة تنتج الطاقة والمواد الخام والغنية تمتلك التكنولوجيا التي لا يمكن أن يتم التحديث بدونها (هيولم، 1999: 4).

إذا أردنا التخصيص، والحديث عن النسق السياسي (الدولة) لدى هذا الاتجاه، فإن منظري التحديث من أمثال دال والموند وفيريا وهانتنغتون وابزنشتات وايستون يميلون إلى استخدام مصطلح النظام السياسي في حديثهم عن سوسيولوجيا الدولة، ويجمع منظرو ذلك الاتجاه على أن أي نظام سياسي حداثي يجب أن يتصف بترشيد السلطة من ناحية وتمايز البنى والوظائف السياسية وتدعيم القرارات النظامية والسياسية للنظام السياسي وإشاعة روح المساواة والحقوق في ربوع المجتمع.

والمقصود بترشيد السلطة: أن تستند سلطة الدولة على أسس عقلانية قومية رشيدة مستقلة ومتمايزة تماماً عن كافة الارتباطات التقليدية، سواء كانت هذه الارتباطات عقيدية أم عائلية أم عرقية. أما مفهوم التمايز الوظيفي فيشير إلى عملية المأسسة في النظام من خلال انفصال المعايير القانونية عن النظم العقيدية، وانفصال العقيدة عن الأيديولوجية من ناحية أخرى. أما فيما يتعلق بتدعيم القدرات النظامية والمؤسساتية فهي الطابع المميز لمفهوم الحداثة (هانتنغتون، 1993: 37).

بعض المحدثين الجدد مثل روبرت دال ميزوا بين النظم السياسية بناء على متغيرين أساسين وهما درجة الليبرالية التي يسمح بها النظام السياسي والثاني درجة شمول النسق السياسي واحتوائه للإفراد، أي درجة المشاركة السياسية للأفراد. وبناء على هذين المتغيرين فرق دال ما بين أربعة نظم أساسية وهي: النظم الديمقراطية، والنظم الاوليجاركية التنافسية، والنظم الأحادية الشمولية، والنظم الأحادية المغلقة. وتمثل هذه الأنماط الأربعة من النظم السياسية أنماطاً مثالية يمكن أن يقاس عليها، وتقاس درجة اللبرالية والمشاركة السياسية وفق اقتراب النظام من أي نمط من هذه الأنماط الأربعة. فحسب دال فإن النظم الغربية هي ألأقرب إلى النظم الديمقراطية، في حين نظم العالم الثالث أقرب إلى النظم الأوليغاركية والنظم الأحادية، فيما كانت النظم الاشتراكية هي أقرب إلى النظم الأحادية الشمولية (Dall,1984:25-27؛ عبد الله، 1986: 52).

وفي ذلك السياق يرى مور(B.Moore)، ويتفق معه المحدثين الجدد، أن التحديث هو تحول مجتمع تقليدي، أو مجتمع ما قبل الحديث، كلياً إلى أنواع التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، التي تميز شعوب العالم الغربي المتقدمة والمزدهرة اقتصادياً. وبهذه الصورة، فإن نموذج التحديث هذا يعتبر احتفاء بانتصار الحضارة الغربية. كما أنه يعبر عن الثقة بالنفس التي يتمتع بها الإنجاز الخاص بالغرب. ويجري النظر إلى الغرب على أنه متفوق في كل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن على الشعوب النامية أن تتبنى الثورة العلمية التي هي خاصة الغرب، وبذلك فان مصطلح الحداثة مرادف للغربنة، وبأن ما هو غربي جيد ومرغوب والعكس صحيح (العيسى، 1999: 87).

وبذلك فإن هنالك فرقاً واحداً مهماً ما بين منظري التحديث وسلفهم السابق، أي الكلاسيكيين، يكمن في الحكم على الحداثة، فبعد توجس دوركهايم من الفوضى الاجتماعية الظاهرة في التحول من التضامن الميكانيكي إلى التضامن العضوي، وتشاؤم فيبر من تعاظم البيروقراطية التي ستكون بمثابة القفص الحديدي التي تؤسر به المجتمعات الغربية، فإن الحداثيين، إن صح التعبير، يحتفلون بقدوم الحداثة ويعتبرون المجتمع الغربي بأنساقه المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، هي الشكل الأكثر تقدماً والمرغوب فيه أكثر من غيره من الأنساق السائدة في العالم. وهذا ما جاء به منظرو روستو، فوكايما، هانتنغتون، أيزنشتات وغيرهم.

ولاشك في أن ذلك الربط ما بين التحديث والحداثة يحمل في طياته نظرة استعلائية فوقية من قبل المجتمعات التي اتبعت النموذج الرأسمالي نحو المجتمعات الأخرى التي اتبعت نماذج مختلفة عن النموذج الغربي، من خلال تصوير الولايات المتحدة كنموذج مثالي للحداثة وما دونها فهو غير متسق مع ذلك المصطلح، وإن تلك النمذجة من قبل منظري التحديث قد استغلتها النخب الحاكمة في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لوضع تقسيمات بما يتناسب مع رؤاها ومصالحها الخاصة مثل محور الخير ومحور الشر، وتاليا حروبها الاستباقية ضد ما يسمى الإرهاب تحت غطاء دمقرطة النظام السياسي وإشاعة الرخاء لتلك البلدان (هانتنجتون، 1993: 103).

2.2.2 نظرية التبعية:

لقد اشتق منظرو هذه النظرية تعريفاتهم للدولة من النظرية الماركسية التي تقوم على فكـــرتين أساســـيتين، الأولى هي أن الدولة عبارة عن جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، وما هي إلا لجنة لإدارة شـــؤون هـــذه الطبقة.أما الفكرة الثانية: فهي أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية وتحت ظروف معينة، قد تحقق قدراً من الاستقلال بين كافة الطبقات. وانطلاقاً من هذا التصور اشتق علماء هذا الاتجاه مفهومهم النظري للدولة التي تعني بالنسبة لهم مجموعة من الأجهزة السياسية القومية في تكوين اجتماعي معين، وأنها نتاج المجتمع في مرحلة ما مـــن مراحـــل تطوره، وفيها تظهر التناقضات الداخلية وتتضح فيها التعارضات بين المصالح و من ثم بـــين الطبقيـــات.(دبلـــة، 2004: 233).

يرى أنصار هذا التحليل أن الدولة جاءت إلى بلدان العالم الثالث أولاً عن طريق الاستعمار، ولكن المـــشكلة في نظرهم لا تتمثل في عجز المجتمعات النامية، عن استيعاب مؤسسة الدولة ومفهومها بقدر ما تعود إلـــى صـــيغة الدولة في المجتمعات النامية التي لم تتمأسس عن طريق برجوازية وطنية وإنما تمأسست عن طريـــق برجوازيـــة استعمارية أجنبية قامت بتصميم جهاز الدولة وبخاصة جناحه العسكري، لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات. ونتيجة لهذا الميراث التاريخي اضطلعت الأحادية البيروقراطية العسكرية المستغلة بعد الاستقلال بدور الوساطة بين ثلاث طبقات مالكة وهي: ملاك الأراضي، والرأسمالية المحلية، والرأسمالية المتروبولية، الأمر الذي جعل للدولـــة أهمية كبرى في كل ما يتصل بحياة المجتمع الاقتصادية والسياسية (الأيوبي، 1992: 32).

هذا ما عقد بنية الدولة في مجتمعات العالم الثالث، وجعلها مهيأة لصراع عقيم، وزاد الأمور تفاقماً ظهـــور دور العسكر وسيطرتهم على جزء هام من الفائض الاقتصادي واستخدامه في مجالات مطاطية، تارة تحت شـــعار تحقيق التنمية والتصنيع وتارة أخرى تحت اسم حماية الأمن القومي وبناء الجيوش. فالقضية المحورية هي أن الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار ليست أداة لطبقة واحدة، بل أنها تتمتع باستقلال نسبي وتقوم بـــدور الوســـاطة بـــين المصالح المتعارضة للطبقات الثلاث: برجوازيات المركز والبرجوازية المحلية وطبقة ملاك الأراضي. فالدولة لـــم تكن عميقة الجذور في التربة الوطنية، لذلك يعتريها العديد من الأزمات. فالطبقة الكمبردورية تريد أن تظل السوق الوطنية مفتوحة أمامها من خلال لبرلة الاقتصاد وحرية التجارة وتعارض أي تقييد لها أو حماية للرأسمال الوطني. أما البرجوازية المحلية وكذلك طبقة ملاك الأراضي، فتعملان على حماية السوق المحلية من المنافسة الأجنبية، إن هذه التناقضات بين الطبقات الثلاث، جعلت موقع الدولة هشاً وغير واضح المعـــالم(بـــرور، 1999: 322-324؛ النقيب، 1996: 36؛هلال، 1996: 25).

إن ما يثير قلق منظري هذا الاتجاه هو إعادة التبعية على الدولة في مجتمعات العالم الثالث عبر مـــا يـــسمى بالاستعمار الجديد، من خلال دخول شركات استثمارية صناعية تحويلية خارجية المنبع واستثمارها بالاشتراك مـــع

رأس المال المحلي لإنتاج سلة تحويله، باستخدام موارد صناعية وتسويق سلعها ومن ثم تصديرها إلى الأسواق المتطورة داخل الاقتصاديات الامبريالية الأم (الزعيم، 1999: 6-8).

إن الأمر الجوهري الذي تحاول نظريات التبعية إبرازه هو واقع الاحتواء لدول الأطراف تاريخياً وحاضراً في النظام العالمي. هذا الاحتواء يؤدي إلى تشويه اقتصاديات دول الأطراف، ويخلق أزمات دائمة ناجمة عن استمرار واقع التبعية والتخلف حتى لو نشأت ظروف تاريخية وساهمت في إحداث نمو اقتصادي، فإن هذا النمو يظل تبعيا. وترى نظريات التبعية، أن هنالك ربطا عضويا بين نمو دول المركز وتخلف الأطراف، و أن تخلف الأطراف مرتبط جوهرياً بانتشار الرأسمالية على النطاق العالمي والعكس صحيح. يقول فرانك (A.G.Frank) أحد منظري التبعية "إن عدم النمو والتخلف كان ولا يزال مصدر نفس العملية التاريخية التي أنتجت لنا التطور والنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغربية" (عبد الله، 1986: 50؛ ناي، 2004: 160).

إذا هذا الواقع التبعي كان سيد الموقف في عالم متعدد القطبية، السؤال الذي يطرح نفسه كيف سوف سيكون حال الدولة في ظل العالم الأحادي القطبية ؟ هذا ما ستتناوله الدراسة في تأثير العولمة على الدولة القومية.

3.2.2 الدولة القومية والعولمة:

كل صلب يتحول إلى أثير، وكل مقدس يتحول إلى مدنس. بهذه الكلمات التي قالها ماركس في البيان الشيوعي، نبدأ الحديث عن العولمة وأثرها على الدولة القومية. فالعولمة جاءت على صهوة رأس المال اللامتناهي، وكان عليها لكي تؤسس عالمها أن تدفع العالم الراهن إلى الوحدة، دفعاً يخترق الجغرافيات وسيادة الدول والأمم والطبقات، فضلاً عن البنى الأيديولوجية والثقافية والحضارية، فتصبح العولمة كما لو أنها مشروع توحيدي للعالم وهي كذلك في استظهاراتها الاقتصادية. إلا أنها في حقيقتها توحيد إشكالي تتصف باللاوحدة، كما يصفها مارشال بيرمان (M.Berman) "بأنها تقذف بنا جميعا إلى دوامة التحلل والتجدد والصراع والتناقض والغموض والألم الشديد بصورة أبدية واحدة تجعلنا تحت وطأة الهلع والخوف" (بيرمان، 1993: 81-83 ؛ محمود، 2004 : 13).

وعلى هذه الأرضية دار جدل واسع بين السوسيولوجيين والاقتصاديين والسياسيين حول دور الدولة في ظل صيرورة العولمة، بدءاً من رأس المال اللامتناهي وانتهاء بمجمل أحياز النسق البشري من نظم ثقافية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية، فقد هلل اللبراليون الجدد وغلاة العولمة بالنظام العالمي الجديد القائم على السوق الحرة والقيم اللبرالية في جمع أنساق الحياة من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد رأوا بأن الدولة القومية تفقد نفوذها في السياسة العالمية بسبب قوى السوق العالمية بشكل مباشر أو غير مباشر، فالجدار الأسمنتي، الذي دأبت الدولة القومية على الاحتماء به لتحفظ جغرافيتها الاقتصادية والسياسية والثقافية قد تخلخل وماض في التخلخل بفعل عمليات إكراهية وغير إكراهية ساهمت في اختراق حدود تلك الدولة (فوكايما، 1993: 91؛اوهماي، 2004: 365-373، باربر، 2004: 47-59؛ايزنشتات، 2000: 101-102).

أما المتباكون على الدولة الوطنية، فعلى الرغم من إقرارهم بأن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعاتها، ومنحت للأسواق سلطة أعلى من سلطة الحكومات، وبأن التحولات التي طرأت على بنيات السياسة الدولية المالية والإنتاج والأمن والتعليم تعمل على تآكل السيادة شيئاً فشيئاً في جميع الميادين، إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدولة حتى لو تعاظمت قوة هذه التحولات (بادي، 1996: 37؛ والرشتاين، 2004: 120؛ براون، 2002: 371-405؛ ستانسلاف، 2004: 160).

وفي ذلك السياق يرى هيرست وطمسون (P.Hurst&G.Thompson)، بأنه قد لا يكون للدولة سيطرة على الأفكار ولكنها تعيش سيطرة على الحدود الجغرافية للبلد على حركة الناس عبر تلك الحدود. فالدولة ستحتفظ بالسلطة مع شعوبها وستحدد من هو المواطن أو غير المواطن ومن يتمتع بالخدمات. وبالرغم من خطاب العولمة فإن الدولة ستبقى كمصدر للشرعية والإقرار بالسلطات فهي تعقد الاتفاقيات بين الدول لإقامة أشكال التحكم الدولي وتحكمها من خلال التنظيم الدستوري الذي تقوم به الدول داخل رقعتها الجغرافية. ومن هنا فإن الدولة القومية لا تزال المنفذ الأساسي لفن التحكم كعملية توزيع للسلطة وتنظيم للحكومات من خلال إضفاء الشكل والشرعية عليهما (هيرست، 1998: 284).

يرى سمير أمين في تحليله لأثر العولمة على الدولة القومية، أن دور الدولة يتآكل من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من الأعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية. ومن أسفل تتآكل نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لاوطنية ولا تهتم بالتماسك أو الارتباط في الإطار الوطني.وبعد أن تتآكل سلطة الدولة، تبرز الشركات المتعددة الجنسية الكبرى إلى حيز الوجود، وتفرض شرعيتها على الجميع. ومقومات هذه الشرعية تقوم على أسس وأهداف ليست وطنية وتروج لمصطلحات أصبحت تسود في الساحة العالمية مثل مفهوم المجتمع المدني، و الديمقراطية وحقوق الإنسان (أمين، 2004: 33).

يأخذ المتباكون على الدولة أن غلاة العولمة وخطابهم الجديد بأنه خطاب واقع في الطوباوية والأوهام، فهو يقوم على حلم رأسمالي لإخضاع العالم لآليات الربح والمال، بحيث يفرز هذا العالم جميع أوجه الحياة الاجتماعية ويصبغها بقانون الربحية، وبالتالي بدأ هذا يغزو قطاعات ومؤسسات كانت بعيدة عن حلم تراكم رأس المال مثل المؤسسات الصحية والتعليمية (أمين، 2005: 102، بادي، 1996: 25).

ولكن بعد هذا الطرح الثنائي لهذه النظريات، هل من بصيص لنظريات تبتعد عن الرؤية الفوقية أو الدونية للآخر. لربما تعتبر النظريات ما بعد الكولونيالية التي تتحسس هذه القضية، عبر تشكيلات مختلفة من الطيف الفكري تجيب على ذلك وذلك ما يلي:

4.2.2 النظريات ما بعد الكولونيالية: إعادة استدعاء فانون:

يقول ابن نبي[2]: "إن المجتمع الذي عانى عندما خضع لسلطان الاستعمار، اضطرابات في شبكاته الاجتماعية، سيعاني قطعا مشكلة في علاقته السلطانية، حين يصبح هيئة سياسية أي عندما يصبح دولة".لعل هذه الجملة العميقة لابن نبي تفسر لنا الفلسفة التي تقوم عليها نظريات ما بعد الاستعمار، فالمنظور الذي اكتسبه نقد ما بعد الكولونيالية نشأ عن التجربة الكولونيالية التي خاضتها شعوب العالم الثالث والتي عانت من نير الاستعمار، فضلا عن اهتمامه بالفئات والأقليات التي عانت وتعاني من التهميش والاضطهاد داخل أوطانها سواء على أساس العرق أو اللون، أو الجنس، أو الدين أيضا.مما حدى على جماعات بأكملها الارتحال والتشتت والعيش على الحافة، (بن نبي، 1978: 35؛ Ashcroft,1998:186-188).

فكتابات ما بعد الاستعمار صادرة عن بقع متفرقة على الخريطة، يتعدد السن كُتّابها، ولكنها تتخاطب بلغة واحدة، وتنتمي هذه الكتابات إلى حقل النقد الثقافي، ويمكن إدراجها ضمن أدبيات العالم الثالث، وخطاب الأقليات وأدب المقاومة، والذي تبناه نخبة من الجناح اليساري المهتم بثقافات الشعوب في المستعمرات الداخلية والخارجية في الغرب[3]. وقد ذاع صيت هذه النظرية بالتوالي مع هيمنة المشهد الثقافي بعد منتصف الثمانينات على مفردة (المابعديات)، أي ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة، وما بعد الماركسية، وللرد على نظريات الحداثوية الغربية (خوان، 1999: 41 ؛ حديدي، 1992: 63).

فالتنظير ما بعد الكولونيالي يقوم على تعرية وفكفكة أيدلوجية خطاب الحداثة بمفهومه الأوروبي، عبر إرساء سرد مغاير يقوم بتفكيك تلك المركزية. ويقوم بخلخلة وتقويض المنطق الكولونيالي الذي يصرح بأن الآخر غير قادر على تمثيل نفسه كونه عاجزاً وكسولاً وناقص الآدمية، أو من مرتبة أدنى، إن ذلك المنطق يجري تعريته وكشف هشاشة أسسه من خلال السرد الآخر/ المغاير.. أن نحكي الحكاية بطريقة أخرى.. بمنظور آخر.. بمسار جديد، وتعامل مع اللغة مبتكر وصادم. أو بعبارة أخرى محاولة كسر احتكار الغرب لحق السرد.. إضاءة جانب معتم، والذي سعى الغرب بوجهه الامبريالي لإبقائه معتماً، أو لم يكن من سبيل في حينه لإضاءته (صيداوي، 2001: 57؛ سعيد، 1993:10- 11؛ Young,2003: 2-3)

إن خطاب ما بعد الكولونيالية يستمد منهجه التنظيري والفكر عبر أربعة أسس مركزية وهي:

2- يعد مالك بن نبي من الكتاب العرب المبكرين الذين تحسسوا المشاق التي ستواجه الدول بعد نزوح الاستعمار المباشر .حيث دعا إلى تأسيس حقل علم الاجتماع ما بعد الاستقلال، انظر في ذلك السياق كتابه الموسوم (بين الرشاد والتيه)، 1978، طرابلس:مشكلات الحضارة؛دار الفكر، ص35.

3 - ومن أشهر من تحدث عن مصطلح ما بعد الاستعمارية: (ادوراد سعيد،هومي بابا،بيل اشكرونت،والان لوسون،وجاريت جريفيت،وهيلين تيفين،وباتريك ويليامز،ولاورا كريسمان، سيبفاك).

1- استدعاء مثقفين ومنظرين عايشوا فترة الاستعمار، ولعل فانون ودوبرية وسارتر، وغيرهم يمثلوا أنموذجا لهذا الاستدعاء. وإذا أخذنا فانون كأنموذج فيعد الأب الروحي للنظريات ما بعد الكولونيالية. وتأتي فرادة فانون في كونه يشكل جدلية تأويلات معقدة على أصعدة سيكولوجية وسسيولوجية وأدبية، استدعيت في مناقشة مفهوم الثقافة الوطنية وتعدد الثقافة والأصالة، مثلما في رصد سياقات جديدة حول توازنات العوالم والعولمة، وفي دراسة علاقات القهر والتحرر والثورة، ورصد أعمال العنف والتمرد والاحتجاج والتمييز. لقد تحسس فانون العلاقة ما بين الذات والأخر، في مقارباته السوسيو- نفسية عن الأعراق، فرهاب الزنوجة كما يصفه لنا فانون في بشرة سوداء وأقنعة بيضاء هو المرض الذي يصيب الأوروبي الذي خضع لهذه الدرجة من أو تلك من القمع الجنسي، السواد يصبح متماهيا مع الخطيئة والشر، وبذلك فان الزنجي ليس الإنسان بل الإنسان الأسود الذي يخشى سواده ويمقته في آن معا، إن هذا التعبير لدى فانون بعبر عن تشطر واختلاف بين الأنا والآخر (حديدي، 1997 : 55؛ Fanon,1991:114).

2- فكفكه خطاب الحداثة الغربي عبر فتح ملفاته الفكرية والسوسيولوجية والتاريخية الخاصة بذلك، لربما يعتبر كتاب الاستشراق لادوارد سعيد، أول دراسة فكرية معمقة عن ما بعد الاستعمار، تفتح الملفات والأراشيف الغربية في ذلك الشأن. (سعيد، 1995: 80-85)

3- قراءة في التجربة المعاشة للذات المهمشة عبر مجموعة من السرديات والروايات التي تخص المستعمرين أنفسهم، فقد حاول العاملين في منهج الثقافة منهجة الدراسات لتشييد مؤسسة أكاديمية لنظرية الثقافة، وهي محاولة لوضع سلسلة من الخطابات المتناظرة التي أنتجتها مواضيع غير متجانسة في قالب مؤسساتي، وعلى كل فهنالك عامل مشترك يجمع هذه السرديات هي أنها تجمع بين عالم المهمشين الذين خضعوا لانزياح الجغرافية ما بعد الحرب العالمية الثانية، فاللامساواة وسوء التمثيل، وانشطار الذات قد شكلت لهؤلاء ذاتا وفكرا جمعيا واحدا(المسيح، 1997: 12؛ كمال، 1997: 16-17؛ عيد الرحمن، 1997: 27).

4- فكفكة الخطاب الحداثة عبر منظرين غربيين انزاحوا باتجاه الخطاب ما بعد الكولونيالي:في كتاب أساطير بيضاء يرى روبرت يونغ أن الحداثة الغربية، والفورة الفكرية التي حدثت بعد عام 1968 هي حداثة فرانكو- مغربية، وما كان لهذا الزخم الفكري ليحدث لولا أحداث الحرب في الجزائر، وانهماك مفكرين من أمثال سارتر وألتوسير ودريدا وليوتار في هذه التجربة (يونغ، 2003: 55).ويذهب آخرون ومن خلال ردهم على منظرين مثل هانتجتون وفوكايما وعلى أطروحاتهم التي ترى أن الحداثة هي حداثة الغرب، بأن بناء الدولة والأمة كمجتمع متخيل كالولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد، جاء نتيجة الإحلال، إحلال السكان الجدد (المستعمرين) محل السكان الأصلانين، وذلك كما حدث مع الهنود الحمر في أمريكيا، والعرب في فلسطين. ومن هنا يمكن القول إن الولايات المتحدة وإسرائيل كدولتين ومجتمعين متخيلتين، هما دولتان غير شرعيتين. (Migdal,2004: 1-5؛جواس، 2000: 121-124؛ Young,2003: 6).

لمواجهات الخطاب الاستعماري الجديد يطرح منظرو ما بعد الكولونيالية قضية (التهجين الثقافي)، ووجهة النظر المتنوعة المداخل والملامح في التعامل مع العالم، مع التحرر من أحادية النظرة ومن سيادة ثقافة فوق غيرها من الثقافات، ويتميز التوجه الجديد بان كافة الثقافات المحلية والغربية تصبح فضاء لتفاعلات وتداخلات ثقافية في سياق المرآة العاكسة لمرآة أخرى (بويمير، 1997: 22) وعلى كل فأن نظريات ما بعد الكولونيالية، تفترق عن تقاليد سوسيولوجيا التخلف أو نظرية التبعية، في كونها تعيد النظر في التي تقيم علاقة العالم الثالث بالعالم الأول في بنية ثنائية من التقابل والتعاضد. كما يقاوم المنظور ما بعد الكولونيالي تلك المحاولات التي ترمي إلى إقامة أشكال كلية من التفسير، أو نزعة فوقية كما تظهر في كتابات المهللين للعولمة مثل فوكايما وهانتنجتون، وأوهماي، عبر مقتها للتجاذب وانغلاق الخطاب في أطروحاتها (بابا، 2004: 315-316).

5.2.2 نقد وتقويم لنظريات الدولة في العالم الثالث:

في هذا الجزء تناولنا الدولة في العالم الثالث، من خلال تقصي وجهتي نظر التحديث والتبعية، وكذلك تطرقنا إلى اثر العولمة على الدولة القومية ومن ثم رؤية نظريات ما بعد الاستعمار في ذلك الشأن. فنظرية التحديث ترى أن خروج الدول النامية من حالة التخلف يتم بإتباع المسار التطوري الذي سارت به الدول الغربية، كما هو واضح في كتابات روسو وهانتنجتون، وفوكوياما وغيرهم.إلا أن هنالك العديد من الانتقادات على هذه النظرية أهمها ثنائية التقليدي والحديث، فالمجتمعات التقليدية تشمل سلسلة من المجتمعات ما قبل الصناعية شديدة الاختلاف كالإقطاع والأمبروطوريات التقليدية، ومن هنا فان هذه النظرية تتميز بالفوقية بسبب تلك التصنيفات. بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية التحديث في دعوتها إلى الأخذ بالنموذج الغربي تتجاهل قيم وثقافات وخصوصيات الدول النامية.

أما فيما يختص بنظرية التبعية، فإن إحدى الانتقادات الرئيسة عليها أنها لم تبلور رؤية سوسيولجية واضحة عن الدولة، مكتفية بتحليلاتها الاقتصادية، بعكس نظريات التحديث التي أعطت دورا كبيرا لتلك القضية وبخاصة ترابط الأنساق مع بعضها.إلا أن منظري التبعية في التحليل الأخير قدموا نقدا منهجيا لنظريات التحديث، وكشفوا عن نزعاتها وانزلاقاتها الأيديولوجية والعنصرية، وشككوا من واقعيتها وقدرتها على فهم الظروف الخاصة للدول النامية.

أما فيما يتعلق بأثر العولمة على الدولة القومية، نجد أن هنالك إجماعا من قبل جميع التيارات الفكرية حول تأثير العولمة على سيادة الدولة، يمكن القول أن قدرات الدولة تتناقص بدرجات متفاوتة بممارسة سيادتها وفي ضبط عملية تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والنشر عبر حدودها، فالثورة الهائلة في مجالات الاتصالات والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا.والجدير بذكره أن دول العالم الثالث تعتبر في معظمها الأكثر تأثرا بهذه التحولات وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها: ضعف وهشاشة أجهزة الدولة، عدم رسو مؤسساتها في العديد من الحالات وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص أو تآكل قدرات الدولة مع

التصدي لها، ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من الدول وضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها (إبراهيم، 1999: 195).

أخيرا جاءت نظريات ما بعد الكولونيالية لترد ولو بشكل رمزي على النظريات الحداثوية، ومهللي العولمة، عبر دعوتها التقليل من حدية الانشطارات على المستوى الفكري والمادي، بيد أن هذه النظرية بالرغم من التوجهات السامية التي تدعو إليها، إلا أنها تفتقر إلى أطروحات نظرية تتعلق بموضوعة الدولة، واليات الخروج من الثنائيات المريبة.

وبعد هذا التنوع في النظريات الفكرية سواء كانت على المستوى التنظيري لتفسير للعمليات الناظمة لسوسيولوجيا الدولة في المجتمعات الغربية، أو في الدول العالم الثالث، وجب علينا الحديث عن سوسيولوجيا الدولة في المجتمعات العربية عبر التعرف ابرز النظريات الفكرية للإصلاحيين الأوائل كالكوكبي ومحمد وعلي عبد الرازق و التصورات الفكرية الحديثة، وتاليا سوف يتم التعرف على ابرز السمات التي تميز دول المشرق العربي وذلك كما يلي:

3.2 الدولة في الفكر السياسي العربي:

1.3.2 الدولة لدى الإصلاحيين الأوائل

أما على صعيد المفكرين والمنظرين العرب فيذهب المهتمون والباحثون في هذا الميدان أن الكتابات السياسية عن الدولة لم تبدأ إلا بعد سقوط الخلافة العثمانية في العشرينات، وما بعدها من القرن الماضي، وهي الحقبة نفسها التي تم فيها الاختراق الغربي. فجاءت الدول القطرية العربية دول تجزئة وتخلف وتبعية. من هنا فان سقوط الخلافة ووجود دول هجينة غريبة قد فتح الباب حول جدلية الأمة والدولة في المجال العربي الإسلامي (شلق، 1993: 69). ففي هذه الفترة بزغ بعض المفكرين من أمثال عبد الرحمن الكواكبي وخير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي وعلي عبد الرازق وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهم.

فلقد شكل الاستبداد محور كتابات المفكر عبد الرحمن الكواكبي، وقد اهتم به نظرا لما كان يعاني به العرب طيلة سنين طويلة من عصورهم، وكان يشكل أخطر القضايا التي يجب أن يكرس لها المفكرون العرب، وذلك لان الوقوف على أنقاذه هو وقوف على الواقع، فمعنى الدولة عند الكواكبي مرتبط بما تؤديه من وظائف، وأهم هذه الوظائف التي يجب أن تؤديها، هي تلبية حاجات الناس وتأمين فاعلية الآراء لكل مجتمع والعدالة في توزيع رؤوس الأموال والممتلكات تحت حماية القانون (زروخي، 1999: 137). وبالتالي فان الكواكبي حرص على أن يبين واجبات الحكام إزاء الرعية وبيان واجبات الرعية تجاه الحكام. ويركز الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومعابد الاستعباد" على السياسيين، فيقول: " إن الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بلا خوف". وبعد ذلك يستطرد الكواكبي في الحديث عن أشغال الحكومة المستبدة إذ أن صفة الاستبداد التي سبق قد أشرنا لها قبل قليل تشمل حكومة الفرد المطلق الذي تولى حكمه بالغلبة أو بالوراثة.كما تشمل أيضا الحاكم المقيد

المنتخب متى كان غير مسئول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخبا، كما يشمل الاستبداد الحكومة الدستورية، لأن الاستبداد قد يرتفع ما لم يكن هنالك ارتباط بالمسؤولية". وبذلك يكون الكواكبي موفقا حين بين أن صفة الاستبداد لا يشمل فقط الحاكم المطلق، بل يشمل أيضا حكومة الجمع، إذا لم ترافق الأخيرة بالارتباط بالمسؤولية والمراقبة على حد سواء (الكواكبي، 1993: 32؛ العراقي، 1981:474-475).

أما خير الدين التونسي فيرى أن الدولة تتكون من ثلاثة مشارب: إما أن تكون اوتوقراطية أي استبدادية و إما أن تكون ارستقراطية أي زمامها الأعيان، أو ديمقراطية أي أمرها بيد العامة. إلا أن التونسي كان أكثر ميلا إلى الدولة الارستقراطية والتي زمامها بيد الأعيان أو الملكية المقيدة (زروخي، 1999: 195).

من جهته يتساءل علي عبد الرازق في كتابه المعنون "الإسلام وأصول الحكم" هل الخلافة ضرورية أو واجبة شرعيا؟ وجواب عبد الرازق " إن الخلافة ليست جزء ضروريا في الدين الإسلامي، كما أن وجود الخليفة ليس شرطا للعبادة وتحقيق الخير العام، فالخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، وإنما كلها خطط سياسية صرفة لا شان للدين بها، فهو لم يعرفها و لم ينكرها، وإنما تركها لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة"، ويرى أن تضخيم مسألة الخلافة أمر اخترعه السلاطين جناية واستبدادا وذودا عن مصالحهم وعروشهم. وهو في نهاية الأمر كما يقول عبد الرازق انه لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم الاجتماع والسياسية كلها وان يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا واستكانوا إليه، وان يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكوماتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن ما توصلت إليه تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم(عبد الرازق، 1925: 3). إلا أن تلك الجرأة لدى عبد الرازق أثارت ردة فعل عنيفة وخصوصا من قبل السلفيين، وفي المقابل أدت تلك الأفكار إلى تبلور أفكار سياسية وإسلامية حول السلطة والدولة و الأمة، نراها في كتابات (حسن البنا، وسيد قطب، وعبد القادر عودة).

يطرح عبد القادر عودة سؤالا من نوع آخر في كتابه "الإسلام وأوضاعنا السياسية" مفاده لمن الحكم ؟ والجواب عنده ليس عسيرا: لله الحكم وأمره، وما البشر الذين استخلفهم الله في الأرض إلا أن يطيعوا أمره وأن يتحاكموا إلى ما أنزل ويحكموا به، لأن استخلافهم مقيد بشريعة الله وقانونها الأعلى، ومصداقا لقوله تعالى "ومن لم يحكم بما أنزل الله فاؤلئك هم الكافرون"، وفي آية أخرى هم الظالمون. ووفقا لعودة إن السلطات في الدولة الإسلامية لا تكاد تخرج عن أربعة أمور:-

1- السلطة التنفيذية ويقوم عليها رئيس الدولة و الإمام ويختص بها وحده ومع من يستعين بهم من وزراء وولاة وغير ذلك.

2- السلطة التشريعية وهي لولي الأمر والرأي والأمة أي للأمام وأهل الشورى.

3- السلطة القضائية ويمثلها القضاة الذين يوليهم الإمام بصفته نائبا عن الأمة.

4- السلطة المالية والإمام يعينهم ويعزلهم ويراقبهم (جدعان، 1989: 118-120).

2.3.2 الدولة في الفكر السياسي العربي المعاصر:

إن كتابات الإصلاحيين أسست لتبلور رؤى وأفكار حول مسالة الدولة في الخطاب العربي، بالإضافة إلى سلسلة من العوامل التي مر بها العرب من احتلال أجنبي، واستبداد سلطاني، وما يحيط بنا على مستوى المجال الإقليمي والدولي. ومن هنا يمكن القول إن الفكر المتصل بالدولة والمجتمع في وقتنا يمكن تقسيمه إلى ثلاث مجموعات:

*-الأولى تعتبر استمرارا للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدناها في القرون الوسطى

*-الثانية تعتبر صدى وامتدادا للكتابات والأدبيات الغربية حول مواضيع المجتمع والدولة

*-الاتجاه الثالث تعتبر اجتهادات توفيقية بين التيارين الفكريين السابقين (إبراهيم، 1996: 85)

ستتناول الدراسة الاتجاه الثالث والذي ينظر بعيون ناقده في تحليله لمسألة الدولة. بشكل عام هذا التيار لا يرفض الفكر الغربي حول مسالة الدولة وإنما يرى أن يكون هنالك تقنين لتلك المسألة، وفي الوقت نفسه يوجه بعض الانتقادات للمسألة الثقافية في المشرق العربي[4].

ففي ذلك السياق يرى العروي أن الفكر السياسي الإسلامي تمحور حول الطوبى السياسية التي درج الفقهاء على تسميتها خلافة والفلاسفة على تسميتها مدينة فاضلة. فالدولة الحديثة في الوطن العربي جاءت نتيجة لعمليتين مزدوجتين: الأولى التطور الإرثي للدولة السلطانية المستبدة القائمة على القهر والطاعة وحرية الحاكم في التصرف ببيت المال. والعملية الثانية هي: استعارة لبعض القواعد والتوترات من نمط الدولة في الغرب، وهذه العملية كان شانها وضع بعض الضوابط والحرية للسلطان وهذه العملية هي التي تعرف بالتاريخ العربي الإسلامي بالتنظيمات (العروي، 1988: 151-153). وتبعا لهذين المركبين فقد تحددت أيديولوجية الفكر العربي المعاصر إلى ثلاثة مفاهيم: الأول: هو أيديولوجية الفقيه أو الشيخ، وهي الصورة الذهنية المفارقة لأصلها الواقعي وهي في العادة مفاهيم فقهية كلامية مستمدة من المجتمع التقليدي قبل أن يتعرض للغزو الرأسمالي، أما المفهوم الثاني: فهو الأصالة والتي تهيمن كأسطورة لا تمت بأية صلة إلى الواقع الاجتماعي. أما المفهوم الثالث: فهو بنية مأخوذة من مجتمع آخر توظف كنموذج، ويشمل هذا النموذج اللبرالية والماركسية، ووفقاً للعروي فإن تلك المفاهيم السابقة تلتقي في العجز عن إدراك الواقع. إنها وعي زائف بحسب تعبير كارل مانهايم، وإنها طوبى تحلم بإنسان خارج التاريخ وبمجتمع اللادولة، وبذلك التقت طوبي الماركسي بطوبي الفقيه وتضافرت جهودهما على ترسيخ سلطة التقليد لتكون العملية مزيداً من الإخفاقات بسبب العجز عن تحقيق قطيعة مع الوعي التقليدي (بنكيران، 1997: 41-42).

---

4 - لعل كتابات عبد الله العروي ووضاح شرارة ومحمد عابد الجابري و ومحمد جابر الأنصاري،وغسان سلامة، ومحمد عبد الباقي الهر ماسي تعبر عن ذلك الاتجاه أفضل تعبير

ويرى هؤلاء المفكرين أن الإنسان العربي متخارج عن الدولة، فلم يزل الفرد العربي يربط علاقته الحقيقية في نطاق الأمة والجماعة المحلية خارج جهاز الدولة، أي الرابطة السياسية، بالرغم من حداثة أجهزة الإدارة والسلطة والتي في مجملها إنتاجات أجنبية. هذا الحال ميز الحالة العربية حتى بعد عقود من الاستقلال الوطني.ولقد عزز هذا المفهوم أن الدولة في العالم العربي ليست منسلخة عن المجتمع فحسب، بل هي عازلة ومتسلطة عليه، وتعريه من مضمونه الاجتماعي الحديث، ومسيطرة على القاعدة التاريخية، التي يقوم عليها المجتمع. من هنا كانت الدولة هشة وفي المحصلة النهائية أثبتت قصور تمثيلها للتكوينات الاجتماعية، التي تشكل ظل الدولة على سطح المجتمع (العروي، 1988: 155-157؛ الجابري، 1992: 71-73 إبراهيم، 1996: 96؛ الأيوبي، 1992: 127).بعد هذه النبذة عن الفكر السوسيولوجي، في العالم العربي سوف نعطي نبذة حسية عن سمات الدولة المشرقية كما يلي:-

3.3.2 السمات البنيوية للدولة في المشرق العربي خاصة:

من خلال مراجعتنا للأدبيات السابقة عن الدولة في العالم الثالث والمشرق العربي خصوصا، يرى الباحثون أن النسق السياسي في تلك الدول يتميز بالعديد من السمات أهمها:-

1- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان:

في جميع بلدان العالم الثالث نجد أن الحكومات لا ينافسها أي تنظيم آخر ولا ينازعها في السلطة أي منازع آخر. وكثير من تلك الحكومات تستأثر بالحكم والثروة، وتحد من قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة ومعبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة، تاركة أمور الدولة إلى صفوة متنفذة يعهد إليها بإدارة أمور الدولة، إما عن طريق المؤسسات القبلية تحت غطاء المؤسسة الدينية مثل جميع بلدان الخليج والجزيرة العربية والنظم الملكية كالمغرب والأردن، وإما عن طريق نخبة عسكرية أوتوقراطية شمولية ذات نظام حزب واحد لإدامة النسق السياسي القائم مثل العراق وسوريا، وإما بواسطة الأسلوب التقليدي التعبوي لكن هذه الدول لا تعطى شكلا للمشاركة والتعددية السياسية وأبرز مثال على تلك الدول مصر وتونس (Bill,1994: 9-25).

2- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقا:

إن معظم الأنظمة العربية لا تلجأ إلى صناديق الاقتراع، والتي هي الخطوة الأولى نحو التحول الديمقراطي. وحتى إذا كان هنالك انتخابات فإن تلك الانتخابات تكون صورية ومبالغ فيها، ومستخفة لوعي الجماهير(مثل رئيس يحصل على 99% من أصوات الناخبين)، و تلجأ تلك النظم إلى الانتخابات لتفريغ الشحنة الغاضبة في الجماهير على الأنظمة وتخفيف الضغوط الخارجية الملقاة على تلك النظم من الخارج من خلال التباهي بإجراء انتخابات كأي دولة حديثة (بيكار، 1989: 530).

3- عدم وجود تنظيمات اجتماعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات المهنية:

بمعنى آخر تهميش منظمات المجتمع المدني واختراقها من قبل الدولة، فالدولة العربية كنموذج لتلك الحالة ليست منسلخة عن المجتمع فحسب بل هل عازلة له ومتسلطة عليه.و ذلك لأن الدولة تسيطر على القطاعات الاقتصادية الحديثة التي استجدت مع التغلغل الرأسمالي وعلى الإدارة التي تؤمن عملية الإلحاق بالمراكز الاستعمارية(شرارة، 1998: 244-228). وكما يرى عزمي بشارة فإن الدولة العربية لم ترتبط عضوياً في علاقتها مع القوى الاجتماعية المحلية- المجتمع المحلي- وإنما خارج هذه القوميات (بشارة، 1996: 224-225).

4- جل الأنظمة العربية وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلابات والطرق غير الشرعية وبناء بنيانها السياسية على العنف والقوة العسكرية:

إن المتتبع للنظم السياسية السائدة بعد العام 1948، وخصوصاً في الستينات وبداية السبعينات من القرن المنصرم، يجد أكثر من 40 انقلاباً عسكرياً في أكثر من ثلثي البلدان العربية تحت الحكم العسكري كمصر في 1952 والانقلاب إلى الثورة الناصرية، اليمن في 1962، الجزائر في 1965، وانقلاب الجيش على حكم بن بلا، ليبيا عام 1969، بزعامة معمر ألقذافي، سوريا في عام 1970 بزعامة حافظ الأسد، والعراق وغيرها من الدول.

إن تلك الانقلابات في بداية عهودها قوبلت بنظرة إيجابية من قبل الجماهير والنخب السياسية نتيجة عاملين أساسيين وهما: اللهجة الدعوية التي كان يحملها أولئك الضباط الشباب والتي رفعت شعار التنمية والاشتراكية، والتبشير بالأمن والاستقرار لتلك البلاد. والعامل الآخر هو أن الجيل الجديد الذي قام بعملية الانقلابات قد انحدر من الريف، وهم من أصول لم يحظوا بالامتيازات مثل أسلافهم، بالتالي كان هنالك نوع من الارتياح في بادئ الأمر من استيلاء العسكريين على السلطة (بيكار، 1989: 529). إلا أن ذلك الارتياح من العسكريين العرب في السياسة ما لبث أن فقد وهجه من خلال ارتباط هؤلاء العسكريين بقوى الإمبريالية، وعملت هذه الفئة في نفس الوقت كل قدرتها وإمكانيتها على تصفية كل المؤسسات الديمقراطية والدستورية في البلاد من خلال دكتاتورية عسكرية، يهيمن عليها شخص واحد، والنتيجة كانت احتكار كل مصادر القوة من خلال القضاء على كل أشكال القوى المنظمة كالأحزاب والنقابات والاتحادات والنقابات المهنية من خلال استمرار الحكم بموجب قانون الطوارئ (النقيب، 1996: 323).

5- النظام السياسي العربي نظام زبائني:

يعرف علماء الاجتماع السياسي الدولة الزبائنية بأنها تلك الدولة التي تتعامل مع الأفراد كزبائن وليس كمواطنين، حيث تلجأ الدولة إلى استغلال واستثمار علاقات التضامن الشخصية والمحسوبية والخدمات عبر توزيعه المنافع بكافة أشكالها، لا من خلال خطة تنموية تشمل كافة المواطنين والتي من شانها في المحصلة النهائية تحقيق العدالة بين فئات المجتمع المختلفة (اوليفيه، 2000: 363-367).

بناء على هذا التعريف، يصف الباحثون الدولة الشرق أوسطية بأنها دولة زبائنية من الطراز الأول، لكونها دولة متخارجة عن المجتمع، بمعنى أنها بقيت خارج العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية الأهلية، لأنها لم

تجد مصلحة لها في ذلك نتيجة سلطويتها وبقرطتها وارتباطها العضوي بالمركز الرأسمالي الغربي. تلك الدولة عادة ما تلجأ إلى استراتيجيات لإدامة وإعادة إنتاج النمط الزبائني في نسقها السياسي ومن هذه الاستراتيجيات:

أ- نشوء سلطة أوتوقراطية يمثل فيها الحاكم مركز الأب والمرجع المادي والرمزي معا، وقد يكون هذا الزعيم من عائلة محددة أو طائفة أو زمرة معينة. ويشمل هذا النمط الأنظمة الملكية التقليدية كالسعودية والمغرب والأردن والأنظمة التي حملت أيديولوجيات قومية وثورية واشتراكية كسوريا ومصر في عهد عبد الناصر.

ب- يقوم رأس هرم السلطة بتوزيع الموارد عامة وفق حسابات سياسية لكسب الولاء واحتواء المعارضة، ومحاصرة الصراعات المهددة للسلطة. فيتم توزيع المنافع والامتيازات على زمرة معينة ومن خلال عقود اقتصادية مع بعض رجال الأعمال والتي تكون في العادة اقتصاديات هاربة للخارج.

ت- من علامات الزبائنية في النظام السياسي، ميل الأخير إلى تهميش دور المؤسسات القومية التي تتمتع باستقلالية ذاتية أو صفة تمثيلية كالاتحادات والنقابات العمالية من خلال هيمنة البعد الرمزي للأفراد المهيمنين على الحقل السياسي، الذين غالباً ما يكونوا شخصيات كرزماتية كعبد الناصر أو كعائلات تقليدية، مثل النظم الملكية أو القيادات العسكرية لا التي تؤمن بالخيار المؤسسي والحياة الدستورية، والتي تميز الأنظمة ذات الحزب الواحد مثل حزب البعث بجناحية العراق سابقا وسوريا (غليون، 1998: 133-145).

6- عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة:

ليس من الغريب القول بان الدولة القطرية بمعناها الحديث في المشرق العربي لم تستكمل بناءها المؤسسي بعد، على غرار ما حدث في المجتمعات الغربية والتي ترى في الأمة القومية كمجتمع متخيل له سيادة ووجود محدد، فمفهوم الدولة في المشرق العربي لم يستقر بعد في الوعي الجمعي للمواطنين والقيادة السياسية على حد سواء. والإشكالية الرئيسية هنا هي مدى حضور الدولة وليس السلطة كوجود مؤسسي دائم ومتواصل في الحياة العربية، ومدى التمترس الحقيقي للمجتمع الأهلي العربي، ووتراكم الخبرات والمؤهلات والتقاليد السياسية التي يحتاجها أي مجتمع مدعو إلى حكم نفسه بنفسه.

هذه الإشكالية صاغها لنا محمد جابر الأنصاري بقوله:" في عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها... إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة وليس العكس، أو كما يجب أن يكون. لذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر، وربما بالموت إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ سن الرشد، ولعل الإحساس الغريزي لدى عامة المجتمع بهذه المفارقة المرة هو أحد الأسباب التي تساعد الأنظمة في الوطن العربي على الاستمرارية في السلطة، السلطة التي تتماها مع الدولة، بحيث لو انهارت السلطة انهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه"(الأنصاري، 2002: 12-13).بيت القصيد هو أن الدولة ليست السلطة ونظامهما

مختلف، تنتمي الدولة إلى حقل البنى والمؤسسات والتي يقوم كيانها على الدستور والجيش والقضاء والأمن والحكومة، وتعبر عن تناقضات البنية الاجتماعية وتمثيل بشكل مكثف لتوازناتها. الدولة ليست فريقاً يستنهض نقائضه، كما يقول عبد الإله بلقزيز، بل كيان جمعي لكل المجتمع، في حين أن السلطة هي تعبير عن مصالح طبقة أو نخبة حاكمة أو فريق سياسي أو تحالف بين تكتلات سياسية. وأحيانا تحتكر السلطة دولة المجتمع كما هو الحال في المجتمع العربي الحديث عهداً وخصوصاً في حالة التسلطية التي تعيشها الأنظمة العربية. ومن هنا فإذا كانت السلطة والمعارضة لا تملك الثقافة المؤسساتية للدولة فكيف سيمتلكها عامة الناس(بلقزيز، 2005: 37-38).

7- الأنظمة العربية تعاني من أزمة بنيوية في برجوازيتها الوطنية:

لقد ربط العديد من المفكرين الواقع المأزوم للنظام السياسي العربي بنمط الإنتاج المسيطر، ومن هنا يرى مهدي عامل، في كتابة "أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية"، أن الشكل الكولونيالي للإنتاج الرأسمالي المسيطر في البيئة العربية هو سبب ذلك الواقع المأزوم للنظام السياسي العربي (عامل، 2002: 18). وفي تحليله للأسباب التي جعلت البرجوازية ناقصة أو معدومة في وطننا العربي، يرى سمير أمين أن الديمقراطية في الغرب جاءت نتيجة تطور تاريخي شحنته صراعات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وهذه الصراعات جاءت في ظروف لم يكن هنالك عدو خارجي أو تدخل خارجي في البلدان، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا. وقد صاحب هذا التاريخ بناء اقتصادي رأسمالي وطني متكامل الأطراف ومتمركز على الذات مستفيداً من الاستقلال الذاتي.

وهذه الظروف مختلفة تماماً عن ظروف تنمية الرأسمالية في أطراف النظام الاقتصادي العالمي، الذي ينتمي الوطن العربي إليه. ففيها ظهرت الرأسمالية لا لصراع داخلي، بل نتيجة عدوان خارجي، و تم إخضاع المجتمع لاحتياجات التراكم الرأسمالي الأجنبي من جهة والطبقات الحاكمة المحلية من جهة أخرى أدت هذه الاحتياجات إلى تحالف طبقي بين الرأسمال الأجنبي المسيطر من جهة والطبقات المحلية الرجعية من جهة أخرى. وهذا هو الأمر الجوهري الذي وقف حاجزا في طريق التطور الحضاري للأمة العربية(أمين، 1985: 142).

إذن البرجوازية الوطنية بكافة تشكيلاتها هي برجوازية كمبوردورية متعاضدة من الباطن مع الرأسمالية الغربية. وزاد وتيرة هذا التعاضد من خلال الشركات المتعددة الجنسية ورأس المال المعولم، بدلاً من الاصطفاف والتحالفات الوطنية والتي من شأنها إحداث طفرة تنموية في تلك البلدان.

8- الأزمة الدستورية في الوطن:

تعتبر الدساتير العربية مجردات، تتميز بخلوها من مضمونها، وهذا الأمر أدى إلى إقصاء شرائح المجتمع المختلفة من الحراك الاجتماعي وتقليص الميدان السياسي وبالتالي فقدان المواطنين، والتكتلات الحزبية والمدنية في الصيرورة التواصلية للمجتمع، وتوقف المجتمع عن التفكير في ذاته أي يتجه نحو انعدام المجتمع، وهذا الخلل البنيوي في أزمة الدساتير بدأت معالمه تظهر في بداية الألفية الثالثة في ظل انكشاف الأنظمة العربية وعدم حركيتها وخصوصاً بعد احتلال العراق، وباتت الدعوات تنادي لصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدول والمجتمع يناسب تراثنا الحضاري وينظر بعينه إلى المستقبل (سلامة، 2004: 30-33؛ داوود، 2005: 38).

9- ثنائية الدين والدولة:

إن إحدى الإشكاليات التي تحكم الحياة العربية برمتها هي العلاقة المستفحلة بين الدين والدولة، فتشكل هذه العلاقة مركز اهتمام السلفي والليبرالي والماركسي على حد سواء، ضمن ثلاث خطابات:

*- الخطاب الأول: يمثله السلفيون وما أصبح يصطلح عليه الإسلام السياسي، ويطالب بتطبيق الإسلام في الحياة السياسية من خلال تمحوره حول الخلافة وأصول الحكم في الإسلام (الجابري، 1993: 70-71).

*- الخطاب الثاني: تمثله الدولة نفسها، ففي الواقع لم تكن الدولة العربية معنية بامتلاك خطاب عن الإسلام، إلا عندما أصبح الخطاب الإسلامي يشكل تحديا مباشرا وخطابا نقيضا لها. وفي هذه الحالة لا بد للدولة أن تملك رؤية سياسية تدافع بها عن نفسها ضد المارد الإسلامي. وبهذا نجد الدولة تنغمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في معمعان الدين لتثبيت شرعيتها من خلال التحالف بين خطابات الدولة والمشايخ العلماء (وعظة السلاطين)، ومن خلال تغلغل الدولة في جميع المؤسسات الدينية وغير الدينية (في المساجد، والمدارس وإحياء المناسبات الدينية وغيرها)، ليس حبا في الدين بل لإقصاء المعارضة.

*- الخطاب الثالث:وهو الأضعف وهو ما يمكن تسميته اليوم بالتكتل العلماني. وهو تحالف أصبح هشا وغير منظم من جماعات المثقفين كالسياسيين وأعضاء التنظيمات النقابية والمهنية.وقد زاد تهميشه بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وهو يدعو إلى علمنة الدولة عن الدين (غليون، 2004: 553-583).

القضية لا تقف عند حدود هذه الخطابات وتنوعها، بل إن تنوعها يعتبر أمرا صحيا، ولكن النقطة الخلافية تكمن في أدلجة الدين وتسييسه وفقا لمصالح الاتجاهين الأول والثاني، وهما الإسلام السياسي والدولة، من خلال استغلال الدين لمصالح كل طرف من الأطراف، بدل أن يسمو الدين فوق الجميع. يتم ذلك الاستغلال من خلال عمليات التكفير والفتوى التي يقوم بها الطرفان لتثبيت شرعيتهما. يصف لنا فؤاد زكريا هذه الحالة المريعة بقوله "إن التكفير هو المقابل الديني للسجن والقمع الذي تملكه السلطة الدينية. وإذا كانت الحكومة تستطيع أن تعزل خصومها عن المجتمع وتسكت ألسنتهم أو توقف نبضات قلوبهم، أي بعبارة أخرى تمحو المعارض بشكل ما من الوجود، فان الجماعة الدينية تفعل الشيء نفسه مع من يعارضها، ولكن بطريقتها الخاصة. وإذا كان هذا المحو من الوجود في الحالة الأخيرة لا يتخذ الشكل المادي في معظم الأحيان، فما ذلك إلا لأنهم لا يحكمون، ولا يملكون زمام الأمور. ولو حكموا لطبقوا المحو بشكل أوسع نطاقا بكثير مما تمارسه الحكومات العلمانية مهما كانت درجة دمويته" (زكريا، 1984: 48).

10-جدلية العلاقة بين فكر التجزئة والفكر الصهيوني في المشرق العربي الحديث:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربي، أن هنالك ربطا بين الفكر الطائفي المحلي والفكر الاستيطاني الصهيوني، من حيث النشأة وفي التجليات العملية. فعبر الارتباط التبعي الثابت بعجلة الاستعمار

الخارجية، مهد الفكر الطائفي المحلي الطريق للفكر الاستيطاني الصهيوني، كما أن هذا الفكر، أي الطائفي، معوق للوحدة الوطنية والقومية والمجتمعية والشمولية، هو يقوم بخدمة المشروع الصهيوني.

لذلك فإن المشروع الأساس لتفكيك المشرق العربي وتقطيع أواصره، قد استند إلى إقامة وطن قومي لليهود، تحت ستار جمع شتاتهم من مختلف بقاع العالم.ولم يكن المشروع قابلا للتطبيق إلا من خلال استخدام مشروع رديف يساعد على تعبيد الطريق أمام الحركة الصهيونية، ويرسخ سيطرتها على المنطقة الممتدة بين الفرات والنيل. وقد تبلور هذا المشروع الرديف في إقامة دويلات في المشرق العربي على قاعدتي الطائفية والقبلية، كانت جميعها عاجزة عن حماية نفسها والدفاع عن أراضيها، إلا بدعم مباشر من مراكز الراساميل العالمية. والدليل على ذلك أن هذه الدويلات تلتقي مع الدولة الصهيونية في أحضان تلك المراكز، في علاقات التبعية المباشرة وغير المباشرة. وهكذا تبدو جدلية العلاقة بين الفكر الصهيوني وفكر التجزئة، عبر تلويناته المحلية المختلفة من طائفية وعرقية وقبلية وكيانية وانفصالية. ومن هنا كلما انتفت الحاجة إلى التجزئة بقدر ما ترسخ وجود الفكر التوحيدي القومي، وقل وجود الفكر الصهيوني والعكس صحيح(ضاهر، 1991: 53-65).

3.3.2 نقد وتقويم للدولة في الفكر السياسي العربي:

في هذا الجزء تناولت الدراسة الدولة في الفكر السياسي العربي، والسمات البنيوية للدولة العربية، فيما يتعلق بالفكر السياسي العربي عن الدولة، فليست هنالك نظريات أصيلة عن الدولة في هذا الفكر، وإنما انقسم المفكرون العرب إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه نحو العودة إلى الوراء من خلال تقصي اجتهادات السلف ورؤيتهم لمصطلح الدولة. والاتجاه الثاني ذهب نحو الماركسية لتأصيل مفهوم الدولة كما تمثلت في العديد من الكتابات مثل العروي، وسمير أمين، والجابري، وشرارة وغيرهم، واتجاه انبرى صوب الغرب من خلال تبني الليبرالية قلبا وروحا. وبذلك يلمس القارئ تلك التبعية في الفكر، من خلال تبني أحد النماذج السابقة.إلا انه يمكن القول أن بعض الكتاب بدءوا بمشاريع فكرية عن الدولة مثل مشروع الجابري في خطابه العربي المعاصر ونقد العقل العربي والعروي في كتابته عن الأيديولوجية ومفهوم الدولة، وبرهان غليون في كتابته عن الدولة.إلا أن هذه الكتابات هي كتابات تشخيصية للحالة العربية، وليست تأصيلا نظريا جديدا يضيف إلى الفكر العالمي رؤية سوسيولوجية واضحة عن الدولة.

وفي الشق الثاني تناولنا السمات البنيوية التي تميز الدول العربية، ولقد قمنا بسرد هذه السمات لإعطاء صورة غير مجردة عن الواقع العربي، والتي أظهرت حجم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، وهذه التحديات للوهلة الأولى تدعو المرؤ للتشاؤم في إمكانيات إصلاح، هذا الحال، وبالتالي الخروج، خروج العرب من التاريخ.

بعد هذا السرد لسوسيولوجيا الدولة عبر التطرق إلى الأطر النظرية والفكرية التي تناولت الموضوع، سوف ننتقل إلى الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال التعرف على صورة الدولة في الخطاب الرسمي في الفترة 1964-1974: وهي مقسمة إلى أربعة أجزاء: الجزء الأول صورة الدولة في الخطاب الرسمي في الفترة 1974، والجزء الثاني صورة الدولة في الحقبة من 1974-1993، الجزء الثالث صورة الدولة فيما بعد أوسلو، وأخيرا سوف نقوم الدراسة بعرض بعض الاستنتاجات والملاحظات النقدية على صورة الدولة.

3. صورة الدولة في الخطاب الرسمي 1964-1974

1.3 تمهيد: جذور مسالة الدولة قبل العام 1964:

إن القارئ لنصوص الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر يواجه حشدا عظيما من القرائن الدالة التي حظيت بها مسألة الدولة (مثل تقرير المصير، السيادة، إنشاء حكومة وطنية، حكم ذاتي، أو الدولة بمفهومها الواضح...الخ). ومن هنا قبل البدء بمتابعة تطور فكرة الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بعد إنشاء منظمة التحرير، فمن الواجب علينا إعطاء صورة عامة عن فكرة الدولة قبل ذلك التاريخ.

من خلال تتبع فكرة الدولة قبل العام 1964 يستشف القارئ أن هنالك عدة عوامل ساهمت في حركية وتنامي هذا المفهوم. وهذه العوامل هي: 1-الانتداب البريطاني وما تمخض عنه من رواسب، وبخاصة وعد بلفور. 2- تعزز الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، 3-ظهور حركات الاستقلال في المحيط العربي، مع تنامي تمظهر الدولة القومية في العالم الثالث. وكان لهذه العوامل التأثير المباشر على تنامي الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد تجلت بوادر تلك الحركة من خلال المؤتمرات واللجان والجمعيات الإسلامية و المسيحية. وسوف ألجا إلى طرح تطور الفكرة من خلال تناولها على شكل محطات:-

المحطة الأولى: حيث ارتبطت مسالة الدولة باستقلال سوريا، وكانت فلسطين تعرف بأنها الجزء الجنوبي منها والتي كانت تحت قبضة الاحتلال والتقسيم الاستعماري، بفعل معاهدة سايكس بيكو، ومما يشير إلى ذلك قرارات المؤتمر السوري العام عام 1919 لكي يرفع إلى مؤتمر السلام في باريس، والذي أكد أن جنوب فلسطين غير منفصلة عن سوريا الطبيعية المرتبطة بالوحدة العربية (محافظة، 1989: 27-29؛الشريف، 1993: 240-241).

وفي السياق نفسه أصدرت بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى في 7 تشرين الثاني 1918 تصريحا أعلنتا فيه أنهما تدعمان إقامة حكومات وإدارات وطنية في سوريا والعراق، ضمن معاهدات خاصة مع المستعمر، ولم يرد ذكر فلسطين في هذا التصريح، الأمر الذي لفت أنظار الفلسطينيين، عندما قام الحاكم العسكري بتوزيع نسخ من التصريح في فلسطين. وعلى اثر ذلك قام وفد عربي من فلسطين بزيارة الحاكم العسكري، وقدم إليه مذكرة تضم ثلاثة أسئلة محددة وهي:-

1- هل تشكل فلسطين جزءا من سوريا؟

2- إذا كان الجواب بالإيجاب فهل تقع فلسطين في عداد الأقطار المحررة المدعوة لتقرير مصيرها؟

3- وإذا لم يكن كذلك فلماذا أرسلت إليهم نسخ من التصريح؟(سخنيني، 1985: 80-83).

ولقد أثيرت هذه المسالة في المؤتمر الفلسطيني الأول في عام 1919، الذي دعت إلى عقده الجمعيات الإسلامية المسيحية والتي تولت قيادة الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، متخذة عدة قرارات من

أبرزها "اعتبار فلسطين جزءا من سوريا العربية، إذ لم يحدث قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية، واقتصادية، وجغرافية"، ومن ضمن القرارات الأخرى "الإعراب عن عدم العزم في انفصال فلسطين عن سوريا، وأن تكون متحررة من جميع أنواع النفوذ والحماية الأجنبية (الكيالي، 1990: 106).

وهذا ما أظهرته لجنة "كرين كنج" عام 1919 وهي لجنة قررها الحلفاء لدراسة قضية الولايات العربية والوقوف على رغبات سكانها، وقد ذكرت اللجنة في تقريرها "أن سكان "فلسطين"من مسلمين ومسيحيين على السواء أعربوا عن رغبتهم في الحفاظ على وحدة بلادهم مع سوريا، وهم يعتبرون فلسطين من كلتا الوجهتين التاريخية والجغرافية جزءا منها (الكيالي، 1990: 117).

وأخيرا فقد جسد المؤتمر السوري العام في عام 1920 وجهة النظر هذه بالمطالبة بعدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروفة بفلسطين والمنطقة الساحلية ومن جملتها لبنان عن القطر السوري، والمطالبة أن تكون وحدة البلاد مضمونة ولا تقبل التجزئة بأي حال كان (الحوراني، 2003: 30).

أما المحطة الثانية فقد جرى فيها ما يشبه بالتأطر الوطني في سياق الوطنية العامة التي فجرها الانتداب البريطاني على فلسطين والفرنسي على سوريا، من خلال مؤتمر سان ريمو في 24 نيسان 1920، ولقد ظهرت بوادر ذلك التمايز من خلال المؤتمر الفلسطيني الثالث الذي عقد في حيفا في الفترة 13-19 كانون الأول 1920، حيث كانت نقطة التحول الرسمية على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية نحو التسليم بفلسطين المنفصلة عن سوريا الجنوبية، وبالرجوع إلى محاضر المؤتمر نجد أن موضوعة سوريا قد غابت غيابا كاملا عن مداولات المؤتمر، بالمقابل استأثر المؤتمر المطالبة بتشكيل حكومة وطنية وكانت هذه المطالبة واحدة من ثلاثة مواد رئيسة مثلت جدول أعمال المؤتمر، وطالب المؤتمرون بريطانيا بتشكيل حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب أعضاؤه من الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب (سخنيني، 1985: 90).

وقد عزز هذا التوجه المؤتمر الرابع الذي عقد في القدس في 19 تموز 1921 الذي دعا إلى إنشاء حكومة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب من مسلمين ومسيحيين ويهود، والذي دعا إلى:-

1- إقامة حكومة نيابية تعطي السكان الحق في إدارة شؤونهم الداخلية.

2- حرية دينية تامة ومساواة مضمونة بين المسلمين والمسيحيين واليهود من أصل فلسطيني، بحيث تكون غير قابلة للتبديل من جانب البرلمان أو أي سلطة أخرى (سخنيني، 1985: 119).

وفي المؤتمر الخامس المنعقد في نابلس في عام 1922 تبنى المؤتمر ميثاقا وطنيا فلسطينيا، وتعهد المؤتمرون بالتمسك به، ودعا إلى الاستقلال الوطني للبلاد حيث نصت ديباجة الميثاق "نتعهد أمام الله والتاريخ

والشعب على أن تستمر جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية، بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل بأي وطن قومي أو يهودي أو هجرة يهودية".

ولقد عزز المؤتمر الفلسطيني السادس المنعقد في 16 حزيران في يافا 1923 فكرة المؤتمرات السابقة، مشددا في تركيزه على قضايا ماسة مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفض عضوية المجلس الاستشاري(الحوت، 1986: 173).

إذا كانت المؤتمرات الستة السابقة قد أظهرت وحدة الحركة الوطنية بصورة متماسكة، فان المؤتمر السابع قد اتسم بتراجع التيار الوحدوي وهيمنة القيادات التقليدية و العشائرية على سير العمل السياسي الفلسطيني، حيث اشتدت المنافسة بين عائلتي "النشاشيبي والحسيني"، وبناء على ذلك تجسدت مع هذه العقلية ظهور عدد من الأحزاب التي تشابهت برامجها، وتشابهت القاعدة الاجتماعية التي ينتمي إليها مؤسسوها، فكانت أحزاب عشائرية، وعائلية لدرجة أن كل حزب يمثل عائلة محددة أو مجموعة من تلك العائلات ومن ضمن الأحزاب التي ظهرت في تلك الفترة: الحزب الوطني، والزراع والأهالي، والحزب الحر الفلسطيني (هلال، 2002: 20-22).

ولقد اعتبر بعض الباحثين أن التناحرات العائلية والخلافات الشخصية في قضايا الحركة الوطنية، بالإضافة إلى نشاطات الحركة الصهيونية في فلسطين، أدت إلى عجز الحركة الوطنية عن إدراك أهمية تصديها للواقع السياسي المعاش، حيث بقيت قيادة الحركة الفلسطينية متخارجة عن حركة المجتمع الفلسطيني بحكم موقعها الطبقي وقاعدتها العائلية، وهذا ما اتضح من خلال التناقض بين الحركة الوطنية وفكرها، بين الرفض للمشروع الصهيوني وبين السعي إلى التعاون مع بريطانيا (حوراني، 2003: 30-33؛ أبرش، 1987: 98).

إذا كانت فترة العشرينات تمثلت بالدعوة إلى الإقليمية والقطرية، فان بداية الثلاثينات تميزت بإرجاع القضية إلى طبيعتها الأساسية من خلال العودة إلى رحم الأمة العربية، حيث شهدت الفترة الممتدة من 1930-1935 توجها استقلاليا ضمن الوحدة العربية، حيث تم عقد مؤتمر للصحفيين العرب في مدينة يافا في العام 1932لاستنكار سياسة القمع التي اتبعتها بريطانيا في فلسطين والمستوحاة من مبادئ الاستعمار الصهيوني، حيث ركزت مطالب المؤتمرين إلى الاستقلال العام ضمن الوحدة العربية، ولقد جاء المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في فلسطين في شهر كانون الأول 1931 ليعيد القضية إلى بعديها القومي والإسلامي، حيث دعا إلى إقامة جامعة إسلامية تسمى جامعة المسجد الأقصى(الكيالي، 1990: 232).

وإزاء اتساع دائرة المواجهات الفلسطينية الصهيونية في النصف الأول من الثلاثينات، وتزايد وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قررت الأحزاب السياسية، والهيئات، والجمعيات والشخصيات الوطنية الممثلة لكافة التيارات السياسية في اجتماع تاريخي في ابريل 1936 تشكيل اللجنة العربية العليا لقيادة الحركة الوطنية، وتم اختيار الحاج أمين الحسيني رئيسا للجنة، وفي ذلك السياق التاريخي دخلت الحركة الوطنية في مرحلة حاسمة، ودخل معها الفكر السياسي طورا جديدا وذلك في الفترة 1936-1939. حيث أسفرت ثورة 1936 و الوساطة العربية الرسمية على

إرسال البريطانيين اللجنة الملكية "بيل"، والتي أصدرت توصيانها عام 937، بإنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين مستقلتين في فلسطين عربية وتضم شرق الأردن، وثانية يهودية، وحماية دولية للأماكن المقدسة على أن تخضع تلك الدولتين لمعاهدات مع لندن (فياض، 1999: 23).

إلا أن اللجنة العربية العليا أعلنت بكل وضوح رفضها المطلق لقرار التقسيم. وقد رفعت مذكرة في ذلك الشأن جاء فيها"تأسف اللجنة العربية العليا لان تعرب في مستهل مذكرتها عما تولى عرب فلسطين من خيبة أمل شديدة لدى إطلاعهم على نتائج التحقيقات التي قامت بها اللجنة الملكية في هذه البلاد، وعلى التواصي والمقترحات التي انتهت إليها اللجنة المشار إليها، وقدمتها في النهاية حلا لقضية فلسطين. ولما كانت هذه التواصي والمقترحات لا تلتئم ومصلحة البلاد بوجه ما، فاللجنة العربية تعلن رفضها لها وبصورة خاصة لمشروع التقسيم رفضا باتا" (الحوت، 1986: 364).

ولقد دعمت اللجنة العربية العليا المؤتمر القومي العربي الذي عقد في 9 أيلول 1937 والذي جاء في قراراته بان فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، ودعا المؤتمرون إلى مقاومة إنشاء دولة يهودية والى إلغاء الانتداب ووعد بلفور، بالإضافة التسريع في الاستقلال الناظم عبر السيادة على فلسطين بأكملها (الحوت، 1986: 365).

وبعد رفض مشروع التقسيم إلى جانب استمرار المقاومة في جميع أنحاء فلسطين، دعت بريطانيا في عام 1939 إلى عقد دائرة مستديرة في لندن تضم قيادات الحركة الصهيونية وقيادات الحركة الوطنية، إلا أن العرب رفضوا الجلوس مع قيادات الحركة الصهيونية، ولقد قام الوفد العربي بعرض مجموعة من المطالب وهي:-

1- الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام.

2- إنهاء المحاولة بشأن تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

3- إلغاء الانتداب وكل ما تمخض عنه من مشروعات، واستبداله بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق.

4- وقف الهجرة الصهيونية وبيع ألأراضي لليهود وقفا مباشرا (الحوت، 1986: 390-391).

بعد فشل مؤتمر لندن صدر الكتاب الأبيض لعام 1939، وقد تضمن الكتاب ثلاثة مواضيع رئيسة حول الدستور والهجرة والأراضي، ففي باب الدستور جاء بان الهدف الذي ترمي إليه الحكومة في النهاية هو تأييد قيام حكومة فلسطينية مستقلة تأتي في أعقاب الاستقلال معترفا بها من عصبة الأمم المتحدة، وترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين مصالحهما التجارية والحربية، وفي الدولة المستقلة يساهم العرب واليهود في حكومتها بشكل يضمن صيانة المصالح الأساسية لكلا الفريقين، إلا أن اللجنة العربية رفضت الكتاب الأبيض لكونه يماطل في تشكيل حكومة وطنية بعد وقوع الاضطرابات مباشرة و لا يعمل على تقديم العفو الشامل للذين قاموا بأعمال ضد

الانتداب والحركة الصهيونية وإلغاء جميع ما وقع بموجب قوانين الطوارئ وإنهاء الانتداب خلال فترة محددة (الحوت، 1986: 395).

بعد الحرب العالمية الثانية شهد المسرح السياسي الفلسطيني ثلاث مشروعات تتعلق بمستقبل فلسطين بعد تقديم اللجنة الأمريكية البريطانية تقريرها الذي لا ينصح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين، بل إبقائها تحت الانتداب البريطاني أما المشروعات الثلاثة فهي:

1- المشروع الأول: تقدم به الوفد العربي إلى مؤتمر لندن الثاني عام 1944، ويقضي بتشكيل حكومة مؤقتة مكونة من سبعة عرب وثلاثة يهود، تنقل إليها السلطات التشريعية والتنفيذية ومن ثم يتم انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا ينهي الانتداب وينص على أن فلسطين دولة موحدة، ذات دستور ديمقراطي، ومجلس نيابي ينتخب، وقد رفضه البريطانيون معللين ذلك أن العداء بين اليهود والعرب، ولا سيما إصرار كل منهما السيطرة على الفريق الآخر، يجعل من المؤكد أن تأسيس دولة مستقلة في الوقت الحاضر أو بعد فترة من الزمن يؤدي إلى نزاع داخلي قد يهدد السلم العالمي(حوراني، 2003: 417).

2- المشروع البريطاني الذي قدم في المؤتمر ذاته ويقترح مضمونه أن تخضع فلسطين بموجبه إلى وصاية بريطانية بإشراف الأمم المتحدة بدل العصبة، وتعلن في نهايتها دولة فلسطينية مستقلة، إذا سارت الأمور على ما يرام، إلا أن هذا المشروع قد جوبه بالرفض من قبل العرب (فرسون، 2003: 181).

3- المشروع الصهيوني الذي أعلنته الوكالة اليهودية بعد رفضها المشروعين العربي والبريطاني، ويقضي بالتعجيل في إقامة دولة يهودية على 65% من ارض فلسطين وتشمل الجليل والسهول الساحلية، والمناطق الغربية وصحراء النقب، وقد أيد الأمريكيون المشروع الصهيوني الذي قاد إلى فشل مؤتمر لندن 1946، فاتخذت الحكومة البريطانية من ذلك ذريعة للتخلي عن مسؤولياتها، وقررت نقل القضية إلى الأمم المتحدة عام 1947. وعلى اثر ذلك رفضت تلك المقترحات من قبل العرب واليهود، وأعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها (بيفان)تسليم القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، حيث تم عقد جلسة لها في ليك سايكس بناء على طلب بريطانيا، حيث اقترحت اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية، ودولة عربية، وتدويل القدس، بحيث تقوم الدولة اليهودية على 56.47% أما الدولة العربية فتقوم على 42.88 % من إجمالي الأراضي، وتكون منطقة القدس دولية (أبو غربية، 1989: 45-47).

بعد صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، طرحت اللجنة العربية العليا مطلبها القاضي بإقامة حكومة وطنية على الجامعة العربية في فبراير 1948، وقد حددت رؤيتها للحكومة الفلسطينية التي ستتولى شؤون الفلسطينيين عند انتهاء الانتداب البريطاني على نحو مفصل وذلك من خلال إعلان فلسطين دولة ديمقراطية في عام 1948، وتكون الدولة متمتعة بجميع السلطات التي تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة، وعندما تتوفر الفرصة المناسبة، ستدعى البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور لدولة ديمقراطية

مستقلة، يتم خلالها اختيار نوع الحكم وطبيعة النظام السياسي المستقبلي، ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من قبل الجامعة العربية (الأزعر، 1998: 22).

وعلى النقيض من ذلك قبلت الحركة الصهيونية قرار التقسيم، وعندما حل يوم الخامس عشر من أيار (انتهاء الانتداب البريطاني بصورة رسمية)، سارعت الوكالة الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل، في وقت كان فيه الفلسطينيون دون دولة أو كيان سياسي يعبر عنهم دوليا بالشروط الدبلوماسية المطلوبة، ولم يتسنى لقيادات الحركة الوطنية دخول فلسطين في تلك الفترة، حيث طلبت الجامعة العربية منهم ترك الأمور للجيوش العربية، حتى تتمكن من استعادة فلسطين، إلى أن كانت الهدنة(الشقيري، 2003: 286).

في ظل تلك الظروف عادت الهيئة العربية العليا وطلبت من الجامعة العربية بضرورة الموافقة على إنشاء حكومة فلسطينية مسئولة أمام مجلس نيابي وطني يمثل الفلسطينيين قدر المستطاع، غير أن الجامعة لم تأخذ بهذا الاقتراح، وبدل ذلك أعلنت عن تشكيل إدارة مدنية مؤقتة تكون مسئولة أمام الجامعة العربية ومسترشدة بالتوجهات التي تسير بها الجامعة (شبيب، 1988: 37-38).

إلا أن قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية بتشكيل إدارة مدنية لم يخرج إلى حيز التنفيذ، وذلك بسبب تجدد القتال، ومضاعفاته، وتعثر الفكرة بسبب معارضة بعض الدول وخصوصا الأردن لفكرة بعث الكيان الفلسطيني، ومع اقتراب دورة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وجدت الحكومات نفسها مضطرة لإيجاد ممثلين عن الشعب الفلسطيني ليحضروا مداولات الأمم المتحدة، على اثر ذلك استغلت الهيئة العربية العليا الفرصة لإقناع الأنظمة العربية بفكرة قيام حكومة فلسطين، وعلى أثر ذلك وافقت الحكومات العربية على هذه الفكرة باستثناء الأردن (أبرش، 1987: 80).

على هذه الأرضية انعقد مؤتمر غزة الأول في تشرين الأول عام 1948 بدعوة من الهيئة العربية العليا، حيث أقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين، وبعد أن نالت الحكومة ثقة المؤتمرين الذين اعتبروا بمثابة هيئة تشريعية، حيث قام رئيس الحكومة المنتخب أحمد حلمي بإبلاغ الحكومات العربية بقرارات المؤتمر الفلسطيني جاء فيه "استنادا إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها، وحدودها قبل الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة، وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين، على أسس ديمقراطية، وإنني انتهز لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توحيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا" (الشعيبي، 1979: 95-97).

إلا أن هذه الحكومة كما يراها المتتبعون للفكر السياسي قد احتضرت من يوم ولادتها بفعل عوامل موضوعية منها معارضة الأردن العنيفة لقيام حكومة عموم فلسطين، حيث في الوقت الذي عقد فيه مؤتمر غزة عقد مؤتمر أخر في عمان وفي مناخ سياسي جرى إحكامه بإتقان فقد أصدر المؤتمر قرارا جاء فيه "يقر إرسال برقية للهيئة العربية العليا يشعرها بأنه نزع ثقة عرب فلسطين منهم، فهي لا تمثلهم ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر

عن رأيهم، لان الحكومات قد احتضنت فلسطين، وقد أصبحت وديعة بين الملوك والعرب الـذين يطمـئن الـشعب الفلسطيني إلى مساعيهم في سبيل صياغة عروبتها، وتحقيق حريتها(الشعيبي، 1979: 95-97).

وبعد انعقاد مؤتمر عمان بشهر انعقد مؤتمر أريحا والذي كان من أهم قراراته إلغاء نظام الحكم العـسكري الذي كان معمولا به منذ دخول الجيش الأردني إلى فلسطين، وإلغاء نظام الحكـم الإداري، وتجنـيس الفلـسطينيين بالجنسية الأردنية، وبصدور هذه القرارات الإدارية والسياسية أصبح لا مجال لاعتبار البلاد الواقعـة فـي الـضفة الغربية، بلاد أجنبية، وتعتبر البلاد الواقعة في الضفتين المذكورتين وحدة واحدة (شبيب، 1982: 8).

وبضم الضفة الغربية إلى الأردن تحت مسميات الوحدة والقومية أسدل الستار علـى أول محاولـة سياسـية فلسطينية باتجاه خلق تعبير كياني مستقل، وعليه فلقد كانت حكومة عموم فلسطين هي آخر التجارب التي قامت بها القيادات التقليدية للشعب الفلسطيني في حياتها السياسية. و بفعل افتقارها إلى مقومات التطـور الماديـة، فـالأرض الفلسطينية لم تظلها قائمة، فتبدت هوية تلك القيادات، وزادت ظروف اللجوء محنة شعبها، وغدا الإنسان الفلسطيني فوق ذلك أسير واقع التخلف والتجزئة العربي (الشعيبي، 1979: 111).

في ظل ذلك التيه تركزت تطلعات الفلسطينيين منذ بداية الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، نحو قومية الفكـر السياسي العربي، وسادت الشعارات الوحدوية على غيرها من الأفكار، وتجسدت تلك الشعارات بتعبيراتها العملية بانطواء قادة الحركة الوطنية تحت ألوية الأحزاب القومية مثل حزب البعث، وحركة القومين العرب، ومنحوها الـولاء أمـلا أن توصلهم هذه الأحزاب إلى هدفهم المنشود تحرير فلسطين(توما، 1985: 198؛أبرش، 1989: 89-90).

2.3 تطور الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي في الفترة 1964-1974

كما أشرنا في البداية، فان المناخ السياسي الذي ساد في الخمسينيات وبداية الستينيات من القـرن الماضـي أعطى الرهان للخيار القومي مداه لدى الفلسطينيين، فقد كانت الناصرية في أوج مدها، وكانت أفكار القومية العربية قد وجدت طريقها إلى المواقف السياسية الفلسطينية، حيث تميز الفكر السياسي الفلسطيني في هذه الفترة بإبراز البعد القومي للقضية الفلسطينية على أساس أن مسؤولية تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية قومية، ومن هنا فإن النضال القطري مهما كانت صوره وأشكاله يعتبر عملا إقليميا يجب تجاوزه، وهذا يعنـي أن إبـراز الكيـان الفلـسطيني والشخصية الفلسطينية ككيان مستقل في تلك الفترة يعتبر عملا إقليميا، وزيادة كمية فـي واقـع التجزئـة العربيـة (أبرش، 1987: 151).

فبعد تجربة حكومة عموم فلسطين الفاشلة في غزة، جرت محـاولات فلـسطينية متفرقـة لإحيـاء الكيـان الفلسطيني وخصوصا بعد تحقيق الوحدة المصرية السورية في شباط 1958، حيث أعادت الوحدة الاهتمام بمـسالة تنظيم الشعب الفلسطيني في ظل تزايد الشعور لدى قطاعات واسعة من الفلسطينيين، بان الوقت قد حان كي يـنظم الشعب الفلسطيني صفوفه وحركيته للقيام بدور مباشر في معركة التحرير مستندا إلى جدار دولة الوحدة، حيث دعت

الهيئة العربية العليا على لسان الحاج أمين الحسيني إلى اعتبار فلسطين فريقا في الاتحاد الفيدرالي المزمع إقامته بين مصر وسوريا، وقد تم توجيه مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر بالعمل على إنشاء جهاز خاص للشؤون الفلسطينية في الجمهورية العربية المتحدة إلا أن عبد الناصر تردد في قبول الاقتراح وذلك لبعض العوامل الموضوعية التي كانت في تلك الفترة ومن ضمنها المعارضة الأردنية على ذلك (الشعيبي، 1979: 91؛ شبيب، 1988: 37-38؛الأزعر، 1998: 22).

ولكن بفعل عوامل كثيرة والتي كان من أبرزها تنامي الشعور الفلسطيني، واعتقاد قيادة الحركة الوطنية بضرورة تنظيم أنفسهم، وتصاعد الهجمة الاستيطانية، ودعوة الجمهورية العراقية إلى إقامة جمهورية فلسطينية على الضفة وقطاع غزة، وقرب موعد انعقاد جلسة الهيئة العامة للأمم المتحدة للبت في القضية الفلسطينية، قرر جمال عبد الناصر رفع قرار تشكيل الكيان الفلسطيني إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في شهر شباط 1964، وعلى اثر ذلك أوصت اللجنة السياسية في الجامعة العربية بان يكلف الخبير الفلسطيني احمد الشقيري مهمة تمثيل فلسطين لدى الجامعة العربية(سخنيني، 1975: 41-42).

وفي مؤتمر القمة لعام 1964 تقرر إنشاء منظمة التحرير حيث أصدر القادة العرب قرارا جاء فيه "إن مجلس ملوك ورؤساء الجامعة العربية.....قياما بواجب الدفاع المشترك، وإيمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير المصير والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه....قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني بتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره" (الوثائق العربية الفلسطينية لعام 964، 1965: 45)، وبالرغم من إقرار صيغة البيان إلا أن التباينات حول صيغة الكيان الفلسطيني كانت مثار جدل بين الحكومات العربية، فلقد عمد الأردن على عدم إبراز تعبير الكيان في القمة، أما الرئيس السوري أمين الحافظ فقد رأى انه لا فائدة للكيان الفلسطيني بدون الأرض، أما الرئيسان الحبيب بورقيبة واحمد بن بيلا، فقد تقدما بمشروع لإنشاء جبهة تحرير عربية (سخنيني، 1975: 52).

وتكللت الجهود الحثيثة التي بذلها مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية السيد أحمد الشقيري، أخيرا بانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في28 أيار 1964 في مدينة القدس، وشارك فيه قرابة 400 مندوب معين، حيث تمخض المؤتمر عن إصدار الميثاق القومي الفلسطيني ونظامه الأساسي، وتم تحويل المؤتمر ليكون أول مجلس وطني يمثل الفلسطينيين، والجدير ذكره أن الشقيري قد وافق على شرطين عشية انعقاد المؤتمر تقدمت بهما الحكومة الأردنية وهما: أن تصرف منظمة التحرير الفلسطينية النظر عن كل ما له صلة بتنظيم وتسليح الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية، والشرط الثاني أن ينص الميثاق صراحة على أن المنظمة ليست لها أهداف سيادية في الضفة الغربية (الشريف، 1995: 102).

على صعيد تقرير المصير (الدولة)، فمن الملفت للنظر نصوص الميثاق القومي غياب أي إشارة إلى سيادة الشعب الفلسطيني أو استقلال منظمة التحرير الفلسطينية، أو مطلب الدولة الفلسطينية، بل العكس من ذلك تماما فان المادة الرابعة والعشرين من الميثاق نصت على "أن منظمة التحرير لا تمارس أي سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزة أو الحمة".وهذا يعود لخضوع الأراضي الفلسطينية لإرادات غير فلسطينية وأعني بذلك الأردن التي اشترطت على واضعي الميثاق عدم الإشارة إلى أي سيادة على الضفة الغربية، بالإضافة إلى أن الذين تولوا مسؤولية العمل بإنشاء منظمة التحرير لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالحديث جهارا عن استقلالية المنظمة عن الدول العربية، أو التفرد في رسم السياسات الخاصة، حيث أن الدعوة إلى الاستقلال في تلك الفترة كانت تعتبر مجازفة، حتى إن مسالة السيادة على الأرض الفلسطينية لم تكن ذات شان في فكر التنظيمات السياسية التي أنشئت إبان الفترة التي تأسست بها منظمة التحرير حيث أن مستقبل النظام السياسي لم يكن يشغل بال تلك المنظمات(غريش، 1982: 155).

إذا كان الميثاق القومي ومقررات المجلس الوطني الثانية والثالثة ركزت على الدور الوحدوي والقومي في الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال ربط السيادة والاستقلالية الفلسطينية بذلك الخيار، فان تعديل الميثاق القومي بالوطني عام 1968 في الدورة الرابعة للمجلس الوطني شكل التاريخ الرسمي لاستقلال الشخصية الفلسطينية كشخصية وطنية ضمن الأمة العربية.

وقد جاء هذا التحول في الفكر السياسي الفلسطيني نتيجة لهزيمة 1967 التي عرت الموقف العربي، وكشفت عدم حركيته وقدرته على الصمود، ونتيجة لتنامي نزعة الكفاح المسلح التي دعت إليها التنظيمات، وبالأخص حركة فتح منذ بداية تأسيسها، حيث تم تعديل الميثاق بعد استقالة أحمد الشقيري في زوبعة الانتقادات التي وجهت إليه والداعية إلى تطوير أوضاع المنظمة بحيث تستجيب لمطالب العمل الوطني الفلسطيني، ممثلا بتنظيماته، ولقد اشترطت فتح أثناء التحضير لعمل المجلس أن يتم تعديل الميثاق القومي، وكذلك النظام الأساسي، باتجاه تأكيد استقلالية النضال الفلسطيني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو الجديد في الميثاق الوطني الدولة ؟ (خلف، بدون تاريخ نشر: 222).

بشكل عام جاء الميثاق الوطني خاليا من المقدمة التي استهل بها الميثاق القومي، والتي كانت تحمل في طياتها تأكيد البعد التاريخي والحضاري لفلسطين، وعرض الميثاق الوطني الشعب الفلسطيني بأنه" هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته"، في حين اعتبرته المادة السابقة في الميثاق القومي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، من هنا تقرر بأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق بالوطن.

في المقابل لقد حذفت من الميثاق الوطني مادتان في الميثاق القومي تتعارضان مع حق السيادة والاستقلال. المادة الأولى نصت على أن " المذاهب العقائدية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين

عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعا جبهة واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقتهم الروحية والمادية". والمادة الثانية نصت على أن "لا تمارس هذه المنظمة أي سيادة على الضفة الغربية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية."وقد أسقطت هذه المادة التي كانت استجابة لشروط أردنية، وفي الوقت الذي كان فيه واضعو الميثاق القومي غير معنيين بالسيادة الوطنية الفلسطينية (الحوراني، 1983: 150-153).

في تلك الفترة التي رافقت تعديل الميثاق القومي بالوطني الفلسطيني، كان يلوح في فكر بعض التنظيمات تصور لدولة فلسطينية ديمقراطية، وخاصة تصورات فتح والجبهة الديمقراطية، وهذا ما انعكس بمقررات المجالس الوطنية في الدورات الخامسة والسادسة و السابعة، ولكن دون تثبيت الفكرة (شعث، 1971: 5-11). ففي الدورة الخامسة المنعقدة في القاهرة عام 1969 جاء في أحد مقرراتها السياسية "إن الشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير وطنه والعودة إليه إنما يهدف إلى إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين، يجمع الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين ويهود"، وفي الدورة السادسة عام 1969 يوضح البند السابع في التوصيات السياسية أهداف الكفاح المسلح من خلال إنهاء الكيان الصهيوني في فلسطين وإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه وإقامة الدولة الديمقراطية على التراب الفلسطينية بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري، وقد جاءت مقررات الدورة السابعة المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1970/5/30 مؤكدة نفس الهدف وهو تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه الجميع ضمن آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم (حميد، 1975: 135-173).

وجاء هذا التصور الجديد لفكرة الدولة الديمقراطية في هذه المقررات نتيجة عدة عوامل لعبت على الساحة، أهمها الرد على قرار مجلس الأمن (242) والذي قوبل بموافقة عربية، ورفض فلسطيني. وثاني تلك العوامل التي أدت إلى ظهور صيغة الدولة هو ظهور المشاريع السلمية حسب وصف مقررات المجلس الوطني، والتي عرضت إبان تلك الفترة. أما العامل الثالث الذي أسهم في بروز تطور الدولة فقد جاء نتيجة تزايد ضغوط الرأي العام العالمي لمعرفة تصور المقاومة الفلسطينية لفلسطين الغد. حيث نلاحظ أن جميع البنود التي تحدثت عن الدولة، بدأت بصيغة إن هدف الكفاح أو إن هدف النضال....الخ. ويدل على ذلك تكليف حركة فتح القيادي أبو إياد لشرح فكرة الدولة وتصورات حركته عن اليهود، ففي المؤتمر الذي عقده أبو إياد في أكتوبر 1968 أعلن فيه أن الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق دون تمييز عنصري (خلف، بدون تاريخ نشر: 222).

وفي الدورة الثامنة للمجلس الوطني المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1971/2/28، تم تثبيت شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية حيث أقرت بنص مفصل جاء فيه "إن هدف الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحا عرقيا، أو مذهبيا ضد اليهود....، ولهذا فإن دولة المستقبل في فلسطين هي الدولة المحررة من الاستعمار الصهيوني، وهي

الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة (حميد، 1975: 178).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي ظروف تطور مفهوم الدولة الديمقراطية وملابسته ؟ ولماذا تأخر طرح هذا الشعار إلى عام 1971، وخصوصا أن الأفكار حول طبيعة الدولة الديمقراطية كانت قبل هذا التاريخ ؟

لقد طرحت حركة فتح هذا الشعار في تموز عام 1967 في معرض بيانها الإستراتيجية والتكتيك اللذين يجب أن تتبناهما الحركة، مبينة أن الهدف الاستراتيجي للمعركة هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود في وفاق على قدر كامل من التساوي (م.ت.ف، الكتاب السنوي لعام 1969، 1972: 116). وفي الأول من كانون الثاني 1969 وبمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لإعلان الكفاح المسلح، أصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بيانا جاء فيه بصورة خاصة أن الحركة لا تكافح ضد اليهود بصفتهم فئة عرقية أو دينية وإنما تناضل ضد إسرائيل المجسدة للاستعمار والمرتكزة إلى نظام أوتوقراطي عنصري وتوسعي (غريش، 1972: 150)[5]

إذا كانت حركة فتح هي التي بادرت إلى طرح شعار الدولة الديمقراطية، فان الجبهة الديمقراطية هي التي سعت أكثر من غيرها لإعطاء الشعار مضامين ملموسة، حيث أعلنت في بيانها السياسي الأول في عام 1968 "أنها تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يتمتع فيها الجميع بكامل حقوقهم الثقافية والدينية والاجتماعية والدستورية"، وقدمت الجبهة الديمقراطية هذا الاقتراح إلى دورة المجلس الوطني السادسة، وتتمثل وجهة نظرها في ذلك الشأن، بأن الحل السليم للمسألتين الفلسطينية والإسرائيلية يكون من خلال تبني الحل الماركسي اللينيني القائم على النضال ضد كافة ألوان الاستغلال الطبقي والقهر القومي. وعن طبيعة النظام الاجتماعي الذي سيسود في الدولة الفلسطينية الديمقراطية، أكدت الجبهة على ضمان تمتع العرب واليهود بالمساواة الكاملة ضمن نهج ينزع عن العرب النهج المعادي تجاه اليهود، وينزع عن اليهود الصهيونية. أما بالنسبة للنظام الدستوري للدولة الديمقراطية، فقد عارضت الجبهة أن تكون هذه الدولة ثنائية القومية، باعتبار هذا الشكل يتعارض مع النهج التقدمي البروليتاري في حل المسالة الإسرائيلية الفلسطينية(م.ت.ف، الكتاب السنوي لعام 1969، 1972: 189).

أما بالنسبة لموقف الجبهة الشعبية من شعار الدولة الديمقراطية، فقد تحفظت على هذا الشعار من زاوية أنه يعني بناء دولة ثنائية القومية دون هوية عربية، وذلك باسم الديمقراطية، حيث كان تصور الجبهة الشعبية للدولة الديمقراطية كما عبر عنه جورج حبش هو تدمير إسرائيل ككيان عسكري وسياسي، بحيث يصبح بعدها اليهود

5- اقترح فاروق القدومي هذه الفكرة في شهر تموز عام 1967،بتقرير سياسي يعرض فيه الإستراتيجية والتكتيك اللذين يجب أن تتبناهما الحركة، ولكنها جوبهت برفض من البعض،وبعد سنة من هذا الاقتراح كلف أبو إياد بعرض الفكرة في مؤتمر صحفي معتبرا أن الهدف الاستراتيجي للمعركة هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود في وفاق على قدر كامل من التساوي.

مواطنين عادين كغيرهم، ولقد ربطت الجبهة الشعبية الدولة الديمقراطية من خلال ربط الثورة الفلسطينية وأهدافها، بأفق التحرر الاشتراكي والوحدوي في الوطن العربي (الشريف، 1995: 189).

وبشكل عام لقد تحدثت الجبهة عن صورة الدولة من خلال وثيقتين من وثائقها جاء فيها:-

1- إن تحرير فلسطين ستنجزه حركة تحرر وطني تقدمي اشتراكي عريضة، قاعدتها أوسع بكثير من جماهير الشعب العربي الفلسطيني ورقعة عملها أوسع من فلسطين.

2- إن شكل الدولة التي ستقوم إثر التحرير ستكون محكومة جغرافيا، لا بحدود فلسطين كما خطها الانتداب البريطاني، بل بحدود حركة النضال الشعبي التقدمي الاشتراكي التي سينجزها التاريخ.

3- إن الجبهة الشعبية تتطلع نحو دولة الجماهير الكادحة العربية الاشتراكية الموحدة، حيث تتحقق الديمقراطية الحقيقية، وتزول كافة أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وكل أنواع الاضطهاد القومي والعرقي والديني.

4- وفي إطار هذه الدولة سيتوفر حل ديمقراطي للمسالة اليهودية في فلسطين، وسيصير اليهود من مواطني تلك الدولة، لهم ما لغيرهم من واجبات وحقوق(م.ت.ف، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، 1971: 194-195).

أما جبهة التحرير العربية فقد أعلنت صراحة معارضتها لمشروع إقامة هذه الدولة باعتبارها ابنا شرعيا للعقلية القطرية الفلسطينية، وتكريسا لواقع التجزئة الذي يجعل فلسطين دولة خامسة عشر أو سادسة عشر من دول الجامعة العربية، حيث رأت جبهة التحرير أن قيام الدولة الديمقراطية لا يتحقق إلا بشرطين أساسين وهما:-

1- القدرة على استقلال هذه الدولة من مؤامرات الاستعمار، وهذا لا يتحقق إلا في ظل الدولة الوحدوية العربية.

2- لا يمكن تحقيق الديمقراطية دون تحقيق شروط موضوعية وهي شروط(إنتاجية واجتماعية وديمغرافية)، ومن هنا فان الاشتراكية غير ممكنة في ظل التجزئة والمساومات السياسية الصغيرة (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، 1971: 325-329).

وأخيرا رأت طلائع التحرير الشعبية (الصاعقة) أنه بالرغم من أن الحديث في الموضوع سابق لأوانه، إلا أنها تبدي تحفظها تجاه الدولة الديمقراطية، لأن مثل هذه الدولة تتنافى مع الوحدة العربية. ولكن من الناحية الفكرية ترى الطلائع أنها ليست ضد اليهود في فلسطين كشعب، ولكنها ضد اليهودية الصهيونية، والحل الذي تراه مناسبا هو الحل الاشتراكي باعتباره الحل الإنساني، الذي يكفل لليهود العيش بسلام وضمن حقوق متساوية مع العرب وفي إطار المجتمع الاشتراكي(أبرش، 2001: 22-23).

إذا كان في جعبة التنظيمات السياسية الفاعلة آنذاك تصور حول صورة الدولة الديمقراطية المنشودة، فلماذا تأخر تثبيت هذه الصيغة في تثبيتها في مقررات المجلس الوطني إلى الدورة الثامنة المنعقدة في القاهرة بتاريخ 2/28 1971؟

يرى الباحثون أن هناك عدة عوامل أدت إلى تأخر طرح الشعار، ومن ضمن ذلك أن الفترة 1968-1969 كانت فترة انتصارات ومد ثوري بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي كان لا يعطي أي مبرر لشعار فلسطين الديمقراطية والذي يعتبر الحديث عنه بمثابة تنازل عن مبادئ الثورة وحقوقها، كما أن الصدام مع العدو كان يجعل أي فكرة للتعايش مع اليهود تجد رفضا لدى قطاع واسع من الفلسطينيين والعرب، وخصوصا أن الذين طرحوا شعار الدولة الديمقراطية في تلك الفترة كانوا الحمائم في فتح. وهم الذين قادوا مسيرة المرحلية والتسوية في المراحل اللاحقة مثل نبيل شعث ومحمود عباس (شعث، 1972: 15).

وكذلك قد جاء شعار الدولة الديمقراطية في بداية السبعينيات ردا على المشاريع السلمية والمرحلية في تلك الفترة مثل مشروع روجرز، ومشروع الملك حسين. من جهة أخرى كان لتردي العلاقة مع بعض الدول العربية، وبخاصة الأردن، وخصوصا بعد المواجهات الدامية مع النظام الأردني باتت القيادة تشعر بان برنامجها واستراتجياتها معرضة للانهيار والتصفية وخصوصا في ظل سلبية الدول العربية من تلك الأحداث، وهذا لم يترك مبررا لمراعاة موقف الآخرين أي الأشقاء العرب في ذلك (أبرش، 2001: 5).

ومن هنا فان شكل الدولة ونظامها الاجتماعي كان مثار تيارين رئيسيين في هذا الموضوع: تيار يرى انه من الصعب تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة المنشودة في هذه المرحلة، والثاني يؤكد على أهمية هذا التحديد ويذهب إلى تفضيل الاشتراكية كنظام اجتماعي للدولة الديمقراطية (عبد المجيد، 1993: 183). وعلى مستوى الرأي العام العالمي جاء طرح فكرة فلسطين الديمقراطية لتعزيز الدعم العالمي والدولي والبحث عن أنصار في صفوف الإسرائيليين (عبد المجيد، 1993: 183).

أما فيما يتعلق بعلمانية الدولة الديمقراطية فثمة اتفاق بان الدولة المنشودة سيعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ويهود ومسيحيين بدون أي تمييز عرقي، بحيث لن تكون تلك الدولة لبنانا أخرى. والجدير بالذكر أن الحركة الوطنية قد رفضت باستمرار فكرة قيام دولة ثنائية القومية، ولم تعتبرها حتى تكتيكيا لحلها الصراع العربي الإسرائيلي. وفيما يتعلق بقضية علمنة الدولة كإطار دستوري لها فقد كان هنالك تياران في هذا الشأن: تيار يدعو إلى إبراز الوجهة العلمانية للدولة، وتيار أخر تجنب استخدام مصطلح العلمانية وذلك رغبة في تجنب إساءة فهم القوى المناصرة للمقاومة الفلسطينية وبالذات في العالم الإسلامي للمقصود من العلمانية. والخطابات الرسمية لم يظهر فيها مصطلح العلمانية بشكل رسمي في المواثيق والمقررات الرسمية (غانم، 2001: 10؛ الخالدي، 2003: 5).

بعد تثبيت شعار الدولة الديمقراطية في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، طغت على ساحة العمل الوطني في المقرات اللاحقة، وخصوصا في الدورة التاسعة والعاشرة (1971-172)، أزمة العلاقة بين منظمة

التحرير والنظام الأردني، حيث أفردت هاتان الدورتان برامجهما عن تلك الأزمة وخصوصا بعد أن اقترح الملك حسين مشروعه المفاجئ عن المملكة المتحدة واصفتين قراره" بأنه نصب نفسه وصيا على الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبان الكيان الذي يعرضه بأنه كيان زائف وهزيل، وخارج عن قرارات قمة الخرطوم التي نصت صراحة على عدم التصرف بالقضية الفلسطينية إلا بموافقة الشعب الفلسطيني (حميد، 1975: 183-192).

ونتيجة لهذه العلاقة المأزومة، تبلورت في الوعي السياسي الفلسطيني فكرة الاستقلال وطبيعة النظام الفلسطيني المستقبلي. وهذا ما أظهرته إحدى توصيات الدورة العاشرة الداعية إلى "مواصلة النضال لتحرير كامل تراب الوطن الفلسطيني ولإقامة المجتمع الديمقراطي الفلسطيني الذي يتوفر فيه حق العمل والحياة الكريمة، وتتوفر فيه الضمانات لمصالح كل الفئات الاجتماعية.....كما تتوفر في هذا المجتمع حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والإضراب وتشكيل المؤسسات.....بحيث يكون هذا المجتمع الفلسطيني الديمقراطي جزءا من المجتمع الديمقراطي العربي (حميد، 1975: 40).بعد هذه النبذة عن تطور فكرة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني في هذه المرحلة سوف تحاول الدراسة تحليل صورة الدولة كما جاءت في الخطابات الرسمية في هذه المرحلة أيضا.

3.3 تحليل صورة الدولة في الخطابات الرسمية لهذه المرحلة:

1.3.3 مفهوم الدولة في الخطاب الرسمي:

الشكل رقم (1)

حقول دلالة مفهوم الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني للفترة 1964-1974

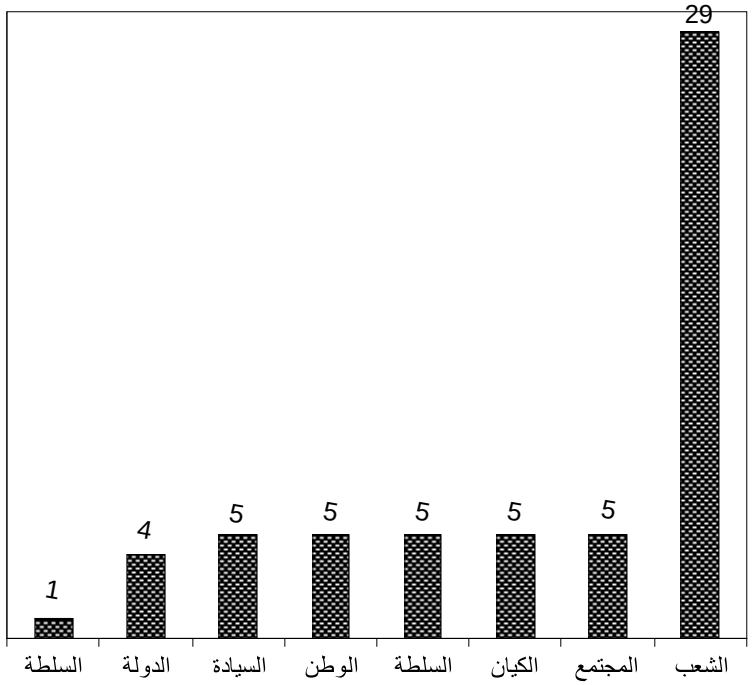

لقد شهد مفهوم الدولة في هذه المرحلة حالة من التوتر، حيث لم يكن للدولة فيها، أو على الأقل في بدايتها، أي حضور في المواثيق والمقررات السياسية الصادرة عن المجلس الوطني. وهذا ما أظهرته حقول الدلالة والمفاهيم، حيث كان المفهوم الطاغي هو مفهوم الشعب، حيث حصل ذلك المفهوم على 29 صلة، تلاها في المقام الثاني مفاهيم السيادة بستة صلات، ومن ثم المجتمع والكيان والوطن بخمسة صلات لكل منها، أما الدولة فقد حصلت على أربعة صلات في خطابات تلك المرحلة، في حين حصلت السلطة على صلة واحدة في تلك الخطابات. وقد جاء هذا الربط لمفهوم الشعب في عدة سياقات:

فعلى صعيد إبراز الهوية، عبر الميثاق القومي عن ذلك في المادة رقم (5) بان الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنقل من الآباء إلى الأبناء (م.ت.ف، 1964: 48).وعلى مستوى الاستقلال والسيادة، فهنالك حشد من القرائن التي ربطت بين الشعب وتقرير المصير فالمادة رقم (3)من الميثاق القومي نصت على "أن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، يشترك معها في آلامها وفي كفاحها من اجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة"، ولقد عبرت عن ذلك المادة (24) من الميثاق الوطني والتي تنص على" أن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير وحق الشعوب في ممارستها" (م.ت.ف، 1968: 125).

وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني(1969) كان من ضمن القرارات "إن الشعب الفلسطيني في نضاله المرير لتحرير وطنه والعودة إليه، إنما يهدف إلى إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين مسلمين ويهودا، و مسيحيين، وفي إنقاذ فلسطين وشعبها من سيطرة الصهيونية، باعتبارها حركة دينية رجعية ذات جذور فاشية (حميد، 1975: 139).

ولعل حضور صيغة الشعب بغزارة في المواثيق والمقررات السياسية أكثر من غيرها وتكرار هذه الصيغة في الحديث عن الاستقلال والسيادة، إنما يؤشر على حالة من القلق لإثبات الذات والوجود والحفاظ على الخصوصيات، في ظل المصادرة التي تعرضت وتتعرض لها الهوية الفلسطينية منذ عام 1948 (أبرش، 2004: 138)، وهذا ما عكسته الكثير من بنود المواثيق والمقررات في مفرداتها، فمثلا مقدمة الميثاق القومي بدأت بعبارة" نحن الشعب العربي الفلسطيني"وهذه العبارة بالرغم أنها تحمل بعدا قومي فان لغة التضخيم التي تحملها تلك العبارة تفيد التوكيد على الهوية المشتتة، لدرجة تصل الأمور إلى درجة التباكي " استنادا إلى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب".

وقد جسدت المادة رقم (21) من الميثاق الوطني حالة القلق على هذه الذات، "بان الشعب الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، حيث ساوت تلك العبارة بين الوجود الفلسطيني برمته وبين مواصلة الكفاح المسلح بمعنى أن غياب احدهما يعني غياب الآخر. هذا بالإضافة إلى أن العديد من البنود في الميثاقين والمقررات السياسية لتلك المرحلة بدأت بعبارة "إن الشعب، وهي عبارة في هذا السياق تفيد التوكيد.إذن في ظل هذا الإحساس

بالبعد والإقصاء، مع تزايد الشعور بمصادرة الشخصية الفلسطينية نتيجة انجراحات النكبة ومفاعيلها، ومع تزايد هجمة الميثولوجيا الصهيونية الداعية "ارض بلا شعب، لشعب بلا ارض"، جاءت عبارات المواثيق لتعبر عن مزيج من الانتماء واللاانتماء، مزيج يذوب الفلسطيني في محيطه العربي، وتارة تتكفئ هذه الذات على نفسها، معبرة عن صيرورة الشعب في ظل غياب حيز جغرافي سياسي لتلك الصيرورة.

بيد أن مفهوم الدولة بالمعنى الواضح لم يظهر في الخطاب الرسمي إلا في الدورة السادسة المنعقدة في القاهرة في أيلول 1969، حيث نص القرار السابع في الدورة على أن الكفاح المسلح الفلسطيني يهدف إلى إنهاء الكيان الصهيوني في فلسطين وإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري والتعصب الديني(حميد، 1975: 151).

ولقد جاءت هذه الصيغة في سياق دعوة بعض التنظيمات السياسية، وعلى وجه الخصوص الجبهة الديمقراطية وفتح، إلى تبني صيغة الدولة الديمقراطية. ولكن هذه الصيغة لم تثبت في تلك الدورة لعدم نضوج الظروف المناسبة لطرحها، ولعدم نضوج الفكرة نفسها من قبل التنظيمات السياسية الفاعلة في الساحة آنذاك (غريش، 1972: 162-165).

إلا أن هذا المفهوم نضج في الدورة الثامنة المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1971/2/28، حيث أفردت الدورة بابا خاصا عن الدولة الديمقراطية الفلسطينية جاء فيه "إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحا عرقيا أو دينيا ضد اليهود، ولهذا فإن دولة المستقبل هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون بالعيش فيها في سلام بنفس الحقوق والواجبات ضمن مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن"(حميد، 1975: 151).

وهذه الصيغة للدولة تحمل في طياتها عدة معاني. فهي دولة لا طائفية بمعنى أن التقسيم الطائفي أو الديني أو العرقي لا يميزها، وثانيا هي دولة غير ثنائية القومية، بمعنى أنها لن تكون على أساس دولتين أحداهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية، وثالثا هي دولة لها امتدادات قومية، ورابع تلك المعاني هو أن نظامها الدستوري ديمقراطي، وخامس هذه المعاني هو أن هذه الدولة تحمل في طياتها بداية التنازل السياسي، وذلك بقبولها للطرف الآخر. وهذا تحول في الخطاب السياسي من نهج الرفض إلى القبول بالدبلوماسية كخيار آخر في الكفاح والانعتاق السياسي. حيث حلت محل العديد من المصطلحات التي كانت متداولة مثل تدمير الكيان الصهيوني، و يعتبره البعض بداية التنازل عن برنامج، أما بالنسبة لعلمانية الدولة فالدورة الثامنة وغيرها من الدورات لم تتحدث عن الصيغة العلمانية للدولة، وذلك لحساسية المفهوم وخصوصا في العالم الإسلامي (شعث، 1972: 5-8).

أما السياق التاريخي لمفهوم الدولة الديمقراطية، فقد جاء تثبيت هذه الصيغة، والذي سبق أن تبنته معظم الفصائل وطرحت فيه تصوراتها عن مستقبل فلسطين الغد، ولقد جاء هذا الطرح استجابة لضغوط الرأي العام العالمي حول مستقبل الكفاح الفلسطيني، وخصوصا في ظل أوج ذلك الكفاح، وردا على التعصب الديني اليهودي

عن إقامة دولة طائفية (الدولة العبرية) في فلسطين ونتيجة للإحداث الدامية التي وقعت مع النظـــام الأردنـــي، وردا على المشاريع السلمية التي طرحت في تلك الفترة، حيث لم يعد لطرح تلك الشعارات حرج فـــي العقـــل الـــسياسي الفلسطيني في ظل تلك المتغيرات، ولقد بقيت صيغة ذلك الشعار هي الرائجة حتى العام 1974 مع بدء البرنـــامج المرحلي، ودخول الفكر السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة في فكرة ونضاله، وهذا ما سنتناوله في الجزء الثاني مـــن التحليل أي الفترة الممتدة من 1974-1993.(بلقزيز، 1990: 207؛صبري، 1974: 83).

2.3.3 استراتجيات وأساليب إقامة الدولة المنشودة:

لقد ركزت جميع المواثيق والمقررات السياسية في هذه المرحلة، في تعاملها مع موضوعة الدولة على البعد الاستراتيجي، بمعنى أن الدولة الفلسطينية سوف تكون على كامل التراب الفلسطيني، أي فلسطين الطبيعيـــة ســـواء كانت هذه الدولة ضمن منظومة الأمة العربية أو دولة وطنية مستقلة. فأشارت المـــادة (2) مـــن الميثـــاق القـــومي الفلسطيني "بأن فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليميـــة لا تتجـــزأ" (حميـــد، 1975:48)، وفي خضم الحديث عن هدف النضال أكدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني على أن "هـــدف النـــضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين بكاملها، وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني علية "، وعـــاد الميثـــاق الـــوطني بتقرير تلك الصيغة مشيرا إلى "أن فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجـــزأ مـــن الـــوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته " (حميد، 1975: 150) وهذا ما واظبت على تأكيده جميع مقررات المجلـــس الـــوطني لتلك المرحلة بعد الميثاق الوطني، وانتهاء بشعار الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالأساليب المتبعة، فإن جميع المواثيق والمقررات السياسية في تلك المرحلة، شـــددت علـــى عقيدة إستراتيجية وهي عقيدة تدميرية تقوم على نفي الآخر، وذلك من خلال إتباع أسلوب الكفاح المـــسلح ورفـــض المشاريع المرحلية المطروحة على الساحة.

وأكدت المادة رقم (9) من الميثاق الوطني ذلك النهج، حيث جاء فيها "أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذاك استراتجيا وليس تكتيكا، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعلى حقه في الحياة الطبيعية، وفي ممارسة حق تقرير المصير فيه والسيادة عليه " (حميد، 1975: 123). وفي هذا المـــضمار أكـــدت الدورة السابعة(1970) مضيها على السير في تلك العقيدة معلنة أن أهداف النضال الفلسطيني هـــي إنهـــاء الكيـــان الصهيوني، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري والتعصب الديني (حميد، 1975: 150).

في ذلك السياق تصدت مفردات المواثيق للمشاريع المرحلية في تلك الفترة واصفة إياها بالمشاريع (التصفوية والاستسلامية)، ورافضة كل القرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه، بما في

ذلك قرارات هيئة الأمم المتحدة، وغيرها من تلك المشاريع المشبوهة على حد وصف تلك المقررات، حيث وصفت تلك المشاريع بأنها تهدف إلى إنشاء كيان زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية، والجدير ذكره أن مقررات المجالس الوطنية قد أعطت حيزا كبيرا لتلك المشاريع وخصوصا بعد حرب عام 1967.

ففي الدورة الرابعة للمجلس الوطني في عام 1968 أعلن المجلس شجبه المطلق للقرار242 والداعي لفكرة إقامة كيان فلسطيني على المناطق التي احتلت عام 1967 مبينة أن مثل هذا الكيان المزيف بمثابة مستعمرة إسرائيلية، يصفي القضية الفلسطينية تصفية نهائية لمصلحة إسرائيل، كما أقرت بأن أي فرد أو جهة عربية، فلسطينية أو غير فلسطينية، تدعو لهذا الكيان العميل، أو تؤيده، عدوة للشعب العربي الفلسطيني وللأمة العربية (حميد، 1975: 107).

ولقد جاءت مقررات الدورة الخامسة(1965) لتندد بتلك الصيغة التي تهدف إلى إنشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية، محددة مهمات العمل على الساحة الفلسطينية ببرنامج المرحلة بالنضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية الشعب في تحرير وطنه ومسخ هذه الصيغة بمشروع الكيانات أو الدويلة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، والتصدي لهذه المشروعات بالكفاح المسلح، وبالنضال السياسي الجماهيري المرتبط به (حميد، 1975: 229).

وهكذا فقد ارتبط الخطاب الرسمي الفلسطيني في تلك المرحلة بعقيدة سياسية أحادية الجانب قائمة على إستراتجية الكفاح المسلح ونفي الأخر، رافضا لمشاريع التسوية المطروحة في تلك الفترة.

3.3.3 المشاركات والمناقضات المرافقة للمفهوم:

لقد خصت المواثيق والمقررات السياسية حيزا كبيرا للعلاقة مع الآخر، سواء كان ذلك في إطار الدعم والمساندة أو في إطار الشجب والاستنكار. و بالتالي تعتبر المشاركات والمناقضات عنصرا أساسيا في تحديد صورة الدولة وطبيعتها، لذلك أدخلناها في تحليلنا لتلك الصورة وسوف نقوم بعرض المشاركات أولا وتاليا المعارضات.

1.3.3.3: المشاركات:

الشكل رقم (2)

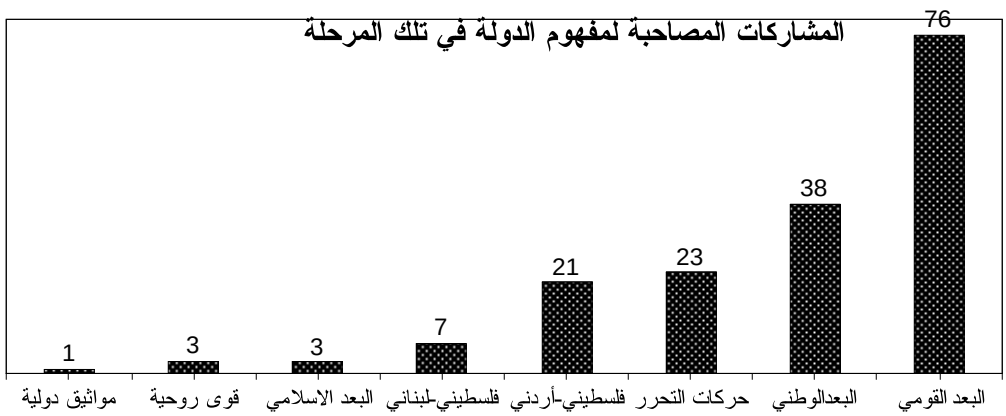

على صعيد الدعم والمساندة، لجأت المقررات إلى مجموعة من القوى لتطوير مفهومها بهذا الشأن، لقد استند الخطاب الرسمي إلى مجموعة المشاركات مثل البعد القومي، والوطني، وحركات التحرر، والقوى الروحية والدينية، ومواثيق هيئة الأمم المتحدة. و أظهرت لنا حقول الدلالة والمفاهيم أن البعد القومي قد حصل على أغنى الصلات في ذلك الشأن حيث حصل على 76 مفردة من تلك الخطابات كما واضح من الشكل رقم (2)، حيث نلاحظ أن هنالك تركيز عليه في جميع المقررات. والأمثلة على ذلك كثيرة، فالمادة الأولى من الميثاق القومي نصت على "أن فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية كسائر الأقطار التي تألف منها الوطن العربي الكبير، بل نلاحظ أن جميع مواد الميثاقين على الأقل لا تخلو من البعد القومي، فالمادة الأولى كما اشرنا شددت على هذا الجانب لدرجة المبالغة. ومن خلال مراجعتنا لدساتير الدول العربية التي صيغت في نفس الفترة التي صيغ فيها الميثاق القومي، فان تلك الدساتير كانت اقل حدة في وصفها للبعد القومي[6]

بل ربطت المواثيق بين مصير الأمة العربية والوجود العربي وبين تحرير فلسطين. فالمادة 18 من الميثاق تنص على "أن الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ كل منهما تحقيق الأخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، بل أن مصير الأمة العربية بل الوجود العربي رهين بمصير القضية الفلسطينية" (حميد، 1975: 49).

ويرى الباحثون إن التركيز على البعد القومي بهذه الحدة يعود إلى الخطاب التبشيري، التي نادت إليها الأنظمة الثورية في بداية عهدها، والاتجاهات السياسية والفكرية السائدة انذاك المنادية بوحدة عربية متخلية، مستقبلها الأكيد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وارتاح الفلسطينيون إلى ترانيم الخطاب ولعبوا دورا نشيطا بل طليعيا في كثير من التنظيمات القومية العربية وأصبحت الوحدة العربية هي فلسطين المنتظرة، وغدت الأخيرة مدخلا لكل الأسئلة القومية (دراج، 2002: 20-30).

إلا أن هذا النزوع نحو البعد القومي بدا يخف خصوصا بعد حرب عام1967، وإعلان الكفاح المسلح. فمن توصيات الدورة السادسة للمجلس الوطني عام 1969 تأكيدها "على استقلال العمل الفلسطيني، استقلالا كاملا، ورفض كل محاولات فرض النفوذ والسيطرة أو الاحتواء التي يحاولها، أوقد تحاولها بعض الأنظمة العربية، وتأكيدها في نفس الوقت على البعد الإنساني للثورة باعتبار أن هذه الثورة جزء لا يتجزأ من الثورة العربية الكبرى، ومن حركة التحرر القومي". (حميد، 1975: 229) وقد جاء التحول إلى الوطنية الإقليمية مع تنامي نزعة الكفاح المسلح، وفي ظل الحديث عن مشروعات لحل القضية الفلسطينية مثل المشروع السوفيتي، ومشروع روجرز، وغيرهما من المشاريع.

---

6 – انظر مثلا الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه عمان: مطبوعات مجلس الأمة، 1986،وكذلك الدستور المصري،في موسوعة مصر للتشريع والقضاء، مركز حسني مبارك للدراسات القانونية، 1986.

وأخذ الخطاب الرسمي يميل إلى طبيعة تكاملية بين البعد القومي والوطني ولكن من خلال مخاطبة الجماهير العربية وشعوبها والقوى المتقدمة الرافضة لمشاريع التسوية المختلفة وليس من خلال الحكومات والأنظمة، وهذا ما برز في مقررات المجالس الوطنية من الدورة السابعة إلى الحادية عشر، حيث جاء في الدورة الثامنة فيما يتعلق بصعيد الأمة العربية"إن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وإن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وعليه فان مشاركة الجماهير العربية في القتال وفي حماية الثورة، مهمة أساسية من مهمات الحركة الثورية العربية، وبالتالي فان شرف الواجب القومي أن تعمل الجماهير العربية بدأب على جعل الثورة حقيقة ملموسة، من خلال العمل على إحباط جميع المشاريع (التصفوية) وحماية الثورة من مؤامرة القوى المضادة.....وبالتالي فإن علاقتنا مع الجماهير العربية هي الأساس" (حميد، 1975: 179). ولقد جاء هذا التركيز على الجماهير العربية بعد التجارب المريرة التي مرت بها المنظمات السياسية وقيادة منظمة التحرير مع الأنظمة العربية، وخصوصا العلاقة مع الأردن، والعلاقة الشائبة مع لبنان، ودخول تلك الأنظمة وقبولها لبعض المشاريع السلمية التي طرحت في تلك المرحلة (العظم، 1973: 251-254).

وعلى كل فان الخطاب التبشيري القومي الذي ميز بداية المرحلة، وخصوصا قبيل العام 1967، قد أصيب بفتور لدرجة الصدمة من ذلك الخطاب وبنيانه، لتظهر معالم تلك الصدمة في المراحل القادمة من خلال عدم ايلاء ذلك الجانب بعدا محوريا في إنتاج الخطاب وتحويره، ومعلنا حالة طلاق له وخصوصا ما بعد أوسلو.

أما على صعيد العلاقة مع حركات التحرر الوطني فلم يكن تركيز المواثيق والمقررات الوطنية أقل أهمية من العلاقة مع البعد القومي، بل العكس من ذلك تماما، فإذا كانت العلاقة مع العمق القومي قد شابها بعض الفتور نتيجة لبعض المتغيرات السابقة الذكر، فان العلاقة مع حركة التحرر امتازت بجميع مراحلها بأنها علاقات تساهم في تنشيط حركة النضال سواء على صعيد المنهج التحرري، أو على صعيد التصور المستقبلي للاستقلال ولصورة الدولة المستقبلية، ولقد تعززت هذه العلاقة على وجه الخصوص مع المعسكر الاشتراكي ومن ضمنها حركات التحرر في فيتنام وكوبا.

وبدءا من الدورة الثالثة لمقررات المجلس الوطني المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1965/5/21، أعطت تلك المقررات حيزا لحركات التحرر، بل استهلت منهجها بناء على تجارب تلك الحركات، وهذا ما أكدته الدورة الثالثة للمجلس الوطني في حديثها عن طبيعة الثورة الفلسطينية معتبرة إياها" إنها حركة تحرر وطني.....وعلى ذلك فأنها تتوافق في استراتجياتها وتكتيكيها مع سائر حركات التحرر الوطني، والبلدان الاشتراكية والديمقراطية في العالم، من حيث هي حركة كل الجماهير المناضلة ضد الاحتلال الأجنبي والمؤمنة بحتمية التحرير (حميد، 1975: 75-77). ولقد حددت الدورة العاشرة رؤيتها لأهداف النضال بأنه خلاصة تجارب حركات التحرر الوطني ضد الامبريالية العنصرية (حميد، 1975: 207).

أما فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة بشان الاستقلال وإقامة الدولة، فمن خلال تتبع هذه المواثيق، لم تعط تلك القرارات أي شان أو أهمية ولم يتم الاستناد إليها، إلا في مادة واحدة من مواد الميثاق القومي، وهي المادة رقم (16) والداعية "أن تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي، تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ومن اجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة الشعوب، يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية عليها " (حميد، 1975: 49). وعلى العكس تماما من ذلك نجد أن المواثيق والمقررات قد رفضت قرارات الأمم المتحدة بدءا بقرار التقسيم ومرورا بقرار 242، وانتهاء بالمشاريع التي كانت تعرض تحت مظلة الأمم المتحدة فالمادة رقم (17)من الميثاق القومي ترى أن تقسيم فلسطين باطل في أساسة مهما طال عليه الزمن، ومناقض لنص ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير "، والأمر كذلك يخضع لقرار مجلس الأمن 242 (حميد، 1975: 109).

2.3.3.3 المناقضات:

الشكل رقم (3)

المناقضات المصاحبة للخطابات في هذه المرحلة:

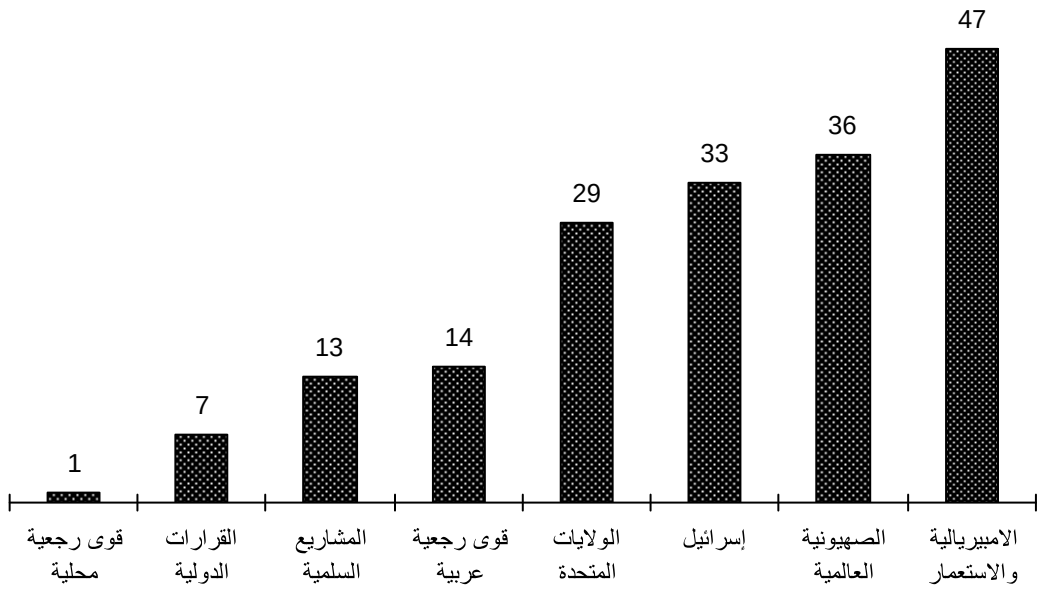

لقد تصدت المواثيق والمقررات السياسية لمجموعة من المناقضات، والتي تعمل على إرجاع عجلة الانعتاق وإقامة الدولة إلى الوراء، حيث تبين لنا من حقول الدلالة والمفاهيم أنه من أبرز تلك المناقضات كانت الامبريالية والاستعمار، حيث حصلت تلك المتناقضة على سبع وأربعون صلة، تليها في المقام الثاني الصهيونية العالمية بست وثلاثون صلة، ومن ثم إسرائيل بثلاثة وثلاثين صلة ومن ثم الولايات المتحدة بتسع وعشرون صلة، والقوى

الرجعية العربية بأربعة عشر صلة. والمشاريع السلمية بثلاثة عشر صلة، ومن ثم القرارات الدولية بسبعة صلات، وأخيرا القوى الرجعية المحلية بصلة واحدة.

حيث كان التركيز في البداية وخصوصا، في الميثاقين القومي والوطني الامبريالية والاستعمار، لكونهما يشكلان حربة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وسبب رئيسي لوجود إسرائيل كعنصر غريب على المنطقة. ومن هنا فان تلك المقررات كانت تعبر عن حالة من السخط على قوى الاستعمار والامبريالية التي ابتليت بها الأمة العربية منذ الاستعمار التقليدي على بلدان تلك الأمة، وبالتالي فان الفلسطينيين معبئين ضد تلك القوى قبل النكبة، فكيف سيكون شعورهم بعدما كانت تلك المناقضة سبب رئيسي لنكبتهم، فأحد المقررات يصفها قائلا:" إن الامبريالية العالمية هي عدوة الشعوب الأولى، وهي المسئولة عن مختلف صور العدوان على حرية الشعوب وإستقلالها ونهب ثرواتها، ويتجلى ذلك في خلق وتثبيت الكيان الصهيوني في وطننا فلسطين والعمل بمختلف الوسائل، والمؤامرات وأشكال الدعم الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، من ناحية والتوسع على حساب الأرض العربية من ناحية أخرى" (حميد، 1975: 153). تلاها كما ذكرنا سابقا الصهيونية العالمية حيث تعففت المقررات في البداية عن ذكر إسرائيل، وخصوصا في الميثاقين القومي والوطني، وكذلك لم يذكر اسم الدولتين الداعمتين لقيام دولة إسرائيل وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ووصفت الصهيونية بأنها "حركة صهيونية استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في أهدافها، عنصرية وبغيضة في تكوينها، وفاشية بمراميها ووسائلها" (حميد، 1975: 49).

وفي الدورات اللاحقة بدأت المواثيق تربط بين إسرائيل والولايات المتحدة، واصفة الأخيرة أنها العدو الأول لجميع حركات التحرر بما فيها فلسطين (حميد، 1975: 93). بل حملت الدورة السادسة الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن العدوان ضد الشعوب وضد الشعب الفلسطيني بشكل خاص، واصفة إياها بأنها عدوة الشعوب الأولى، وهي المسئولة عن مختلف صور العدوان على حرية الشعوب واستقلالها، ونهب ثرواتها، ويتجلى ذلك في تثبيت وخلق الكيان الصهيوني في فلسطين، والعمل بمختلف السبل والمؤامرات وأشكال الدعم الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية من ناحية والتوسع على حساب الأرض العربية من ناحية أخرى (حميد، 1975: 153).

بالإضافة إلى القوى المناقضة التقليدية (إسرائيل والصهيونية العالمية والولايات المتحدة الأمريكية والاستعمار) دخلت إلى القاموس السياسي الفلسطيني الرسمي مصطلح الرجعية العربية، للرد على قرارات أنظمة هذه الدول في الدخول في مفاوضات سلمية مع الكيان الصهيوني، أو بكلمات أخرى تعاون هذه الأنظمة مع الاستعمار. ففي الدورة السابعة(1970) بدأت تظهر تلك التسميات، حيث وصفت مقررات تلك الدورة الأنظمة العربية بعملاء الاستعمار والصهيونية، وساوت مقررات تلك الدورة الرجعية العربية بالاستعمار والصهيونية، مشيرة إلى "أن أعداء التحرر الوطني الفلسطيني يتمثلون في الصهيونية ودولة إسرائيل والامبريالية، وكافة القوى العميلة المرتبطة جدليا ومصلحيا

بالإمبريالية والاستعمار (حميد، 1975: 153)، بل أن الدورة الحادية عشر(1973) وصفت تلك الرجعية بأنها تواطأت في زرع الكيان الصهيوني قسرا في فلسطين (حميد، 1975:201).

أخيرا كانت مشاريع التسوية التي عرضت في تلك المرحلة لا تقل زخما عن القوى الرجعية كمناقضة لصورة الدولة باعتبارها مشاريع تصفوية تهدف إلى إنشاء (كيان مسخ) كما وصفته تلك المواثيق، وقد جاء الهجوم على تلك المشاريع سواء كانت عربية أو دولية لكونها تتعارض مع البنية العقلية للفعل الوطني الفلسطيني المقاوم والمنادي بالتحرير، بمعنى أو آخر إن هنالك انسجام ما بين الصورة والفعل المقاوم.

4.3.3

صورة الدولة المنشودة في الخطاب الرسمي (النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي):

الشكل رقم (4)

صورة الدولة في الخطاب الرسمي لهذه الفترة:

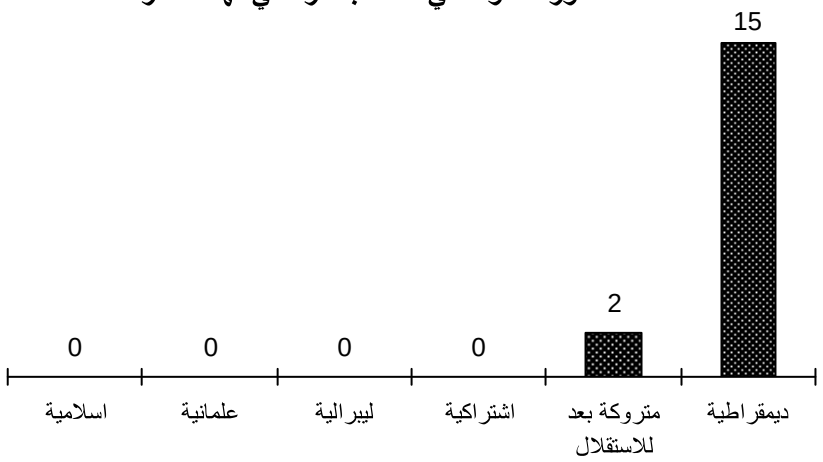

بشكل عام لم تتوسع المواثيق الوطنية ومقررات المجلس الوطني الأولى بوصف صورة الدولة الفلسطينية بعد التحرير. ويعود ذلك كما يراه المفكرون السياسيون، إلى عدة أمور منها أن الفترة الأولى لتأسيس منظمة التحرير طغت عليها خصوصية المرحلة المتمثلة بالمد القومي، والدعوة للوحدة العربية، والى حساسية بعض الدول لفكرة الدولة، ورفض الفكرة من قبل الفلسطينيين أنفسهم، لأن أي حديث عن دولة أو دويلة يعتبر بداية التنازل (أبرش، 2001: 9؛ عبدالمجيد، 1982: 182-184؛الحوراني، 1980: 40)، أو كما أشارت إليه بعض المقررات بأنه كيان زائف لا يحقق أمال وطموحات الشعب العربي الفلسطيني، حيث أرجأت المواثيق والمقررات وخصوصا الميثاقين القومي والوطني طبيعة النظام السياسي للدولة المستقبلية إلى ما بعد التحرير، وهذا ما أشارت إليه المادة (3)من الميثاق القومي والتي تنص على "أن للفلسطينيين ثلاث شعارات: الوحدة العربية، والتعبئة القومية، والتحرير. وبعد أن يتم التحرير الوطني يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية" (حميد، 1975: 48).

إلا أن الحديث عن مستقبل النظام السياسي، أو صورة الدولة، بدأ يتعاطى به بعد حرب 1967، في ظل الحديث عن الحلول السلمية ومشاريع التسوية، وبالتكامل مع الهدف الاستراتيجي للنضال الفلسطيني بدون التنازل لأي من المشاريع المرحلية، فقد بينت القرارات السياسية الصادرة عن الدورة الخامسة(1968)، والدورة السادسة(1969)، والثامنة(1971)، والعاشرة (1972) والحادية عشر (1973) بأن الشعب الفلسطيني في نضاله المرير إنما يهدف إلى إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين، يجمع الفلسطينيين مسلمين ومسيحين ويهودا.

ولهذا فان دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات، وتتوفر فيها فيه حق العمل والحياة الكريمة، وتتوفر فيها الضمانات لصالح كل الفئات الاجتماعية التي شاركت في النضال، أو حتى اكتفت بالعطف عليه دون أن تتعاون مع العدو أو تسهل له مهمته في احتلال الأرض الفلسطينية، كما يتوفر في هذا المجتمع حرية الرأي والتعبير والتظاهر أو الاضطراب، وتشكيل المؤسسات السياسية والنقابية، وحرية ممارسة العقيدة لكل الأديان، بحيث يكون هذا المجتمع الديمقراطي جزءا من المجتمع الديمقراطي العربي الشامل" (حميد، 1971: 131-199).

إذن يمكن الحديث عن مواصفات وصورة الدولة في هذه المرحلة كالتالي:

أولا: من حيث الامتداد الجغرافي لهذه الدولة فإنها سوف تكون على كامل التراب الفلسطيني، أي فلسطين الطبيعة كما أظهرته جميع البنود التي تحدثت عن صيغة الدولة.

ثانيا: أساليب واستراتجيات تحقيق المفهوم وصورته : سوف يكون من خلال دحر الاحتلال الصهيوني عن فلسطين بأكملها، من خلال إتباع أسلوب الكفاح المسلح.

ثالثا: فيما يتعلق بالنظام الدستوري لهذه الدولة، فإن هذه الدولة سوف تضم السكان العرب (مسلمين ويهودا ومسيحيين)، وهي بالتالي دولة غير طائفية، وفي نفس الوقت غير ثنائية القومية، بحيث تتسع هذه الدولة لجميع الفئات والاثنيات المختلفة ضمن سياق وانتظام القانون.

رابعا: فيما يتعلق بعلمانية الدولة، فالمقررات لم تعتبرها علمانية كما يروج لها في بعض الكتابات، بل أن دساتير هذه الدولة سوف تكون بوتقة ينصهر فيها الموروث الديني والثقافي مع الأسس الحضارية والحديثة، لسن هذه القوانين بما يخدم المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

خامسا: قوى مساندة ومناقضة لصورة الدولة : يلاحظ في هذه المرحلة أن صورة الدولة المنشودة قد تأثرت في المخيال الفلسطيني السياسي بعاملين أساسين هما: الحركة الناصرية وتجارب حركات التحرر في العالم وخصوصا الاشتراكية منها، وهذا ما أبرزته مقررات الدورة الحادية عشرعام (1993) "بأن النضال الوطني الفلسطيني والنضال الديمقراطي العربي هما جزء لا يتجزأ من حركة النضال العالمية ضد الامبريالية والعنصرية، ومن أجل التحرر، فإن التضامن والدعم المتبادلين بين الوطن العربي والنضال

الثوري على النطاق العالمي هما ضرورة وشروط موضوعية لنجاح النضال العربي"(حميد، 1975:223).أما على مستوى المناقضات فقد كان الاستعمار والامبريالية وإسرائيل أبرز مناقضا يقف عائقا أمام تحقيق إقامة الدولة.

و قد أثرت طبيعة الاصطفافات على صورة الدولة المستقبلية وعلى الأساليب والاستراتجيات المتبعة لتحقيق هذه الصورة، بحيث أنه كلما تشبثت المواثيق والخطابات بالبعد القومي، وحركات التحرر الوطني، زاد تشبثها ببرنامج التحرير، وكذلك كلما زادات حدة التناقض مع القوى المناقضة للشعب الفلسطيني والأمة العربية زاد تصلب مواقف الخطابات على برنامج التحرير الكامل لفلسطين، وبالتالي فإن صورة الدولة في هذه المرحلة يمكن وصفها بدولة فلسطينية ذات بعد قومي.

بعدما قامت الدراسة في التعرف على صورة الدولة في الخطاب الرسمي لهذه المرحلة من الفعل السياسي الفلسطيني، سوف تقوم الدراسة بالانتقال إلى الحقبة الثانية من عمر الخطاب الرسمي الفلسطيني المؤسس والتي كانت أحد سماته الرئيسة الولوج إلى نهج المرحلية، و الخروج من بيروت وما نجم عنها من إحداثيات على مستوى الدولة على وجه التحديد، وغيرها من الفواصل وذلك كما يوضحه لنا الفصل الرابع.

4. صورة الدولة في الخطاب الرسمي في الفترة 1974-1993

1.4 تطورات الخطاب الرسمي الفلسطيني في هذه المرحلة:

إذا كانت هزيمة 1967 قد أعطت دفعة لإستراتجيات الكفاح المسلح، ومنحت الثورة الفلسطينية الصاعدة الثقة بالنفس، من خلال تشبثها بتحرير كامل التراب الوطني، فإن حرب 1973 بالرغم من عدم انتصار إسرائيل فيها، قد عملت على إفقاد الثورة الفلسطينية شيئا من الثقة بقدرتها أو بقدرة النظام العربي الرسمي والشعبي، على حد سواء على تحرير كامل التراب الفلسطيني، من خلال إستراتجية الكفاح المسلح، وحرب التحرير الشعبية. ليس ذلك بسبب مناعة إسرائيل وقوتها فقط، بل أيضا لاعتبارات دولية وإقليمية من ضمنها عمق علاقة الكيان الصهيوني مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومحدودية الالتزام السوفيتي بدعم العرب. بالرغم من الحالة النقائضية ما بين السوفييت والأمريكان إلا أنهما يتشابكان في إستراتجية متقاربة تجاه تسوية القضية الفلسطينية، وحفظ أمن إسرائيل، وهذا ما تجلى من خلال ضغوطات السوفيت على القيادة الفلسطينية بضرورة مرحلة النضال باتجاهات أكثر واقعية تتلاءم مع طبيعة المرحلة (Saygh,1997:25-27; Jiryis,1978:5-6).

فلسطينيا بالرغم من أن الحديث عن مرحلة أهداف النضال الفلسطيني فرض نفسه بصورة جدية، اثر حرب أكتوبر، وما تمخض عنها من تطورات عسكرية وسياسية ونفسية، إلا أن بواكير التفكير في نهج المرحلية كان حاضرا قبل العام 1973، ممثلا بالإحساس والإدراك بالبون الشاسع ما بين الإمكانات الفلسطينية وبين الأهداف الإستراتجية. وهذا ما دعا عبد الناصر بقوله لأبي عمار: "كم تظن يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة ديمقراطية عل كامل فلسطين المحررة؟". كما اخذ عبد الناصر على المقاومة بممارستها سياسة غير واقعية واعتبر أن دويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي أفضل من لا شيء(خلف، بدون تاريخ نشر:135؛ م.ت.ف، 1972: 87-89).

وعلى ما يبدو أن فكرة القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين باتت تمثل قناعة لدى البعض، وخصوصا بعد الأحداث الدامية في أيلول الأسود، وفقدان الثورة أطول قاعدة أمنة لها، مترافقة مع حالة القلق والارتياب من المشاريع السلمية التي طرحت آنذاك مثل مشروع روجرز، ومشروع ألون. هذا بالإضافة إلى هواجس القيادة الفلسطينية من موقف النظام الأردني على وجه الخصوص من مصادرة الهوية الفلسطينية السياسية، وشخصيته السيادية، من خلال الدخول في ترتيبات مع الإسرائيليين، والأمريكان تمهيدا لإعادة السيادة الأردنيةعلى الضفة مرة ثانية بعدما انسحبت عنها من الضفة عام 1967 (الحوراني، 1980: 33-35).

ولقد دافع الواقعيون عن تلك السياسة الجديدة، حيث رأى أبو إياد بان المرحلية باعتبارها سياسة واقعية، تنطلق بالأخذ بعين الاعتبار موازين القوى وتطور الأحداث، والابتعاد عن الرومانسية الثورية. فمن وجهة نظره أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تشكل ضربة قاسمة للأيديولوجية الصهيونية القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني (خلف، بدون تاريخ نشر: 87-89). حيث تزعمت الجبهة الديمقراطية، انسجاما مع توجهاتها، تبني البرنامج

المرحلي، داخل الساحة الفلسطينية. ففي محاضرة ألقاها نايف حواتمة في جامعة بيروت بتاريخ 1973 دعا إلى إقامة سلطة وطنية فلسطينية تؤكد الوجود المستقل للشعب الفلسطيني، على أي جزء من أرض تنسحب عنه القوات الإسرائيلية. وقال:"أننا نخوض هذا الصراع من أجل انتزاع الوجود الوطني المستقل، على أية أرض يمكن تحريرها.... ولن نسمح بعودتها للملك حسين ولن نسمح بإلحاقها بإسرائيل، لأن هذه السلطة هي التي ستحفظ لشعبنا وجوده المستقل ودوره الخاص في متابعة النضال من اجل انتزاع حقوقه التاريخية (حواتمة، 1974: 507-508).

في المقابل كانت الجبهة الشعبية هي الممثل الأكثر تعبيرا عن منطق وطروحات اتجاه الرفض في الساحة الفلسطينية، بل عارضت بحزم التوجه نحو تبني نهج المرحلية، ناظرة إلى الواقعية والتكتيك والحكمة كما يعبر عنها اتجاه القبول بأنه استسلام مستتر. وقد توصل هذا الاتجاه إلى قناعة مفادها أن حرب تشرين 1973 لم تحدث تغييرا نوعيا في موازين القوى في المنطقة، حيث رأى الأمين العام للجبهة "أن دولة فلسطينية تنجم عن تسوية أمريكية في ظل موازين القوى القائمة لن تكون دولة وطنية، ولن تشكل قاعدة لمواصلة النضال، إنما ستكون دولة تحت رحمة إسرائيل في كل لحظة، بل أن هذه الدولة ستعيش تناقضا بينها وبين الجماهير في الأرض المحتلة والشتات، حتى أن هذه الدولة لن تحل مشاكلهم الحياتية" (حبش، 1975: 12).

وبالرغم من الخلافات بين وجهتي النظر (القبول والرفض)، وكخطوة على طريق صياغة برنامج سياسي مرحلي للثورة الفلسطينية، بادرت الفصائل الثلاث الداعمة لهدف إقامة سلطة وطنية إلى تقديم ورقة عمل إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 16 شباط 1974، متضمنة ثلاثة أهداف مركزية وهي: إجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض عودة هاتين المنطقتين إلى السيطرة الأردنية، وضمان حق الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف في تقرير مصيره والاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على أرضه المحتلة، غير أن اجتماع المجلس المركزي لم يتوصل في حينه إلى نتيجة ملموسة، الأمر الذي اقتضى تشكيل لجنة للحوار أطلق عليها "اللجنة السباعية" ضمت الفصائل الرئيسة لمنظمة التحرير بمن فيهم ممثلو الرفض، إضافة إلى ممثلي الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة. ولقد توصلت اللجنة بعد مناقشات مطولة إلى وضع برنامج توافقي، وهو برنامج التقاط العشر الشهير. لقد جاءت هذه الصيغة التوافقية كما يرى المحللون السياسيون بعد الاتفاق الذي توصل إليه وزير الخارجية الأمريكية كسنجر للفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية، وبعد تصريحات النظام الأردني التي دعا فيها منظمة التحرير إلى المشاركة في مؤتمر جنيف لبحث القضية الفلسطينية شريطة عدم تطرقها إلى موضوع الضفة الغربية ومصيرها (Shean,1976: 3-5).

في ذلك السياق تم طرح البرنامج المرحلي في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني(1974)، بإجماع المشاركين عدا أربعة منهم، بعد مرحلة طويلة من عمر الفكر السياسي الفلسطيني تميزت برفض نهج المرحلية في النضال، وشكل البرنامج المرحلي انعطافة في ذلك الفكر أو كما وصفه الحزب الشيوعي بأنه انتفاضة في الخطاب السياسي الرسمي (حميد، 1975: 247-250؛ غريش، 1983: 35).

على صعيد الخطوات السيادية في البرنامج المرحلي، فقد بدأت قراراته برفض قرار (242) لكونه يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين لا أكثر ولا اقل، وعلى هذا الأساس طالبت م.ت.ف عدم التعاون مع هذا القرار في أي مستوى من مستوياته، بالرغم من أن حدة لهجة الرفض لهذا القرار لم تكن استنكارية كما سبق، من خلال استخدام بعض التعبيرات مثل" طمس حقوق شعبنا". وهذا يعني أنه من الممكن التعامل مع هذا القرار لو أجريت عليه التعديلات اللازمة.

ولقد جاء التحول في الخطاب عبر الدعوة إلى إقامة سلطة الشعب المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية، من خلال كافة الوسائل النضالية وعلى رأسها الكفاح المسلح، حتى تتحين الفرص لتغير موازين القوى، حيث أن البرنامج التكتيكي يكون خطوة أولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي، كما أعلن البرنامج رفضه لأي مشروع ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني، رابطا الخطوات المرحلية بالإستراتيجية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المنصوص عليها في قرارات المجلس الوطني السابقة (حميد، 1975: 247-250).

ويبدو أن تشدد المجلس الوطني في تحديد مواصفات الهدف المرحلي كان متأثرا بحدية المعارضة التي كانت تعارض سياسة المرحلية، وخصوصا تلك التنظيمات التي كانت مدعومة من أطراف عربية مثل العراق وليبيا، اللتين اعتبرتا القبول بالسلطة الوطنية كهدف مرحلي في ظل موازين القوى المتواجدة هو بمثابة القبول بالحل السلمي، وتخلي عن أهداف التحرير (أبرش، 2004: 186).

ولقد هيأ تبني م.ت.ف للبرنامج المرحلي، وتاليا اعتراف الدول العربية بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، مشاركة المنظمة في مناقشات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة عام 1974 لمناقشة قضية فلسطين، حيث ألقى أبوعمار خطابه الشهير في الجمعية العامة للأمم المتحدة[7] (أبوعمار، 1974: 51). وبعد انتهاء المناقشات وافقت الجمعية العامة على قرارين بالنسبة لمنظمة التحرير، فعلى مستوى السيادة أكدت الجمعية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية، بالإضافة إلى حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وديارهم التي شردوا منها. وعلى مستوى البروتوكولات دعت الجمعية العامة م.ت.ف الاشتراك في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب، بالإضافة إلى المشاركة في دورات وأعمال المؤتمرات الدولية المختلفة (غازي، 1988: 165).

أدت هذه الانتصارات السياسية التي قادتها منظمة التحرير إلى صوغ نفسها ضمن إطار دولاني، لا بالنسبة إلى البنية المؤسساتية فحسب، بل بالنسبة للأهداف والبرامج السياسية أيضا وعبر ترجمة المبادئ والأهداف الثابتة إلى برامج تلائم المرحلة من خلال وضع بناء السلطة في طليعة اهتمامها.وكما يعلق زهير محسن أمين عام

---

7 – خاطب أبو عمار الأعضاء قائلا "أتوجه إليكم بان تمكنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس كيانه المستقل على أرضه، لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية الثائر فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي "

العاصفة على هذا الشكل الدولاني "بان أي حركة ثورية لا بد لها أن تسعى إلى إنشاء السلطة، وإلا فهي نوع من العبث، ذلك أن السلطة ليست ذات الشر الذي يلوث الثوار أو يأثمون بمجرد التفكير فيها، ولا تكون أي ثورة جديرة بهذا الاسم إذا لم يكن هدفها إنشاء السلطة الوطنية والتي تستطيع أن تتابع أهداف الثورة عبر استخدام أدوات الحكم والسلطة" (محسن، 1975: 12).

إلا أن هذه السياسة الدولانية لمنظمة التحرير زادت من حالة الاحتدام بين موقفي القبول والرفض في ذروة الحديث عن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، أو حكومة في المنفى (صايغ، 2003: 485؛ الغندور، 1988: 167؛ الشريف، 1995: 250)، وخصوصا بعدما دعت الجبهة الديمقراطية إلى تشكيل تلك الحكومة لتمثل فيها كافة القوى السياسية والوطنية والشعبية بلا تمييز، والتي ساهمت وتساهم في الكفاح الوطني المعادي للإمبريالية، وستضع حدا لكل مناورات التطاول على قرارات الرباط، و دعت الجبهة الديمقراطية إلى مشاركة فلسطينية في عملية السلام القادمة، وفي رأيها أن حرب تشرين الأول عام 1973 أحدثت تكافؤا نسبيا مع إسرائيل وأتاحت قاعدة لمزيد من النضال من اجل إجبار العدو على الانسحاب من الأراضي العربية، وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال الوطني في إطار دولة مستقلة ذات سيادة (حواتمة، 1976: 23 ؛ Agha,1976: 7).

ومن جهتها سارعت تنظيمات الرفض إلى معارضة الاتجاه السائد، حيث بررت الجبهة الشعبية القيادة العامة رفضها لمفاوضات السلام، لأنها ستضمن مفاوضات مباشرة مع إسرائيل واعترافا بالدولة الصهيونية، وستكون نتيجتها دويلة مسخ (جبهة التحرير، 1975: 43-49). وانتقد جورج حبش ساخرا من تصريحات المرحليين وقال بلهجة لاذعة "يقولون نحن لا نقبل المفاوضات المباشرة، ولكننا سنجلس مع إسرائيل في غرفة واحدة، إن جماهيرنا لم تكن غبية حتى تقبل هذا الكلام" (حبش، 1975: 21).ولكن القابلين للمرحلية استغلوا التعقيدات العملية السياسية داخل المنظمة وخصوصا في ظل الحرب الأهلية اللبنانية، وضعف جبهة الرفض المتوالية مع الضغوطات من قبل الدول العربية والاتحاد السوفيتي، مما حدا م.ت.ف، ممثلة بفردانية فتح، بالأعداد لدورة المجلس الوطني لاستغلال هذا التغيير لدعم الاتجاه الدبلوماسي (بقرداوني، 1991: 136؛ نوفل، 2006: 79-101).

وبالفعل انعقدت الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني في مارس 1977، والتي طرحت في إعلانها السياسي برنامجا من 15 نقطة، بادئة ذلك برفضها لقرار مجلس الأمن 242، باعتباره يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، ومكرسة نفس الشعارات التي طرحتها الدورة الثانية عشر من مواصلة للكفاح المسلح ورفض مشاريع التسوية، وتأكيدها على الطابع الوحدوي بين فصائل المنظمة. أما على صعيد الدولة والسيادة فقد جاء البيان السياسي معلنا تخليه عن صيغة "السلطة المقاتلة" في الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني، ويعني التخلي عن "صفة المقاتلة" تنازل عن الخيار الإستراتيجي، وبدء ترجيح الخيار الدبلوماسي على العسكري في النضال (م.ت.ف، 1987: 386-387).

ومن هنا أتاح برنامج النقاط الخمسة عشر، من خلال تخليه عن صفة السلطة المقاتلة، أمام المنظمة للقيام بخطوات دبلوماسية، وفتح حوار مباشر مع حكومات أوروبا الغربية، طمعا بالدخول بعلاقات مباشرة مع الولايات المتحدة، بغية تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصا في ظل زخم الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة ممثلة بزيارات كسنجر المكوكية. ولقد زادت أمال منظمة التحرير نحو ذلك بعد مجيء كارتر إلى الرئاسة وتصريحاته بخصوص إعادة وطن اللاجئين الفلسطينيين (كوانت، 2002: 259).

إن قرارات الدورة الثالثة عشرة والمتعلقة بالسلطة الوطنية على وجه التحديد أفرزت على الساحة الفلسطينية حالة من الاستقطاب السياسي والعقائدي، من خلال تفاقم النزاعات التنظيمية بين الفصائل وفي داخل كل منها. لقد ظهرت معالم ذلك الاستقطاب والفرز السياسي من خلال إعادة الوزن إلى قوى الرفض، حيث تحالفت الجبهة الديمقراطية صاحبة البرنامج المرحلي مع قوى الرفض الرئيسية، منتقدة بذلك سياسة القابلين بذلك في الارتداد السياسي والنزوع نحو القبول بالمشاريع التصفوية المطروحة حيث انتقدت الجبهة الديمقراطية هذه الأطراف قائلة:"باستعداد بعض القوى البرجوازية الفلسطينية والتي تتربع على رأس السلطة السياسية في الارتداد السياسي المرتبط بشكل مباشر مع مخططات التسوية الأمريكية التصفوية " (صايغ، 2003: 614). وصرح جورج حبش بأن كل أطراف التسوية مسئولة عن مبادرة السادات الخيانية، معتبرا أن هذه الأطراف، قد مهدت لخطوة الرئيس المصري، من خلال استرسالها في خداع الجماهير بأوهام التسوية، ودعا قيادة م.ت.ف التي راهنت على التسوية إلى إعادة النظر في مخططاتها ومراهنتها على التسوية الاستسلامية (الشريف، 1995: 271).

وفي خضم الهالة التي أحدثها خروج اكبر دولة عربية من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، كان الوضع الميداني في جنوب لبنان محتدما، حيث قامت قوات الأمن الإسرائيلية باجتياح جنوب لبنان في آذار مارس 1978. ومما لاشك فيه أن ذلك الاجتياح قد أسهم في قلب موازين القوى في المنطقة، وغير بصورة حسية الميزان السياسي والاستراتيجي في البلاد كلها في ظل امتناع السورين عن مقاومة الإسرائيليين وفي ظل تغير المزاج العام الذي أحدثه الغزو الإسرائيلي في الجسم السياسي اللبناني، وخصوصا بعد تصريحات التحالف اليميني المسيحي إلى إلغاء اتفاقية القاهرة المعقودة بين الحكومة اللبنانية وم.ت.ف[8].

وعلى الصعيد الفلسطيني أدى قبول م.ت.ف بقرار مجلس الأمن(452)، الداعي إلى وقف إطلاق النار مع إسرائيل، إلى معارضة من جانب بعض الفئات داخل حركة فتح، وخصوصا جماعة أبو نضال التي حاولت نسف قرار وقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة، ولكن قادة فتح تمكنوا من إجهاض محاولة البنا لتفجير الجبهة جنوب لبنان(كوبان، 1984: 159).

---

8 - لقد كان إحدى الأسباب التي بررها الاحتلال الإسرائيلي بهجومه على الجنوب اللبناني، هو دحر المقاومة وخصوصا بعد العملية التي قامت بها الفدائية دلال المغربي في شمال (فلسطين المحتلة)، وأدت إلى مقتل 37 إسرائيليا.

على صعيد التنظيمات السياسية الفاعلة آنذاك، فقد شهد المشهد السياسي الفلسطيني حالة من الارتباك على صعيد الإجماع الوطني نتيجة للتباينات التي خلفتها الأحداث السياسية بعد 1978 بين مؤيد مبطن لخطوات السادات ومستنكر لتلك الخطوات. ولقد زاد من حدة ألازمة عدة أمور من ضمنها: أولا حالة التقارب التي حصلت بين قيادة م.ت.ف والنظام الأردني. وثانيا زيادة الفتور السياسي لدى الأطراف الإقليمية والدولية والذي انعكس في سلبية الأوروبيين الموالين للعرب وخصوصا حول ردود فعلهم حول الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني. والعامل الثالث هو تأثير السياسات الأمريكية والإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والتي أدت إلى تهميش مطالبهم الوطنية، إذ لم يتم تجاهلها تماما، بل الإضرار بالسلطة السياسية والسيادية لمنظمة التحرير. كل ذلك إضافة إلى العامل اللبناني وتراكماته، مما كان لتلك المتغيرات المساهمة في تعقيد وضع البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية (شاهين، 1878: 41-43؛ Brynen,1989: 53-58).

وبالرغم من حالة الاستقطاب واللاوحدة التي عايشتها التنظيمات، بين مؤيد للسلطة الوطنية وغير مؤيد لها، جاءت الدورة الرابعة عشر عام 1979 مؤكدة على تلك الوحدة بعد سنوات من الاحتدام داخل صفوف م.ت.ف، ولقد جاءت هذه الوحدة بعد ونتيجة تردي الوضع الميداني المتمثل بالاجتياح الإسرائيلية على جنوب لبنان، حيث وضعت تلك الدورة قاسما مشتركا بين قوى الرفض والقبول على مستوى أهداف النضال الفلسطيني حيث انطلقت من الميثاق الوطني ووثيقة طرابلس، وربطت الاستراتيجي بالمرحلي عبر توكيد حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني دون قيد أو شرط. وبموازاة هذا القرار، جددت الدورة رفضها الاتفاقيات والتسويات التي لا تقترب، أو تنتقص، من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في وطنه، وبشكل خاص رفض القرار 242 الذي يكرس الاستعمار الاستيطاني للأرض المحتلة (م.ت.ف، 1979: 87-88). إن سياسة الوفاق التي جسدتها الدورة الرابعة عشرة، جاءت بعد توقيع السادات اتفاقية السلام في منتجع كامب ديفيد وخصوصا في ظل التشدد الأمريكي والإسرائيلي في تسوية القضية الفلسطينية، فالعودة إلى رحم القاعدة الوطنية الثابتة، هي الأساس في ظل حالة الانسداد السياسي.

وبالترامي مع هذه الحالة التوافقية فقد شهدت ساحة الصراع في جنوب لبنان مزيدا من الاستنزاف مع القوات الإسرائيلية مدعوما من السوفييت وسوريا وليبيا بغية التشويش على تقدم المفاوضات المصرية الأمريكية الإسرائيلية بشان الحكم الذاتي في فلسطين بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.وكرد فعل على ذلك قامت قوات الأمن الإسرائيلية بالإغارة على مواقع المقاومة في الجنوب، وبعد أسبوع من الاقتتال انضج المبعوث الأمريكي فيلب حبيب، اتفاقا لوقف إطلاق النار بتاريخ 1981/7/24 بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن هذه المواجهات الاستنزافية مع الإسرائيليين استفزت القيادة الإسرائيلية، ونبهتها إلى المخاطر الكبيرة التي تنتظرها من الجبهة اللبنانية(شاهين، 1978: 41-43)، ولذا بدأت تفكر بتصفية وجود م.ت.ف في جنوب لبنان. وعلى كل حال فان

م.ت.ف كانت واثقة من أن اتفاق فيلب حبيب ليس سوى هدنة، وان هذه الهدنة مؤقتة ولن تدوم طويلا، و أن الاشتباك القادم سيقع في صيغة هجوم بري يصفي البنية التحتية للثورة الفلسطينية في لبنان (الحوت، 1984: 43).

وبالفعل بدا يظهر بأن شن الهجوم الإسرائيلي لم يعد سوى مسألة وقت، وأن الحكومة الإسرائيلية باتت تنتظر الذريعة الكفيلة لتبرر هجومها دوليا، وفي الثالث من حزيران 1982 وجدت الحكومة الإسرائيلية ضالتها، بعد محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، وشنت هجوما بالطائرات على عدة مواقع فلسطينية، و في منطقة بيروت، أطلق عليها الجيش الإسرائيلي "سلامة الجليل". وبعد ثلاثة شهور من المقاومة وحصار بيروت، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، يقضي بخروج م.ت.ف من بيروت. وهكذا، فقدت الثورة الفلسطينية ثاني قاعدة أمنة، بعد أن كانت توفر لها حرية التحرك ضمن قرارها المستقل، وأصبحت أكثر من السابق عرضة لضغوطات المحاور الإقليمية والدولية المختلفة (حواتمة، 1983: 134).ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل اثر رحيل المنظمة من بيروت على فكرة تطور الدولة وصورتها، هذا ما ستتناوله الدراسة في الجزء الخاص بالخروج من بيروت.

2.4 الخروج من بيروت إنتاج معالم دولانية بدون فضاء لتلك المعالم.

لقد شكل الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، أهم المحطات في الصراع العربي الإسرائيلي.فقد وضع الغزو الثورة ومجمل حركة النضال أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة، فبرحيلها عن لبنان تلقت م.ت.ف، ضربة قاسية أفقدها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال. وعدا عن الخسائر المادية والبشرية التي خلفتها الحرب فقد كشفت عن وهن الأنظمة العربية وجماهيرها في درء ذلك الهجوم. بل تعمدت تلك الأنظمة تأجيل عقد القمة العربية خشية أن يكون ذلك الموضوع على صدارة برامجها، وبالتالي اتخاذ تلك الأنظمة موقف يتلاءم مع الهالة التي أوقعتها تلك الحرب. من جهة أخرى كشف الغزو الإسرائيلي هشاشة التعويل على السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل بل كانت الحرب بمباركة أمريكية محضة، الأمر الذي جعل المنظمة عرضة أكثر من السابق للضغوطات الإقليمية والدولية المختلفة بفقدانها ورقة الكفاح المسلح التي كانت قيادة م.ت.ف تستثمرها في أي جهد يرمي التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي(حواتمة، 1983: 42؛ Bryen,1989: 55-57).

ولقد بدأت معالم تهميش م.ت.ف من اليوم الذي خرجت فيه الثورة الفلسطينية من بيروت، حيث أطلق الرئيس الأمريكي ريغان مبادرته السياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، مستثمرا بذلك نتائج الغزو الإسرائيلي للبناني باتجاه إعادة الزخم للخيار الأردني على أساس حكم ذاتي هزيل، يهمش المنظمة وقيادتها على أن لا تكون فاعلا أساسيا في التسوية (كوانت، 2002:464).

وبعد أسبوع من مبادرة ريغان سارع الاتحاد السوفيتي سابقا وعلى لسان (ليونيد بريجنيف)إلى طرح مبادرة جديدة لتسوية النزاع في الشرق الأوسط عرفت باسمه(الحسن، 1986: 23)، ولقد لاقت هذه المبادرة ترحيبا من قبل المنظمة والدول العربية. وبعد طرح مبادرتي ريغان وبريجنيف بوقت قصير، استأنفت القمة العربية أعمالها في

مدينة فاس، حيث تم تجديد اقتراح الأمير فهد لحل الصراع العربي الإسرائيلي، مضيفة عليها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. كما أضافت عليها بندا جديدا وهو مسؤولية مجلس الأمن الدولي لتنفيذ المبادئ السلمية المقترحة(جامعة الدول العربية، قمة الحد الأدنى، 1983: 113-123)، وبعد أسبوع من القمة عاود الرئيس السوفيتي بريجنيف طرح مبادرته لحل الصراع، مشددا على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وكالعادة أثارت تلك المبادرات مواقف متباينة بين جبهتي القبول والرفض، وخصوصا بعد تصريحات أبو عمار أن مبادرة ريغان فيها بعض الايجابيات ويمكن البناء عليها، والتي صاحبها زيارته إلى الأردن، وتمخض عنها لجنة مشتركة أردنية فلسطينية، تبنت تجديد شكل العلاقة بين الجانبين، وعن الاتفاق الأولي على مبدأ إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية (الشريف، 1986: 25).

وفي ذلك السياق عقدت دورة المجلس الوطني السادسة عشرة في الجزائر في شباط 1983، وهي أول دورة تعقد بعد الخروج من لبنان، حيث كان هدف الدورة تحديد قواسم مشتركة بين الفصائل والتنظيمات داخل م.ت.ف بعد الخروج من لبنان. وعلى صعيد المشاريع التسووية فقد تبنت الدورة المشروع العربي للسلام الذي انبثق عن قمة فاس واعتبرته الحد الأدنى للتحرك السياسي المشترك الذي يجب أن يتكامل مع الخيار العسكري، وأعلنت ترحيبها بمشروع بريجنيف، رافضة مبادرة ريغان معتبرة أن هذه المبادرة ليست أساسا صالحا لحل عادل للقضية الفلسطينية لأن مضمونها يتنكر لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويتنكر لمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية (م.ت.ف، 1987: 400-405).

وعلى الصعيد الميداني لقد خلفت رواسب تقارب، قيادة م.ت.ف مع الأردن، وتعاطيها مع الحلول السلمية، بل تبنيها لمشاريع كانت مرفوضة من قبل، مثل مشروع الأمير فهد ومبادرة بريجنيف، وقرار أبوعمار إعادة بعض الترتيبات في الأطر العسكرية داخل الحركة، خلقت بوادر الانشقاق بين يساري ويميني، وخصوصا داخل اطر حركة فتح. والجدير بذكره، أن بوادر ذلك الانشقاق ليست هذه المحددات الآنفة الذكر، بل أن هذه الخلافات بدأت بالبروز من اليوم الذي تبنت فيه الحركة الوطنية نهج المرحلية في النضال. وبالفعل حدث الانشقاق بين صفوف حركة فتح والذي تبناه أبو موسى ردا على انحراف م.ت.ف عن مسار البرنامج السياسي والتنظيمي للمنظمة، وعن روح الميثاق الوطني. ولقد تمظهرت معالم الانشقاق من خلال الاقتتال الداخلي بين الموالين والمتمردين في مدينة طرابلس وغيرها من المدن والأحياء، حيث اتهمت قيادة م.ت.ف سوريا بدعم المنشقين. وعلى اثر تلك الاتهامات اتخذت سوريا قرارا بإبعاد رئيس م.ت.ف من سوريا (Kalidi,1985:91-95؛ بلقزيز، 1986: 93).

ولرأب الصدع بين الفرقاء، طرحت الجبهتان الديمقراطية والشعبية برنامج الوحدة والإصلاح داخل حركة فتح وداخل م.ت.ف بشكل عام.إلا أن هذه الفكرة لم تر النور بسبب الزيارة التي قام بها أبوعمار إلى مصر ولقاء

الرئيس المصري مبارك بعد توتر العلاقة مع سوريا، حيث أضاف هذا التطور بالإضافة إلى حالة الغليان التي كانت تعيشها حالة الوفاق الوطني، هزة كبيرة داخل الفصائل المنطوية تحت ألوية المنظمة، أدت إلى فرز ثلاثة تيارات متباينة: الأول كالعادة جبهة الرفض الممثلة بالجبهة الشعبية والجبهة الشعبية القيادة العامة وانطوت تحتها فتح الانتفاضة بقيادة أبوموسى، وعدد من الشخصيات المستقلة وعلى رأسهم رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، وشكلت ما يسمى التحالف الوطني. أما التيار الثاني فضم الجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية والحزب الشيوعي، وكانت ردود فعله اقل حدة من التيار الأول. وتمثل التيار الثالث بقيادة م.ت.ف والتي رأت بإعادة فتح العلاقات مع مصر والتقارب الأردني الفلسطيني ليس انحرافا بقدر ما يصب في مصلحة العمل الوطني(الشريف، 1995: 325-330).

وفي محاولة لمحاصرة خط الانحراف الذي دشنته قيادة م.ت.ف تم الإعلان الرسمي في عدن عن قمة تعقد لذلك الشأن، بمباركة كل من اليمن والجزائر، لحماية وحدة م.ت.ف، وصيانة خطها الوطني، حيث باشرت أطراف التحالف الوطني الممثلة بقوى اليسار (الشعبية، والديمقراطية، والحزب الشيوعي، وجبهة النضال) مع التحالف الوطني الذي أعلن عن مشروعه في أيار 1984. معلنين بعض الخطوات الوحدوية من ضمنها شجب الاقتتال الداخلي، التنديد بزيارة رئيس اللجنة التنفيذية إلى القاهرة، معتبرين تلك الزيارة خروجا عن مقررات المجلس الوطني. بالإضافة إلى ذلك، وضع الاتفاق عددا من المقترحات لإصلاح هياكل م.ت.ف من خلال الحد من النزعة الفردانية والفئوية، وتعزيز القيادة الجماعية وضمان مشاركة الفصائل والقوى المعترف بها في عضوية اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى وضع حد لحالة البقرطة التي تعيشها م.ت.ف (صايغ، 2003: 525).

وفي ذلك السياق التأم المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشرة عام 1984 في ظل تهشم الوحدة الوطنية، حيث قاطعت قوى التحالف الوطني هذه الدورة، وسط مناداة رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم ألا يعقد المجلس حتى يتم التفاهم بين التنظيمات الفلسطينية، وحذر من أن تحييد المعارضة من الممكن أن يؤدي إلى انقسام في بنيان منظمة التحرير (م.ت.ف، وثائق فلسطينية مائتان وثمانون وثيقة مختارة، 1987: 405-407).

وفي وسط عدم رضا المعارضة على التقارب الأردني الفلسطيني عقدت المنظمة المجلس الوطني في عمان، في تشرين الثاني1984 بحضور 257 عضوا من مجموع الأعضاء البالغ عددهم 374، وبذلك ضمنت القيادة النصاب القانوني للمجلس، في ظل تشكيلة ذات لون واحد مكونة من قيادات فتح والموالين لهم(م.ت.ف، ، 1987: 405-407). ولقد زاد من حساسية الموقف، افتتاح الملك حسين لتلك الدورة ومن خلال خطابة الذي دعا فيه أعضاء المجلس الوطني الحاضرين إلى تبني قرار مجلس الأمن 242، على أساس القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام، على قاعدة مؤتمر دولي للسلام تحضره م.ت.ف، ولكنه تحاشى ذكر الوفد المشترك أو الاتحاد الكونفدرالي المستقبلي، معلنا "إذا قرر المجلس الوطني السير على انفراد من دون الأردن، فإننا نقول لكم على بركة الله، ونحن معكم، فالقرار في نهاية الأمر لكم" (خطاب الملك حسين، 1984: 111).

وبفعل مرونة الخطاب السياسي الذي ألقاه الملك حسين، اختتم المجلس الوطني اجتماعاته في 29 تشرين 1984 بدعوة عامة إلى محاورة وتنسيق مستمرين مع الأردن، وجدد المجلس دعمه لإقامة اتحاد كونفدرالي في النهاية بين دولة فلسطين المستقلة وبين المملكة الأردنية، وكما أقر المجلس الوطني اعتماد إستراتجية دبلوماسية تعتمد على جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، ولكن امتنع عن ذكر القبول بالقرار 242 تحديدا (م.ت.ف، 1987: 408). وكخطوة متقدمة على صعيد التنسيق الأردني الفلسطيني، والذي سبق أن دعت إليه الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني تم التوصل إلى صيغة تحرك مشترك، عرفت باتفاق عمان، وكان أهم ما تضمنته تلك الصيغة موافقة م.ت.ف بشكل غير مباشرة على قرار مجلس الأمن 242، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية وطرح الاتفاق خمسة مبادئ أساسية وهي:

1- الأرض مقابل السلام كما وردت في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن (242، 383) حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن الإطار الكونفدرالي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

2- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

3- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

5- على هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك (الحسن، 1985: 27).

ويرى الباحثون أن قيادة منظمة التحرير قد عولت كثيرا على اتفاق عمان لفتح باب الحوار بينها وبين الإدارة الأمريكية، خصوصا بعد الاعتراف الضمني من قبل قيادة م.ت.ف بالقرار 242، بل أكثر من ذاك خلال المشاركة في مؤتمر سلام، لم تكن المنظمة صاحبة القرار فيه، بل سيكون ذلك من خلال المشاركة مع وفد أردني. وهذه سابقة في التنازل عن القرار المستقل الذي اتخذته منظمة التحرير منذ انطلاق الكفاح المسلح، بل أن فصائل منظمة التحرير قد خاضت معارك دامية للحفاظ على وحدانية القرار، ولكن الرياح لا تجري كما تشتهي السفن، فسياسة الانفتاح التي اتخذتها اللجنة التنفيذية نحو الولايات المتحدة لم يغير شيئا من الموقف الأمريكي، حيث رفضت الإدارة الأمريكية مشاركة منظمة التحرير في جهود التسوية حتى مع وفد مشترك أردني فلسطيني، ورفضت حق تقرير المصير حتى تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، والإقرار بقرار مجلس الأمن 242. وإدانة العمليات المسلحة وبالتالي نعتها بالإرهاب (كوانت، 2002: 470-480). وفي ذلك السياق جمد الأردن اتفاق عمان بحجة أن م.ت.ف لم تقبل بالقرار242. ولكن في الواقع أن قيادة المنظمة قد أعلنت بطريقة سرية ومبطنة قبولها بشروط الإدارة الأمريكية مقابل فتح الحوار معها. وبإلغاء الأردن الاتفاق أسدل الستار عليه(صايغ، 2003: 820-824).

لقد أثار التقارب الأردني الفلسطيني ومن ثم اتفاق عمان ردة فعل عنيفة تجاه ذلك التنسيق، حيث وصفته بعض التنظيمات مثل الجبهة الديمقراطية بأنه ردة مأساوية نحو مشروع ريغان، ووصفته جبهة الإنقاذ الوطني التي تشكلت في 25 آذار 985، بأنه انخراط في مشروع الحل الأمريكي الاستسلامي، و دعت رسميا إلى إلغائه(الشريف، 1995: 354)، ومن جهة أخرى قوبل تجميد اتفاق عمان بارتياح من قبل المنظمات والفصائل الفلسطينية. فقد مهد التجميد لتقارب وحدوي بين الفصائل، نتيجة تضافر وساطة جزائرية. وبالفعل عقدت الفصائل الرئيسية (فتح، والجبهة الشعبية والديمقراطية)اجتماعا في براغ اقترحت فيه عددا من الأسس لاستعادة الوحدة بين الفصائل من ضمنها رفض الحلول المستفردة والجزئية، والمشاريع التصفوية مثل مشروع ريغان، والحكم الذاتي، والتقاسم الوظيفي، ورفض القرار 242، وضرورة إلغاء اتفاق عمان بشكل رسمي(الشريف، 1995: 413).

ومن هنا مهدت القواسم المشتركة للفصائل على اثر اجتماع براغ لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشر في الجزائر في نيسان 1987، معيدة إلى أحضان المنظمة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، حيث تمخضت الدورة عن رفضها للقرار242، واتفاقية كامب ديفيد والمشاريع التي طرحت في تلك الفترة (م.ت.ف، 1987: 413).

ومن هنا شهدت الساحة الفلسطينية بعد رحيل منظمة التحرير عن بيروت ما أصبح يعرف بأزمة العمل الوطني، التي تجسدت معالمها في خيارين: خيار يحاول أن يقود منظمة التحرير بطريقة دولانية من خلال التعاطي مع المتغيرات الإقليمية والدولية وما ينبثق عنها من مبادرات لحل القضية الفلسطينية. في حين كان الخيار الثاني الرافض للانسياق وراء تلك المبادرات معتبرها انحرافا عن الهدف الرئيسي من خلال التساوق والتهافت نحو مشاريع التسوية المختلفة (علوش، 1985: 7-15).

وظلت هذه الحالة الثنائية المريبة، والتي أضرت بالنضال الفلسطيني صوب الانعتاق، حتى الحالة الابتكارية التي ابتدعها الداخل من خلال انتفاضته الشعبية. فلم تمض سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني عام 1987، حتى بدأت المفاجأة بانطلاق شرارة الانتفاضة الأولى في شهر كانون الأول لعام 1987 في المناطق الفلسطينية معلنة انتهاء حالة التيه الفلسطيني، بل أنها فعلت فعلها على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية.

فعلى الصعيد الدبلوماسي، كسرت الانتفاضة حالة الجمود السياسي في المنطقة حول تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال طرح المبادرات الخاصة بذلك، فبادرت الإدارة الأمريكية في شباط 1988 بطرح مبادرة سلمية تقدم بها وزير خارجيتها (جورج شولتز)، بهدف إقامة سلام شامل في الشرق الأوسط يتضمن لكل دول المنطقة الحقوق المشروعة، ودعت إلى إجراء مفاوضات مع إسرائيل والدول العربية، وتشكيل وفد فلسطيني أردني للتفاوض مع إسرائيل تمهيدا لعقد مؤتمر دولي بمشاركة أطراف الصراع، والدول الدائمة العضوية على أساس القرار(242)، إلا أن هذه المبادرة قوبلت برفض فلسطيني وإسرائيلي على حد سواء (Nakhleh,1989:8-1 ;Tessler,1990:46-49).

وفي ذلك السياق انعقدت القمة العربية الطارئة تحت ضغط الانتفاضة مؤكدة التزامها بقرارات مؤتمرات القمم العربية، وخاصة قرارات قمة فاس لعام 1984، حول مشروع الحد الأدنى للسلام، ورافضة بطريقة غير مباشر مبادرة شولتز (الشريف، 1995: 365).

ولم تمض سوى أسابيع قليلة على انتهاء أعمال القمة العربية الطارئة في الجزائر، حتى أقدم الأردن على خطوة نوعية تمثلت بإعلانه في تموز 1988 عن فك الارتباط مع الضفة الغربية (الملك حسين، 1988: 142). ويرى الباحثون أن قرار الأردن المفاجئ جاء في سياق إحراج منظمة التحرير حول قدرتها على إدارة الأمور في الضفة، ولقد خلف تخلي الأردن رسميا عن الضفة الغربية تحديا سياسيا أمام م.ت.ف، التي سارعت بدورها فور صدور القرار إلى إعلان مسؤوليتها عن الضفة بتكفلها بالترتيبات الإدارية والسياسية، وبذلك فتح إعلان فك الارتباط باب الحوارات والمناقشات حول طبيعة الخطوات التي يقتضي على المنظمة إتباعها، لتجسيد فكرة السيادة على الضفة والقطاع.

وتباينت الرؤى حول المبادرة السياسية في اتخاذ خطوات تتسم بالوضوح. طرح الحزب الشيوعي فكرة القبول بالقرار (242) بعد ربطه بحق تقرير المصير، في حين رأت الجبهة الشعبية في طرح الحزب الشيوعي تجاوزا لمقررات المجلس الوطني وقرارات الدورة الثامنة عشر الوحدوية. و طرحت حركة فتح على لسان أبو إياد ضرورة الإعلان عن قيام دولة فلسطينية بمبادرة سياسية تشمل الاعتراف بصيغة ما بالقرارين (242 و338)، وقال "قبل الانتفاضة كان لدينا برنامج مرحلي صار عمره 14 سنة، ولم نفكر من قبل في تعديله أو تطويره أو طرح أي مبادرة سياسية، والانتفاضة تدفعنا الآن للتفكير في هذا الموضوع الكبير، فعلينا أن نفكر بالخروج من الجمود والتحرك باتجاه الدولة، فالدولة لن تأتينا من السماء والرفض المطلق لها يخدم الأعداء" (نوفل، 2000: 368؛ Segal,1989:27).

وعلى خلفية هذه الحوارات تم افتتاح الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني في منتصف تشرين الثاني 1988، والتي كانت الحوارات الفلسطينية قبل انعقادها قد تمخضت عن اتفاق مبدئي على إعلان الاستقلال. ويرفع لواءه المرحليون التقليديون، وبالفعل تمخضت الدورة عن برنامج الاستقلال وإعلان قيام دولة فلسطين، وتبنت الدورة قرارا بتشكيل حكومة مؤقتة على أن تشكل من القيادات والشخصيات ذات الكفاءات من الداخل والخارج، على أساس التعددية. ولقد تضمن إعلان الاستقلال الموافقة على قرار التقسيم، وعلى قرار مجلس الأمن (242) واعتراف ضمني بإسرائيل(70)، وسط تباين في وجهة النظر، فاعتبر الحزب الشيوعي أن مقررات الدورة قد أعلنت انتفاضة في ميدان الفكر الفلسطيني، في حين أكدت الجبهة الشعبية على لسان أمينها جورج حبش أنها ارتكبت خطا لقبولها قراري مجلس الأمن(242 و338) (نوفل، 2000: 170).

وبغض النظر عن هذه التباينات، فقد مهد إعلان الاستقلال إلى خطاب أبوعمار في الأمم المتحدة الذي ألقاه في صيف 1989، حيث قدم أبوعمار مبادرة سياسية دعت إلى عقد مؤتمر للسلام، تحت إشراف الأمم المتحدة، مؤكدا على

استعداد المنظمة الوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع، وعاد وأكد قبول المنظمة بالقرار 242، [9] (أبوعمار، 1990: 139-153).

وبناء على تحقيق الشروط التي طالما حثت الولايات المتحدة م.ت.ف على قبولها، طالبت المنظمة بفتح الحوار مع الإدارة الأمريكية من خلال القبول بإسرائيل والقرار(242). ففتحت الإدارة الأمريكية باب الحوار مع المنظمة بصورة رسمية بطريقة مشروطة تتطلب المزيد من التنازلات لصالح إسرائيل، بخاصة الموافقة على مبادرة الحكومة الإسرائيلية إجراء انتخابات في المناطق المحتلة حول الحكم الذاتي(كوانت، 2002: 507)، في حين طالب وفد المنظمة الإدارة الأمريكية بتحديد تصوراتها بخصوص الانتخابات وعلاقتها بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. وعلى نفس الخط تقدم الرئيس مبارك بمبادرته المكونة من 10 نقاط حول كيفية إجراء انتخابات في المناطق المحتلة (مبادرة مبارك، 1989: 117)، والتي أعقبها دعوة وزير الخارجية الأمريكية إلى عقد لقاء بين وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وإسرائيل، ترتيبا لإجراء حوار فلسطيني إسرائيلي مشترك، نتيجة لتلك التطورات دفع المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه إلى تقديم عدد من الأسس الكفيلة لتحقيق الحل العادل، ومن ضمنها وحدانية مشاركة المنظمة، والحق في تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض، وشدد على أن تكون المفاوضات بدون شروط مسبقة، وان يحضر اللقاء وفود الدول الخمسة عشر دائمة العضوية، وكذلك ممثلو الأطراف المعنية بالصراع، إلا أن وزير الخارجية الأمريكية طالب أن يكون المشاركون في الوفد الفلسطيني من فلسطينيي الداخل المقيمين في الأرضي المحتلة (م.ت.ف، 1989: 144-146).

في ظل ذلك الزخم احتل العراق الكويت في عام 1990، حيث وضع ذلك القضية الفلسطينية على مفترق طرق نتيجة هذا الغزو.فقطعت الولايات المتحدة حوارها مع منظمة التحرير، ووصلت إلى سدة الحكم حكومة يمينية متشددة، في ظل تزايد الهجرة المتصاعدة من الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية وإثيوبيا، أفقدت الفلسطينيين السلاح الديمغرافي الذي كانوا يعولون عليه. وأوصلت حرب الخليج الأمن القومي العربي إلى حالة يرثى لها، مما كان لإفرازات الحرب انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية برمتها، وعلى حركته السياسية.

مع انتهاء كل حرب أو أزمة، كما هو معرف، تبدأ المبادرات بالظهور على الساحة، حيث بادرت الإدارة الأمريكية على لسان الرئيس جورج بوش بطرح مبادرته السياسية حول الشرق الأوسط، بل حول رؤيتها للنظام السياسي محددا فيها توجهات السياسة الأمريكية على النحو التالي:

1- العمل على إنشاء ترتيبات أمنية في المنطقة.

---

9 - قبل ابتكار فكرة الدولة عبر إعلان الاستقلال كانت هنالك بعض المشاريع التي طرحت فلسطينيا، وخاصة لدى الأكاديميين،انظر دراسة وليد الخالدي التي بعنوان:

Waliad,Khalide,1978,,Thinking the unthinkable: a sovereign Palestinian state, vol, 56, no.4, pp694-714.

2- العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- العمل على إقامة السلام العادل على قاعدة قراري مجلس الأمن (242 و383).

4- تنشيط النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط من اجل السلام والتقدم(بوش، 1991: 185-186).

وخلال أيام من خطاب الرئيس بوش توجه وزير خارجيته جيمس بيكر إلى الشرق الأوسط وأجرى بيكر 8 جولات زار خلالها كلا من الرياض و دمشق و القاهرة وإسرائيل، وأسفرت تلك الجولات عن موافقة كل الأطراف بالمشاركة في مؤتمر السلام(كوانت، 2002:507-509).

ومع قرب عقد مؤتمر السلام، انعقدت الدورة العشرون للمجلس الوطني في الجزائر في أيلول 1991، لبحث أسس المشاركة في مؤتمر السلام، حيث أصدرت الدورة مجموعة من الأسس لتلك المشاركة ومن ضمنها:-

1- استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية.

2- تأكيد اعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأرض المحتلة.

3- وقف الاستيطان.

4- حق المنظمة بتشكيل الوفد الفلسطيني من داخل الوطن وخارجه(م.ت.ف، 1991: 144-146).

وكما هو واضح فإن ضعف الموقف الفلسطيني وصل إلى مستوى عدم قدرته اختيار وفده المستقل للمشاركة في مؤتمر السلام، حيث رفضت إسرائيل على لسان شامير أن يكون أحد من القدس أومن خارج المناطق المحتلة على قائمة الوفد المشترك.الولايات المتحدة رأت أن تراجع منظمة التحرير أمر مرغوب فيه ليس لأن الحكومة الإسرائيلية كانت تعترض على اشتراك المنظمة في المباحثات، ولكن لأن الفكرة الشائعة في واشنطن كانت أن الفلسطينيين في المناطق المحتلة أكثر اعتدالا من المقيمين في الخارج، فالآخرون كما تعتقد واشنطن آنذاك كانوا يشعرون دائما بالدفاع عن حقوق عودة اللاجئين في المنفى، وعن حقهم في العودة، وهذه مسألة كان موقف إسرائيل منها لا يتزحزح. ولكن بيكر كان يدرك تماما أنه لا يمكن استبعاد م.ت.ف من الدبلوماسية، ولهذا فقد اقترح بأن يكون الوفد المشترك جميع أعضائه من الداخل، وفي نفس الوقت لن يخرجوا عن طاعة المنظمة التي سيكون لها دور مستتر في اختيار الوفد. وبنفس الشيء سيرضي موقف إسرائيل المطالبة بوفد من الداخل(كوانت، 2002: 563).

وفي ذلك السياق اجتمع المجلس المركزي وبالتحديد في الدورة العشرين في عام 1991 لمناقشة الشروط الأمريكية، فتباينت كذلك الرؤى حول قبول تلك الشروط أو رفضها. وبالرغم من تلك التباينات أسفر اجتماع المجلس المركزي عن استعداد م.ت.ف القبول بالوفد الفلسطيني- الأردني المشترك، حيث سلم فيصل الحسيني أسماء الوفد الفلسطيني المفاوض، إلى جانب الأعضاء الاستشاريين، إلى الإدارة الأمريكية(م.ت.ف، 1991: 3)، وهكذا كان الفلسطينيون يستطيعون القول في نهاية المطاف إنهم اختاروا فريقا يمثلهم (kimnling,1992: 449). وفي الثلاثين من تشرين أول 1993، برئاسة كل من بوش وغورباتشوف، افتتح مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد، وحضره كل

من إسرائيل وسوريا، ولبنان والوفد الفلسطيني الأردني المشترك. وبذلك دشن مؤتمر مدريد مرحلة جديدة بالأحداث في الفكر السياسي الفلسطيني مولجا إياها طورا جديدا تحت رحمة العولمة ومفاعيلها.وهذا ما سوف تقوم الدراسة بتحليله في المرحلة الثالثة[10].

3.4 تحليل صورة الدولة في الخطابات الرسمية لهذه المرحلة:-

1.3.4 مفهوم الدولة في الخطاب الرسمي:-

الشكل رقم (5)

حقول دلالة مفهوم الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني للفترة من 1974-1993

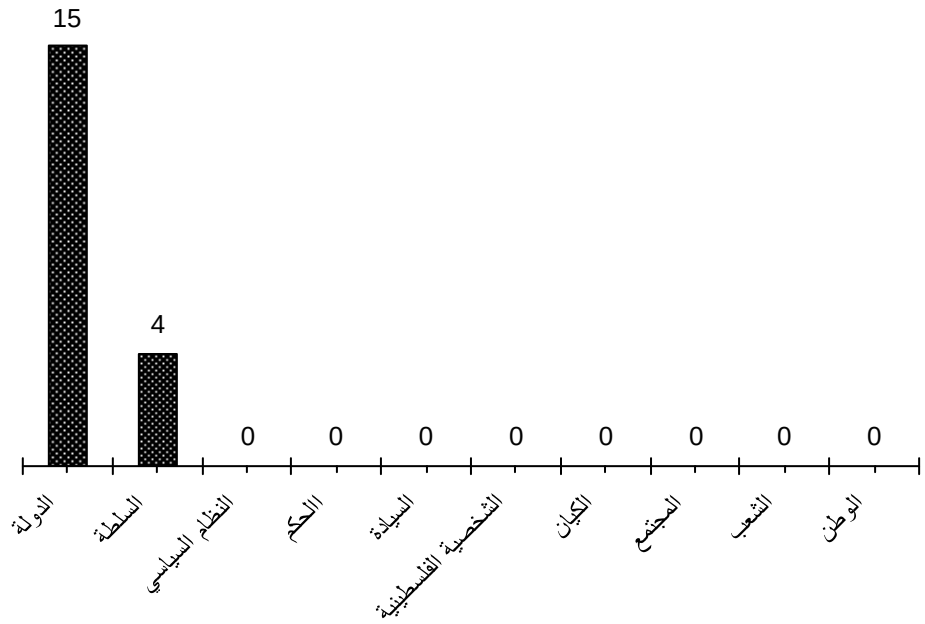

إذا كانت المرحلة السابقة قد شهدت حالة من التوتر في خطابها حول مفهوم الدولة ومشتقاتها، فان حضور الدولة في هذه المرحلة أصبح يشكل زخما في المواثيق والمقررات السياسية بدءا من البرنامج المرحلي وانتهاء بإعلان الاستقلال، فالدولة أصبحت تمثل كينونة تلك الخطابات. وعليها تدور المناقشات سواء كانت في اتجاه التوافق أو اتخذت شكلا متباينا حول صورتها وهذا كما هو واضح من تحليل حقول الدلالة والمفاهيم في الشكل رقم (5) حيث حصل مفهوم الدولة على 15 صلة في تلك الخطابات.

فبعد الحديث عن الدولة الديمقراطية، التي يتم التوصل إليها عبر الكفاح المسلح، وحرب الشعب طويلة الأمد قبل عام 1973، جاء البرنامج المرحلي بطرحه لفكرة السلطة الوطنية المقاتلة، ليشكل حدثا دراماتيكياً هائلا في

---

10 - أنظر: خطاب رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي في مؤتمر مدريد للسلام.مدريد:1991/10/31.مجلة شؤون فلسطينية.1991.العدد223-224.ص149-154.

العقل السياسي الفلسطيني، معلنا بذلك انقلابا في الرؤى والمفاهيم والاستراتيجيات الفلسطينية. فالمادة الثانية من البرنامج المرحلي تدعو"إلى النضال بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطته الوطنية المستقلة المقاتلة، على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها " (م.ت.ف، 1987: 383).

ولقد قرنت صفة المقاتلة مع السلطة الوطنية لتخفف من حدة الخلافات والتباينات بين دعاة المرحلية، واتجاه الرفض، فمن المعلوم كما ذكرنا في الإطار النظري، أن صيغة النقاط العشر بهذا الشكل جاءت بعد احتدام الخلاف بين وجهتي النظر، لذلك جاءت الصيغة مرتبكة وضمن شروط. ومن وصف السلطة بالمقاتلة، وربط أية خطوة تحريرية بالإستراتيجية العامة والثابتة لمنظمة التحرير القائمة على إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، كما نصت عليها مقررات المجلس الوطني السابقة، ورفض القرار(242)، بالرغم من أن صيغة الرفض هذه جاءت أقل حدة من المقررات السابقة. بمعنى أنه إذا توفرت الشروط المؤاتية للتسوية خلال مؤتمر جنيف المرتقب على أساس الاعتراف بالحقوق الفلسطينية كحقوق سيادية من خلال تجسيدها على ارض الواقع يمكن الاعتراف بقراري مجلس الأمن (242و338). بل أن هنالك فقرة في البرنامج لم يتم تبوبيها تقول: إذا نشأ موقف مصيري يتعلق بالشعب الفلسطيني، فعندئذ يدعو المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه، إشارة إلى التحركات السياسية في المنطقة. ومن هنا فإن صيغة السلطة الوطنية المقاتلة جاءت مضللة للحصول على برنامج توافقي، ومراعية للتدريج في الخطاب السياسي، وخصوصا أن الخطاب السياسي على عقدين من الزمن ينادي بإستراتيجية الكفاح المسلح كخيار لتحرير كامل الأرض الفلسطينية(الحوراني، 1980: 150).

ومن باب التدريج هذا جاءت الدورة الثالثة عشر المنعقدة في القاهرة في العام 1977 لتلغي مصطلح السلطة الوطنية المقاتلة، وتحل محله الدولة المستقلة، في برنامج النقاط الخمس عشر، والتي في مجملها استنساخا عن برنامج النقاط العشر، والتي لم يرد فيه ذكر لصيغة سلطة وطنية مقاتلة، بل ورد في المادة الحادية عشر بأن"م.ت.ف ستواصل النضال لاستعادة حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني" (م.ت.ف، 1987: 386).

ومن هنا فان الخطاب الرسمي أصبح يستثمر الكفاح المسلح لصالح الإنجازات السياسية، وقد عكس هذا المفهوم نفسه على بنية القوات المسلحة وانتشارها وطريقة تسليحها وطبيعة اشتباكها مع العدو. وقد تجلت سياسة استثمار العسكري في خدمة السياسي والدبلوماسي بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وخصوصا بعد معارك تموز 1981، من خلال إجراء اتصالات أولية وغير مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة على وقف إطلاق النار، وهذا ما أتضح من خلال موافقة المنظمة على قرار مجلس الأمن رقم (465) الداعي لوقف النار، حيث اعتبرت م.ت.ف المفاوضات بأنها كخطوة لتعزيز المنظمة، كطرف لا يمكن تحييده، وقد ترافق هذا الاستثمار من العسكري للسياسي بالاتصالات السرية غير المباشرة التي حظيت بموافقة منظمة التحرير مثل الاتصالات التي دارت بين (سعيد حمامي) ممثل المنظمة في لندن وبعض الشخصيات الإسرائيلية، وهذا ما عززه برنامج النقاط الخمسة عشر

الداعية، إلى أهمية التنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية داخل الوطن وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة، ومن هنا فان م.ت.ف من خلال هذه السياسية كانت تعول الحصول على مقعد في قاطرة التسوية المرتقبة في مؤتمر جنيف، ولو كان هذا المقعد يكلفها التنازل عن بعض الثوابت الفلسطينية.

ولكن بعد أن سحب البساط من تحت م.ت.ف أملا في المشاركة بأية تسوية مرتقبة وخصوصا بعد زيارة السادات للقدس، وتاليا توقيعه على اتفاقية كامب ديفيد، جاءت الدورتان الرابعة عشر والخامسة عشر لتعلنا رفضهما القاطع لمشروع الحكم الذاتي، الذي طرح خلال المفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل بإشراف أمريكي، وأصبح خطاب المنظمة أكثر حدة من خلال التركيز على الكفاح المسلح، والتمسك بفلسطين الطبيعية بدل صيغة السلطة كوطن تاريخي لا بديل عنه للشعب الفلسطيني. وهنا ارتد الخطاب ليحافظ على برنامجه الاستراتيجي من خلال قوله "فلسطين وطنا تاريخيا لا بديل عنه"، وحق المنظمة في النضال على أي أرض عربية في سبيل تحرير الأرض الفلسطينية. حيث استغلت م.ت.ف الكفاح المسلح وما ترتب عليه من استنزاف على الجبهة الجنوبية، كورقة ضاغطة على الطرف الأخر ومحاولة استغلاله في صيغة تفاوضية مناسبة، مع تشديد تلك الدورتين على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة (م.ت.ف، 1987: 390-394).

إذا كانت الدورات من الثانية عشر إلى السادسة عشر أكدت، على صيغة ثنائية من خلال التزاوج مابين المرحلي والاستراتيجي، أي استغلال المرحلي كهدف استراتيجي، لتحقيق هدف ثابت للمقاومة وهو التحرير الكامل وبناء الدولة الديمقراطية كحل في المستقبل، فان المعطى الجديد الذي استجد على الساحة وخصوصا بعد حرب 1982، وفي مجال المرحلية بالذات والتي تم تكريسها برنامجيا وسياسيا هو ميل المرحلية ذاتها إلى التمرحل، بمعنى أن التكتيك أصبح هدفا استراتجيا في خيارات المقاومة.

ولقد شكلت الدورة السابعة عشر انعطافا في سياسة التمرحل والتي جاءت تعلن عن نفسها في صيغة الاتحاد الكونفدرالي الأردني الفلسطيني، التي تمخض عنها اتفاق عمان في 1985/2/11، والذي نص على"أن الفلسطينيين يمارسون حقهم في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الإتحاد الكونفدرالي المنوي إنشاؤه في المستقبل "(م.ت.ف، 1987: 405-410). ولقد لجأت قيادة م.ت.ف إلى التقارب مع الأردن في ظل سياسة التشدد التي اتبعتها الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه المنظمة وخصوصا بعد حرب عام 1982 بهدف تصفية ومصادرة قرارها السياسي، وخوفا من القيام بترتيبات سياسية مع النظام الأردني، وكانت المنظمة كما يرى المختصون في هذا الشأن مستعدة للقيام بأي خطوة من أجل التودد للإدارة الأمريكية، حتى لو كان ذلك يتطلب إجراء تقارب أو مصالحة النظام الأردني وهذا ما حصل فعلا، وإذا رجعنا إلى الفقرة المتعلقة بالاتحاد الكونفدرالي، فإنها تهضم الحقوق الوطنية، حيث أنها أقرب إلى المرحلية الوظيفية، أي التقاسم الوظيفي مع الأردن منها إلى البرنامج المرحلي، ومن هنا جاءت صيغة هذا النص لتعبر، عن حالة الوهن والضعف التي مرت بها م.ت.ف، بل أن هذه الفترة التي وقع بها الاتفاق كانت فترة أزمة في العمل الوطني.

وعلى اختلاف الدورات السابقة، جاءت الدورة الثامنة عشر عام 1987 لتنهي الأزمة الحادة التي مرت بها منظمة التحرير والتنظيمات السياسية المنطوية تحت لوائها، وكانت هذه الأزمة؛ بسبب العديد من الأمور من ضمنها التقارب الأردني الفلسطيني، والنزوح نحو سياسة التمرحل، وفردانية اتخاذ القرار داخل م.ت.ف، ومن هنا جاءت تلك الدورة لتمثل حالة الوفاق الوطني بعد حالة النشاز، التي مرت بها مسيرة العمل الوطني. وطبيعي أن كل دورة تحظى بوفاق وطني تكون قراراتها أكثر تشددا لصالح الهدف الاستراتيجي، فالدورة أبدت رفضها القاطع للقرار242، وأكدت على استقلالية منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد، ورفض أي بدائل، مع تمسكها بمقررات قمة الرباط حول مشروع الحد الأدنى، بالإضافة إلى تأكيد الدورة على أن العلاقة المستقبلية مع الأردن سوف تقوم على أسس كونفدرالية بين الدولتين المستقلتين، وهنا يتضح أن الكونفدرالية سوف تكون بعد الاستقلال وليس من خلال التقاسم الوظيفي كما حدده اتفاق عمان (م.ت.ف، 1987: 410-412).

إذا كانت الدورات السابقة بدءا بالبرنامج المرحلي وانتهاء بالدورة الثامنة عشر، طرحت الدولة بصورة غامضة، متحدثة مرة عن سلطة وطنية مقاتلة ومرة عن سلطة وطنية ولكن بدون مقاتلة، وتاليا دولة كونفدرالية مع الأردن، فان الدورة التاسعة عشرة وبفضل الانتفاضة عاودت مطلب الدولة زخمها من جديد. وبفضل الشعارات الواقعية التي كانت تطرحها الانتفاضة ومن ضمنها إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي التي احتلت عام 1967 وتكون عاصمتها القدس والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين، جاءت مقررات الدورة التاسعة عشر، دورة إعلان الاستقلال، متوافقة مع هذه الواقعية (م.ت.ف، 1989: 68-101).

جاء إعلان الاستقلال معلنا قيام دولة فلسطينية فوق الأراضي المحتلة لعام 1967 وعاصمتها القدس، ومعلنا موافقته على قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرارين 242 و383 بعد مرحلة طويلة من الرفض والالتواءات في الخطاب الرسمي. بل حدد إعلان الاستقلال الخطوط التي سوف تسير عليها الدولة الفلسطينية. فهي دولة ذات نظام برلماني تحترم حرية الرأي والتعبير، وهي جزء من الأمة العربية، بل أن هذه الدولة هي محبة للسلام وتؤمن بالتعايش السلمي. وهنا إشارة إلى الاعتراف بإسرائيل بحق الوجود في إعلان الاستقلال والتي تمظهرت به المواقف السياسية الفلسطينية بشكل واضح، معلنة مرحلة جديدة في النضال السياسي للاستقلال والانعتاق من خلال الولوج إلى الخيار الدبلوماسي كخيار استراتيجي والرهان على خيار التسوية لحل الصراع العربي والإسرائيلي (م.ت.ف، 1989: 68-101؛ Kimnling,1992: 449).

إذن دخل العقل السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة من خلال الاعتراف بإسرائيل والقبول بقرارات مجلس الأمن والتخلي عن السلاح قبل أن يدخل بمفاوضات مع الطرف الأخر، فكيف سيكون حال الخطاب في ظل نظام أحادي القطب، ماذا سيصبح الحال في ظل الانعزال عن البعد القومي ؟ ما ذا سيكون في جعبة النخبة السياسة في القدرة على التمسك بالثوابت مقابل طرف يمتلك كل مهارات وتقنيات التفاوض ؟

2.3.4 استراتجيات وأساليب إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة:-

إذا كانت المقررات في المرحلة السابقة قد ركزت على أن الدولة الفلسطينية سوف تكون على كامل التراب الفلسطيني، فان هذه المرحلة بشكل عام تميزت بالقبول بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، ولكن هذا القبول كان مشروطا بعدم الاعتراف بإسرائيل ومقررات الأمم المتحدة وخاصة القرار(242). والدولة المستقبلية هي خطوة أولى على متابعة إستراتيجية الكفاح المسلح، كما أشارت إلى ذلك المادة رقم (4) من البرنامج المرحلي والتي تنص على أن "أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية م.ت.ف في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المنصوص عليها في مقررات المجلس الوطني السابقة (م.ت.ف، 1987: 383).

ومن هنا أصبح الخطاب الرسمي يسير باتجاهين: القابلين بالمرحلية والرافضين لها. ونلاحظ أن القبول بالمرحلية تصاعد على مدار تلك المرحلة، فبدأ بالقبول بالسلطة الوطنية المقاتلة في البرنامج المرحلي، إلى القبول بالسلطة الوطنية في برنامج النقاط الخمسة عشر مرورا بالاتحاد الكونفدرالي مع الأردن وأخيرا إعلان الاستقلال المطالب بإقامة دولة فلسطينية على المناطق التي احتلت عام 1967، ليصبح سقف مطالب الفلسطينيين بذلك.

على مستوى الأساليب المتبعة لتحقيق هذه الأهداف انتقل الخطاب السياسي في هذه المرحلة من خلال أسلوبين، أسلوب تجسد بالعمل السياسي والدبلوماسي، وأسلوب العمل المسلح، حيث حدث تزاوج ما بين الكفاح المسلح والنزوع نحو الدبلوماسية، وكانت هنالك بالطبع عوامل وراء هذا التحول ومن ضمنها الشعور الفلسطيني بمحدودية الآلة المسلحة، ومن ثم اندلاع حرب تشرين الأول 1973، وما أنتجه الأداء العسكري من نتائج سياسية سرعان ما بلورت خيار التسوية، وأخيرا قبول أطراف أساسية بمبدأ المرحلية، وخصوصا بعد الاعتراف بمنظمة التحرير على الصعيد العربي، وزيادة الاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير من خلال عضويتها كمراقب في الجمعية العامة والأمم المتحدة، وبعد ذلك كعضو لها الحق في التصويت والاعتراض في الجمعية العامة.

وهذا التمازج يمكن القول بدأ في البرنامج المرحلي حتى العام 1982، فالمادة الثانية من البرنامج المرحلي تعطي صورة عن ذلك التمازج والتي تنص "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة السلطة الوطنية المقاتلة".وبهدف التدريج في الخطاب، وطبيعة التحول فيه وسعت الخيارات النضالية، بينما نلاحظ أن برنامج النقاط الخمسة عشر الذي تمخضت عنه الدورة الثالثة عشرة ساوى بين أشكال النضال، حيث نصت المادة رقم (11) من تلك الدورة "أن م.ت.ف تواصل النضال لاستعادة حقوق شعبنا الوطنية فوق ترابه الوطني وفي مقدمتها حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية فوق ترابه الوطني" فهذه المادة كما نلاحظ تختلف عن نظيرتها في البرنامج المرحلي فهي لم تعط الأولوية للكفاح المسلح، وأسقطت صيغة المقاتلة عن السلطة أو الدولة المستقلة. وهذا إشارة إلى التوازن بين خيارات النضال المختلفة.

بينما المرحلة الثانية من تطور الأسلوب النضالي، تمثل بتحول الخيار السياسي إلى خيار رئيسي وذلك من العام 1982، وأما أسباب ذلك فتكمن في ضرب المقاومة في لبنان وإخلائها من بيروت، وتجريد جسمها العسكري المتبقي من السلاح، ووقف الدول العربية لخيار المواجهة العسكرية، وانعطافها إلى الأخذ ببرنامج السلام. وعلى المستوى الدولي كانت تسود حالة الوفاق العالمي فيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينيين، فالمعسكران الشرقي والغربي على حد سواء كانت تطالب الفلسطينيين بسياسة المرحلية والدبلوماسية في تحقيق الأهداف.

فلسطينيا مثل انتقال الثقل من الخارج إلى الداخل بعد الانتفاضة الأولى، عاملا آخر في ذلك الاتجاه. وعلى مستوى قيادة م.ت.ف باتت سياسات المنظمة تمثل بعدا دولانيا ومؤسساتيا من خلال تعيين السفراء وقبول السفراء من الدول الأخرى، وبقرطة المؤسسات من خلال التسميات المختلفة، ومشاركة قيادة م.ت.ف بالبرتوكولات الدبلوماسية على المستوى الإقليمي والدولي بحيث أصبح أبو عمار يمثل رئيس دولة في حضوره، لا يقل أهمية عن أي رئيس دولة مستقلة في العالم. ولقد تمظهرت معالم الثقل الدبلوماسي من خلال القبول بالمبادرات السياسية مثل مبادرة الأمير فهد، ومبادرة بيرجنيف، واعتبار مبادرة ريغان أن فيها بعض الايجابيات، والاعتراف بإسرائيل وقرارات مجلس الأمن وخصوصا القرار(242)، وإدانة الإرهاب.

3.3.4 المشاركات والمناقضات المرافقة لصورة الدولة:

1.3.3.4 المشاركات:

الشكل رقم (8)

المشاركات المصاحبة لصورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني في المرحلة 1974-1993

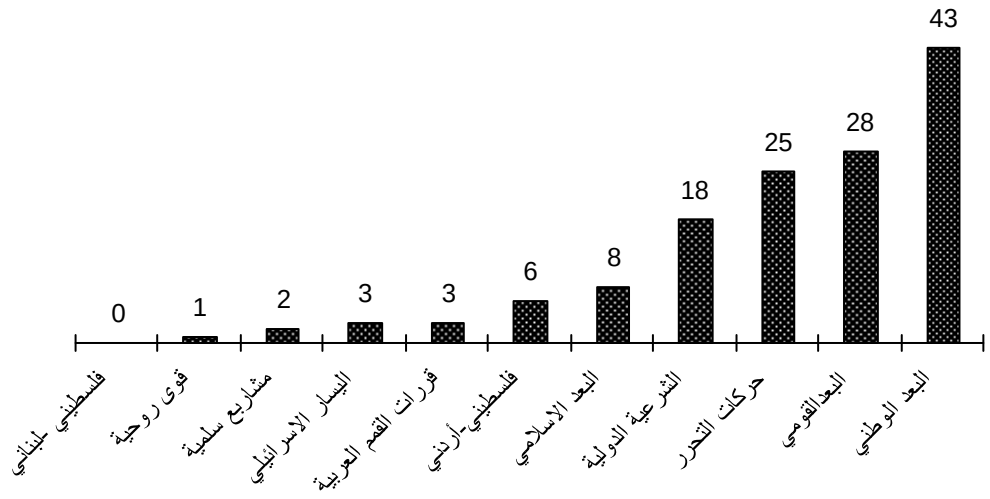

لقد أشارت لنا حقول الدلالة والمفاهيم أن الحقل الأكثر غنى في هذه المرحلة هو البعد الوطني، ولا غرابة في ذلك؛ إذ أن مسيرة الكفاح الوطني السياسي بالإضافة إلى منطق الكفاح ضد الاحتلال، كانت تتمثل في الحصول على القرار السياسي الفلسطيني المستقل في تسوية أي جانب من جوانب القضية، فالمادة السادسة في البرنامج المرحلي نادت

بتعزيز الوحدة والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بوجباتها الوطنية والقومية، بل شددت المادة رقم (5) على ذلك المكون باعتباره شرطا أساسيا من شروط الانتصار(م.ت.ف، البرنامج المرحلي، 1987: 383).

وعلى ما يبدو أن الفلسطينيين فهموا اعتراف الدول العربية بالمنظمة كممثل شرعي وحيد يعني الاستقلال بالقرار السياسي والوطني من خلال حق المنظمة في المشاركة بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحال والمساعي الدولية المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي كما نصت عليه المادة رقم (5) في الدورة الثالثة عشر(م.ت.ف، 1987: 387). بل أن هنالك أمرا كان دائما ملازما لمنظمة التحرير وقيادتها ممثلا بهواجس المنظمة بمصادرة القرار السياسي من قبل الغير، وخصوصا من قبل الأردن. فالمادة رقم (4) من الدورة الرابعة عشر تدعو إلى الدفاع عن م.ت.ف والتمسك بها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وقائدا لنضاله وناطقا باسمه في كافة المحافل الدولية والإقليمية. بل تدعو تلك المادة إلى مقاومة كل المحاولات التي تستهدف النيل من م.ت.ف أو تجاوزها أو الالتفاف حولها، أو خلق بدائل أو شركاء لها (م.ت.ف، 1987: 390).

أما البعد القومي فكانت مشاركته أقل حدة منها في المرحلة الأولى، حيث أننا نلاحظ من خلال تتبعنا لتلك الخطابات في هذه المرحلة بأنها خافتة، بل أجلت تلك المشاركات البعد القومي إلى ما بعد الاستقلال فالمادة رقم (8) في البرنامج المرحلي تنص على" أن السلطة الوطنية الفلسطينية تناضل من أجل استكمال تحرير التراب الفلسطيني كخطوة على طريق الوحدة الشاملة. حتى أن إعلان الاستقلال أعطى البعد القومي اليسير من خطابه من خلال الاكتفاء بأن فلسطين جزء من الأمة العربية، وهنا المفارقة مع خطابات المرحلة السابقة التي ركزت على البعد القومي لحد الثمالة فالمادة (18) من الميثاق الوطني نصت: "على أن الوحدة العربية وتحرير فلسطين مكملان لبعضهما. بل أن مصير الأمة العربية رهين بمصير تحرير فلسطين".

على صعيد المشاركات المتعلقة بالقوى التحررية في العالم، فقد حافظ الخطاب نوعا ما على تلك المشاركات ولكن ليس بنفس الحدية التي كان يعطيها الخطاب في المرحلة السابقة من خلال التماثل مع التجارب الثورية، واتخاذها نموذجا مثل تجربة فيتنام واعتبار عمان هانوي الثورة الفلسطينية. إلا أن الخطاب في هذه المرحلة أبدى تضامنه مع حركات التحرر الوطني في العالم على أساس أن النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والعنصرية قضية مشتركة لكافة تلك القوى. ويعود هذا الضمور في الخطاب إلى أن الثورات المساندة للثورة الفلسطينية مثل فيتنام وكوبا قد نالت استقلالها، وبالتالي لم تعد مثارا للحديث عنها، وإن سياسات الإتحاد السوفيتي كممثلة للمعسكر الاشتراكي بدأت تميل نحو سياسة التوافق الدولي، وخصوصا في فترة الثمانينات حينما تبنى غوربوتشوف سياسة البروسترويكا (الانفتاح).

من جهة أخرى أدخل الخطاب السياسي الفلسطيني مشاركة جديدة في نضاله ضد الصهيونية والاستعمار، من خلال إنتاج قوى نقيضه للصهيونية من رحمها نفسها، وهي القوى التقدمية اليهودية، وقد جاء هذا التحول بعد الاتصالات السرية بين قياديي المنظمة وتلك الشخصيات. ويرى الباحثون أن المنظمة كانت تعول على هذه

الاتصالات لإحداث خرق في الخطاب الإسرائيلي باتجاه ترك الصهيونية كسياسة وفعل، واستغلت م.ت.ف هذه الاتصالات لجسر الهوة بينها وبين الفاعلين السياسيين في إسرائيل. والجدير ذكره أن سياسة فتح الجسور بدأت منذ تبني مفهوم الدولة الديمقراطية في العام 1971. إلا أن تلك الخطوة كانت تلاقي معارضة شديدة وخصوصا من قبل صقور الرفض في م.ت.ف. إلا أن هذه اللقاءات بدأت تباركها مقررات المجلس الوطني منذ الدورة الثالثة عشر، حيث نصت المادة رقم (14) من تلك الدورة على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية المناضلة، ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة"(م.ت.ف، 1987: 387).

2.3.3.4 المناقضات المصاحبة لمفهوم الدولة لتلك المرحلة:

الشكل رقم (9)

المناقضات المصاحبة لصورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني في المرحلة 1974-1993

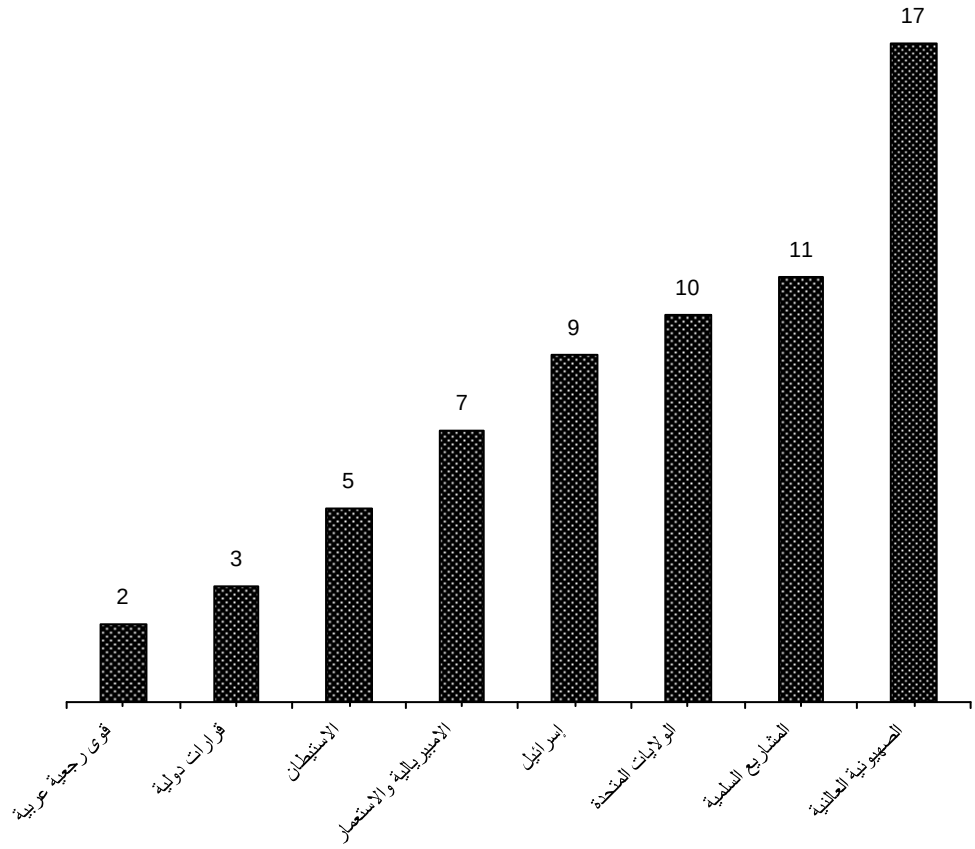

على صعيد المناقضات أصبحت لهجة الخطاب الرسمي هذه المرحلة تميل إلى الدبلوماسية وتبتعد عن التهجم ووصف الآخر بأوصاف معادية، فنلحظ ورود ذكر إسرائيل والصهيونية أو الولايات المتحدة في هذه الخطابات لم تفرد له فقرات مستقلة بل في سياق الحديث عن التحالف مع البلدان الاشتراكية أو القوى التقدمية ضد سياسات تلك الدول، فلم تظهر صيغة الشجب والاستنكار بتلك الحدة التي كانت في المرحلة السابقة فالمادة رقم (5) في الدورة الرابعة عشر على سبيل المثال تنص على "التصدي للإمبريالية الأمريكية وسياساتها، باعتبارها تقف على رأس

المعسكر المعادي لقضيتنا العادلة ولقضايا الشعوب المناضلة"، حتى أن هذه الفقرة جاءت في سياق خروج المنظمة من بيروت لتعبر عن سخطها تجاه الولايات المتحدة بسبب دعمها اللامتناهي لإسرائيل وتأييدها لتصفية المنظمة سياسيا وعسكريا. هذا التحول في الخطاب كما يراه المختصون يجيء في سياق الدولانية التي اتبعتها المنظمة، من خلال التمظهر بالعمل الدبلوماسي، وبالتالي هنالك فرقا أن تكون دولانيا دبلوماسيا وتتحمل أعباء الدبلوماسية أو أن تكون ثوريا ولا تحسب أية حساب لتلك الدبلوماسية(م.ت.ف، الدورة الرابعة عشر، 1987: 396).

على صعيد المواثيق الدولية، أصبح الخطاب الرسمي يبدي دعمه لتلك القرارات بدءا بالقبول المبطن، كما ورد في المادة رقم (9) في الدورة السادسة عشر، التي شددت على التمسك بمبادئ وقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وانتهاء بالقبول الواضح لتلك القرارات والتي دشنها إعلان الاستقلال بالاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود وبالتالي القبول بالقرار (242) الذي كان يوما ما مجحفا بالقضية الفلسطينية (م.ت.ف، 1987: 404).

على صعيد القوى الرجعية، بات الخطاب يتراجع عن صداميته مع تلك القوى، وأخذ ينحو منحى دبلوماسيا من خلال تعميق العلاقات الثنائية بين المنظمة وتلك الأنظمة، وأصبح الخطاب ويدعو لإصلاح تلك العلاقات وخصوصا مع النظامين الأردني والسوري حيث بدأت هذه الحالة التصالحية في الدورة الثالثة عشر واستمرت حتى الدورة العشرين.

4.3.4 صورة الدولة في الخطاب الرسمي:-

إن جميع مقررات المجلس الوطني في هذه المرحلة ركزت على قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولكن هذه الدولة ليست مرتبطة بالبعد القومي، وإنما سوف تكون نتيجة قرار سياسي فلسطيني مستقل بعيد عن كل تدخلات الآخرين. في تلك الدولة، وهذا التوجه عزز انعزالية منظمة التحرير عن بعدها القومي والعربي، حيث لم نلحظ حدية والتصاق البعد القومي كما كان في خطابات المرحلة السابقة إلا في سياقات قليلة فقي المادة رقم (8) من البرنامج المرحلي والتي نصت على "أن السلطة الوطنية تناضل من أجل اتحاد أقطار المواجهة نحو طريق الوحدة" (م.ت.ف، الدورة الثانية عشر، 1987:387).

بعد العام 1984 وخصوصا في الدورة السادسة عشر، أصبح الحديث عن دولة كونفدرالية تقوم بعد الاستقلال مع الأردن. وقد توصلت المنظمة إلى هذه الصيغة بعد اتفاق عمان حيث نص إحدى بنود الاتفاق على أن "يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن الإتحاد الكونفدرالي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين"، و جاءت الدورة الثامنة عشر والتاسعة عشر لتعزز هذا الطرح (م.ت.ف نص اتفاق عمان، 1987:409).

في دورة إعلان الاستقلال (1988) توسع الخطاب في توضيح صورة النظام المستقبلي، حيث نص الإعلان على بعض المبادئ:-

1- المساواة الكاملة في الحقوق بين الفلسطينيين.
2- صون المعتقدات الدينية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي برلماني.
3- مواصفات النظام الديمقراطي تقوم على حرية الرأي وتكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية، واحترام الأقلية لقرارات الأغلبية، العدل الاجتماعي والمساواة، عدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أوالدين أو اللون أو الجنس.
4- وضع دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل، مستلهما ذلك من التراث الروحي والحضاري لفلسطين.
5- التأكيد على عروبة فلسطين حيث اعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية.
6- التأكيد على أن فلسطين دولة محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش مع الآخرين.
7- إدانة الدولة الفلسطينية العتيدة جميع أنواع الإرهاب (م.ت.ف الدورة التاسعة عشر، 1988:98-101)

ويمكن أن تخرج الدراسة بخلاصات عن صورة الدولة في هذه المرحلة كما يلي:

أولا: على مستوى التصور السياسي لمفهوم الدولة فهذه الدولة سوف تكون على جزء من فلسطين، وليست فلسطين الطبيعية، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل، أو إجراء مفاوضات معها بشان هذه (السلطة)، ولكن هذا البرنامج قد تغير في آخر المرحلة عبر إعلان الاستقلال والقبول بالقرار 242، وقيام دولة مستقلة على أراضي 1967. ولقد أثر السياق التاريخي من خلال تبني مواقف أكثر اعتدلا بالنسبة لبرنامج التحرير وعبر القبول بالواقعية إلى تغيير ملموس على مستوى القوى المساندة للخطاب السياسي الفلسطيني، وكذلك على مستوى القوى المناقضة له، فأصبح منتجي الخطاب يركزون على القرار الوطني المستقل لزيادة الحركة السياسية للقيادة وخصوصا في ظل زخم المبادرات التي أصبحت تطرح بعد حرب العام 1973، وبعد الخروج من بيروت، وبالتالي فان الخطاب السياسي بدأ يتعاطى مع هذه المبادرات ويدرسها بجدية، ولقد أثرت هذه المبادرات على مواقف القيادة من خلال القبول بالقرار 242 ودولة فلسطينية على المناطق التي احتلت عام 1967.

ونفس هذا التعاطي مع هذه المبادرات كان له وقعه على ابتعاد لغة الخطاب السياسي عن نفي الآخر، سواء كان هذا الآخر هو القوى الصهيونية وإسرائيل، أو كانت أمريكيا، فأصبح الخطاب يميل إلى لغة أقل عنفا عند الحديث عن إسرائيل كدولة مغتصبة للحق الفلسطيني، وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الخطاب كذلك يتسم بالجزر والمد تارة في لغة دبلوماسية، وخصوصا عندما تهب رياح السلام وبوادر توقيع اتفاقيات مثل اتفاقية كامب ديفيد، وتارة ينحو الخطاب بلغة تنكرية وخاصة في ظل دعم الولايات المتحدة

لإسرائيل ومواقفها ضد الفلسطينيين. فالمرونة في لغة المشاركات والمناقضات في هذه المرحلة قد جيرتها القيادة في خدمة هدفها لإقامة الدولة الفلسطينية.وأدت إلى صياغة نفسها ضمن رؤى دولانية وخصوصا بعد الخروج من بيروت.

ثانيا: فيما يتعلق بشكل الدولة، فقد كانت الدولة الفلسطينية في بداية المرحلة أي من 1974-1982 هي دولة فلسطينية قطرية، ولقد عزز هذا التوجه تشبث المنظمة في دفاعها عن القرار الوطني المستقل في معظم الخطابات والبيانات السياسية. في عام 1985 ونتيجة التقارب الأردني الفلسطيني، تم طرح فكرة الكونفدرالية بين الدولتين، إلا إن هذا الطرح لم يستمر طويلا عبر فك الارتباط الذي أعلنه الملك حسين بعد الانتفاضة (1987)، لتعود فكرة الدولة التي يسند تمثيلها للفلسطينيين وحدهم عبر طرح إعلان الاستقلال.أما فيما يتعلق بديمقراطية الدولة ففي هذه المرحلة، جميع الخطابات التي تناولت الدولة قد ركزت على الصورة الديمقراطية لها عبر تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين فئات المجتمع، وهذه العدالة هي من أسس النظم الديمقراطية. من هنا يستشف من خلال تحليل الحقول الدلالة والمفاهيم أن طبيعة النظام المستقبلي هي دولة ديمقراطية قطرية.

بهذه المرحلة شاخ الخطاب الرسمي الفلسطيني التوافقي بغير ميعاده، والتي كانت إحدى مميزاته مشاركة كافة اطر العمل السياسي الفاعلة آنذاك في مأسسة خطاب المقاومة والسياسة معا، ليتم الإعلان عن موت الخطاب الرسمي في المرحلة القادمة عبر دخول مفردات جديدة على الحقل السياسي الفلسطيني، وهيمنة قوى بعينها على إنتاج هذا الخطاب، وهذا ما ستقوم الدراسة بتوضيحه في الفصل الخامس.

5.صورة الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد أوسلو 1993-2005

"موت الخطاب الرسمي التوافقي"

1.5 قراءة في تطورات المشهد السياسي لهذه المرحلة:

لقد شكل اتفاق أوسلو واحدا من أبرز القضايا إثارة في الخطاب الرسمي الفلسطيني فباتت الساحة مرشحة للمناقشات حول ماهية الاتفاق، وأوجه الشبه ما بين المبادرات التي جاءت قبل ذلك الاتفاق، وكيف تعامل الاتفاق مع المواضيع الحساسة مثل القدس وحق العودة والدولة، وما هي الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية المترتبة على الاتفاق. وعلى كل نحن لايهمنا كل هذه القضايا الشائكة بقدر ما يهمنا هل تغيرت صورة الدولة في مرحلة ما بعد أوسلو، أم بقيت هذه الصورة على نفسها؟

فعلى مستوى اتفاق المبادئ، فصيغته قدمت للجانب الإسرائيلي أربعة من المبادئ على طبق من ذهب: أولها الاعتراف بإسرائيل ليس بشرعيتها فقط وإنما بضمان استقرار أمنها، وثاني تلك المبادئ: أنه حول الصراع من صبغة محكومة بقانون دولي خاص إلى نزاع ثنائي، فصيغة الأرض مقابل السلام، والتي كانت المرجعية الأساسية في عملية السلام، قد ألغت الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وجعلت أي حل يقوم يكون على أساس القبول بالحل التفاوضي، وكما هو معروف في ديناميكيات التفاوض، فإن الطرف القوي هو الذي يكسب تلك المباريات. وطبقا لهذه الاتفاقية فإن أراضي الضفة الغربية والقطاع أراض متنازع عليها، وبذلك تحول الاحتلال للأراضي بالقوة إلى وجود مشروع، وأصبح لإسرائيل حق متساوي لتحديد مصير هذه الأراضي (هيكل، 1994: 58-59؛أبوعمرو، 1994: 70؛ الجرباوي، 1994: 32).

وعلى صعيد الاستحقاق الوطني، فالاتفاقية خلت من ذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتركت القضايا الجوهرية ليتم مناقشتها في الحل النهائي مثل: القدس والعودة وتقرير المصير ومصير المستوطنات، وإعلان الدولة (اتفاق المبادئ، 1994: 11-13). والأدهى من ذلك ما تلاها من اعترافات بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورابين، والتي حولت المقاومة من برنامج شرعي لانعتاق الشعوب من نير الاحتلال، والتي نصت عليها الشرعية الدولية، إلى عنف وإرهاب. حيث تعهد رئيس م.ت.ف مقاومة ومحاربة كل أنواع الاحتجاج على الكيان الصهيوني، وفي المقابل كان رد رابين على رسالة عرفات مقتضبة في فقرة واحدة، وتدعو إلى السخرية وخالية من كل أنواع التعهدات والتنازلات للطرف الآخر، ولا تحمل أي صفة قانونية وسياسية، ولا حتى أخلاقية في ذلك الشأن (أبو عمار، 1994: 197-198؛ الدجاني، 1993: 12؛ الدجاني، 1993: 3-14).

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية، فمن المعروف أن أي علاقة اقتصادية بين بلدين متنازعين تأتي بعد الاستحقاق السياسي لذلك الصراع، ولكن في الحالة الفلسطينية فإن العلاقات الاقتصادية قد سبقت الاستحقاق السياسي، حيث أولت الاتفاقية دورا كبيرا للشراكة الاقتصادية بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي من جهة، وإسرائيل

والدول العربية من جهة أخرى، من خلال بروتوكولات التعاون الإسرائيلي– الفلسطيني وبرامج التنمية الاقتصادية. وهذا يؤكد الفرضية التي مؤداها أن اتفاقية أوسلو قد جاءت نتيجة تشابك مصالح العولمة في الشرق الأوسط. فالإسرائيليون يريدون بناء سوق شرق أوسطي، قائم على التعايش والتطبيع مع الدول العربية، والذي من الممكن أن تكون عوائد تلك العلاقات أفضل من عوائد الحرب. ومن جهة أخرى فإن الأمريكان يريدون أن يرتبوا أوضاع الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالحهم ومصالح حليفتهم الإستراتيجية إسرائيل، أما نحن الفلسطينيون فالقيادة والشعب الفلسطيني يطمح إلى الاستقلال والانعتاق ليعيش حرا كريما في أرضة ووطنه بعيدا عن كل توصيات الأخرى، ودون التدخل في شؤون الآخرين (بيرس، 1994: 43؛ سعيد، 1994: 12؛ حنفي، 1997: 85؛ سمارة، 2005 :67-68).

وعلى صعيد السيادة وإعلان الدولة المستقلة، فان اتفاقية إعلان المبادئ، قد أجلت هذه المسألة إلى قضايا الحل النهائي، وإذا تتبعنا تلك الاتفاقية، فالمادة الأولى منها تنص "أن هدف عملية السلام إقامة سلطة ذاتية انتقالية" وانطلاقا من هذه الصيغة فالوفد الفلسطيني قبل بتجزئة الحل السياسي، انطلاقا من الدولة المستقلة إلى حكم ذاتي، فالتجزئة هي العنصر الأساسي في تلك الاتفاقية وهو من أخطر المؤشرات فيها، بل أن الحديث عن دولة مستقلة في ظل تعليق قضايا الحل النهائي مثل الاستيطان، وحق العودة والقدس لن يكتب لها النجاح (اتفاق المبادئ، 1994: 34؛ Golan,1994:25).

ووفقا للشروط التي تم التوصل إليها في المفاوضات المتقطعة منذ أيلول 1993 دخلت طلائع الشرطة الفلسطينية إلى مناطق غزة وأريحا، وبتاريخ 28 أيلول 1995، حيث تم توقيع الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة، وجاءت هذه الاتفاقية لتنسخ الاتفاقيات الموقعة سابقة، مشتملة على خمسة فصول وسبعة ملاحق، داخلة إلى أدق التفاصيل، وهي تفاصيل مثقلة على الجانب الفلسطيني. وكأي اتفاقية سابقة فإن التنازلات الفلسطينية دائما تكون جاهزة، فهذه الاتفاقية قسمت الضفة الغربية بدون القدس إلى ثلاثة مناطق وهي (ا، ب، ج)، وجدولت الانسحاب إلى أربعة مراحل أحدها يأتي قبل تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني، والثلاثة الأخرى تأتي تاليا لهذا التنصيب وعلى مدار ثمانية عشر شهرا. ولقد استطاع الإسرائيليون بهذه الاتفاقية أن يضعوا الأسس لتشكيل كانتونات فلسطينية تعزل المناطق التي سيتم تسليمها للجانب الفلسطيني، وليس على إسرائيل في حدودها، وإنما بين المناطق التي ستحتفظ بها إسرائيل مرحليا، بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية لم تتحمل مسؤولية استئصال المستوطنات، وتركت القضايا الجوهرية إلى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية المتوقع انتهاءها في نيسان 1999(الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية، 1995: 50-57).

وبالرغم من التنازلات الجسيمة التي قدمها المفاوض الفلسطيني، في اتفاقيات أوسلو وملاحقها، قامت السلطة باللعب على أوتار الانتخابات الإسرائيلية من خلال دعمها لحزب العمل بقيادة بيرس، بقرار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، ليعلن بذلك موت الخطاب الرسمي التوافقي ممثلا بمنظمة التحرير بشكل فعلي، وبعد حالة من التهميش

التي ألمت بذلك المجلس بعد تشكيل السلطة الوطنية، حيث أصدر البيان السياسي عن الدورة الواحدة والعشرين، بعد التمجيد بالاتفاقيات المتبادلة مع الإسرائيليين والعبارات الدبلوماسية الناعمة، ووسط تفرد قيادي فتح والمؤيدين للتسوية باتخاذهم قرارا بتعديل الميثاق، وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل يومي 10/9 أيلول 1993 (م.ت.ف، الدورة الحادية والعشرين، 1996: 249).

وإذا رجعنا إلى رسائل الاعتراف المتبادلة بين م.ت.ف وإسرائيل فان المواد التي ستحذف هي:-

1- إن فلسطين بحدودها التي كانت قائمة وحدة إقليمية لا تتجزأ.

2- الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكا.

3- يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب.

4-الشعب الفلسطيني المعبر عن ذاته بالثورة يرفض كل الحلول البديلة.

5- الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضويا بالإمبريالية العالمية.

فعند حذف هذه المواد كما أقرت في الدورة الحادية والعشرين، فان ذلك يفرغ الميثاق الوطني من مضمونه وثوابت الحركة الوطنية الفلسطينية هذا من جانب، ومن جانب أخر إذا كان تعديل الميثاق وإلغاء المواد التي تتعارض مع إسرائيل جاءت لتلبي ما جاء في تعهدات صيغت في تلك الرسائل، فان البنود الجديدة كما جاء على لسان أبوعمار في رسالته إلى (هولست) وزير خارجية النرويج هي "تشجيع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع على المشاركة في الخطوات التي تؤدي إلى تطبيع الحياة، ورفض العنف والإرهاب، والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بشكل فعال في وضع أسس إعادة البناء والتطوير والتعاون الاقتصادي" (أبوعمار، 1993: 178).

إذن إن الخطاب الرسمي الفلسطيني المتسم بتفرد حركة فتح فيه، ومن خلال تعديله للميثاق، قد وصم عقودا من النضال الفلسطيني بالإرهاب وذلك من خلال تخليه عن ديالكتيك الثورة، وإعادة إنتاج المكون الوطني الفلسطيني كعامل أساسي يرمو إلى الإنعتاق والتحرر متجها إلى انتهاج مسار إقتصادوي متساوق مع أوهام ومصطلحات السلام، لتتسع مفاهيم الخطاب السياسي الرسمي الجديد لمحاربة الإرهاب، وسلام الشجعان، والطرف الآخر بدلا من الكفاح المسلح والتضامن الوحدوي.

وبالرغم من كل هذه التغيرات السمحة في الخطاب الرسمي، والمرتبطة بسياسية المرحلية والتساوق نحو السلام، ما لبثت أن اصطدمت بحكومة اليمين الليكودية بقيادة نتنياهو في عام 1996 اثر تفوقه على بيرس. حيث أحجمت تلك الحكومة في بداية ولايتها عن إعادة الانتشار في المناطق التي لم تنسحب منها القوات الإسرائيلية وفقا لاتفاقية اوسلو2، وطعنت في صحة الاتفاقيات وخاصة الجزء الخاص بالانسحاب من مدينة الخليل. وبنجاحه في الانتخابات فرض نتنياهو أجندة سياسية جديدة على العملية التفاوضية وعلى الجانب الفلسطيني تقوم على تحقيق الأمن الإسرائيلي والتبادلية الأمنية، وإقامة وقائع جديدة على الأرض لتغلق إمكانية الحل النهائي من خلال إعادة

عجلة المفاوضات إلى الوراء، مطالبا الجانب الفلسطيني بكل التزاماتهم ومتلكئا في العودة إلى طاولة المفاوضات (بشارة، 1996: 200).

ومع تفجر الأحداث في أيلول 1996 بشان فتح نفق تحت الحرم القدسي الشريف، وما تمخض عنها من أحداث دامية بحق الفلسطينيين، ونتيجة لضغوطات أمريكية للعودة إلى طاولة المفاوضات، انكبت حكومة نتنياهو على إعادة التفاوض حول شروط الانسحاب من المناطق التي اتفق عليها مع الحكومة السابقة من الضفة الغربية، وبعد مفاوضات مطولة شابتها الأزمات تم التوصل إلى اتفاق بشان مدينة الخليل، حيث وافقت حكومة نتنياهو على إعادة الانتشار من محافظة الخليل في ظل الاحتفاظ بالسيطرة على نحو 20% من المدينة، ومثل ذلك قلب المدينة والقطاع الشرقي بأسره.وتعتبر اتفاقية الخليل من أسوا الاتفاقيات التي وقعتها السلطة مع الجانب الإسرائيلي، حيث قسمت المدينة إلى عدة مناطق (H2.H1 و ا، ب، ج)، ولقد كشفت هذه الاتفاقية عن ركاكة إستراتيجية المفاوض الفلسطيني بامتلاكه مهارات التفاوض، سواء كانت بمعرفته لطبيعة الوضع على أرض الواقع، أو امتلاكه الصفات والمهارات الأدائية لإدارة التفاوض مع العدو (م.ت.ف اتفاق الخليل، 1997: 167-169.).

بعد اتفاق الخليل وبالضبط بعد سنة ونصف، ونتيجة لضغوطات أمريكية على الطرفين تم التوقيع على اتفاقية واي ريفير، وذلك لتوسيع رقعة مناطق الحكم الذاتي، حيث تم إعطاء 13% من ألأراضي للفلسطينيين 3%منها على شكل محميات يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. ومن الملاحظ أن كل اتفاقية جديدة يكون سقف مطالبها أدنى من الاتفاقيات السابقة ونحو مزيدا من التنازلات، ولكن ما يميز هذه الاتفاقية أنها اتفاقية أمنية من الطراز الأول، فخطورتها بأنها تلزم الجانب الفلسطيني بمسؤوليته عن أمن إسرائيل كأفراد من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات القمعية ضد أطراف المعارضة، وضد أشكال النضال الفلسطيني المختلفة بدءاً بالكلمة وانتهاءً بالعمليات المسلحة، بالإضافة إلى ذلك فان تلك الاتفاقية سلمت للمخابرات الأمريكية دور الوصاية على النشاط الأمني للسلطة الفلسطينية بهدف تحقيق التزاماتها وتعهداتها، والأمر الأكثر خطورة لهذه الاتفاقية هو الاستجابة الفلسطينية للمطالب الأمنية الإسرائيلية حيث أصدرت السلطة الوطنية مراسيما صادرة عن مؤسسة الرئاسة وعن قيادة الشرطة الفلسطينية تحظر فيه جميع أنواع الأسلحة والتحريض ضد الطرف الإسرائيلي، من خلال تعرض غير الملتزمين للعقوبة المالية والسجن من ثلاثة شهور إلى خمس سنين (اتفاق واي ريفر، 1998: 74-75؛ عبد الكريم، 2000: 74-75).

إن حكومة إسرائيل لم تكتفي بالا ملاءات الأمنية على الطرف الفلسطيني، بل طالبت الاتفاقية في ركيزتها الثانية بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني من خلال قيام رئيس م.ت.ف ياسر عرفات ورئيس المجلس الوطني والمجلس المركزي الفلسطيني بدعوة أعضاء المجلس الوطني ومجلس الحكم الذاتي ورؤساء الوزارات الفلسطينية إلى اجتماع لمخاطبة الرئيس كلينتون حول مصادقتهم على إلغاء الميثاق، وتأكيدهم على دعم عملية السلام، إن إجراءات الإلغاء في صميمها تستهدف المس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، فضلا عن الصيغة والمكانة السياسية والرمزية لمنظمة التحرير كمظلة لجميع الفلسطينيين (عبد الكريم، 2000: 25-26).

وفي ظل أحاديث السلطة الوطنية عن إعلان الدولة عند انتهاء الفترة الانتقالية في الرابع من أيار لعام 1999، جاءت هذه الاتفاقية لتكبل هذا الإعلان من خلال عدم قيام الفريقين باتخاذ أي إجراءات أو خطوات أحادية الجانب من شانها تغيير وضع الضفة والقطاع وفقا للاتفاق الانتقالي، ولقد جاءت رسالة التطمينات من الإدارة الأمريكية لحكومة نتنياهو بشأن قيام السلطة بإعلان الدولة، جاء في تلك الرسالة "بالنسبة إلى إمكان اتخاذ قرار أحادي الجانب بإعلان الدولة أو غيره من الإجراءات الأحادية من الطرفين خارج عملية التفاوض أو ما يسيء إلى نتائج المفاوضات أو يحدد تلك النتائج سلفا، فإن الولايات المتحدة تعارض وستعارض أيا من مثل هذه الإجراءات أحادية الجانب" (عبدالكريم، 2000: 60-61).

وبعد أربعة أسابيع من توقيع اتفاقية واي ريفير نفذت إسرائيل المرحلة الأولى من إعادة الانتشار بحيث تم نقل (2%من منطقة ج إلى ب و7.1%من منطقة ب إلى أ).وبالرغم من التعديلات التي قامت بها في تلك المناطق للحفاظ على التواصل الاستيطاني الجغرافي. وبالتوازي مع هذا الانسحاب قام المجلس الوطني الفلسطيني بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني بقرار من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وبتصويت من المؤتمر الحاشد في غزة وبحضور الرئيس الأمريكي (أبو عمار، 1998: 182). وبالرغم من عملية الإلغاء تلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية تعليق تنفيذ المرحلتين المتبقيتين من إعادة الانتشار حتى تلبي السلطة الفلسطينية أربعة شروط وهي:

1- أن تحترم السلطة تعهداتها.
2- أن تتراجع رسميا عن إعلان الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.
3- أن توقف التحريض على العنف.
4- أن تصادر الأسلحة غير الشرعية(عبد الكريم، 2000: 103).

وبالرغم من المكاسب التي حققتها إسرائيل من مذكرة واي ريفير، إلا أن الحكومة لم تصادق عليها إلا بأغلبية قليلة بسبب التكوين الائتلافي في تلك الحكومة. في هذه الأثناء أقر الكنيست قرارا قدمه حزب العمل لتقديم الانتخابات في غضون ستة شهور في ظل الانقسامات التي سيطرت على بنيان الائتلاف الحاكم، حيث أجريت الانتخابات الخامسة عشر ة وأسفرت عن فوز حزب العمل بقيادة باراك.

بعد قدوم باراك إلى السلطة تجدد أمل الفلسطينيون من جديد، بالتعجيل باتفاقية وحسم قضايا الحل النهائي، ورغم أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس الوصول إلى تسوية مع الطرف الفلسطيني وتسريع عملية المفاوضات إلا أن لاءاته الخمس كانت محور برنامجه السياسي وهي:

1- لا للعودة لحدود 1967.
2- لا لإزالة المستوطنات.
3- لا لعودة اللاجئين.
4- لا لوجود جيش عربي في فلسطين.

5- القدس عاصمة إسرائيل الموحدة (البرنامج الانتخابي لبراك، 2000: 241).

وفي شرم الشيخ وقع باراك والرئيس عرفات وبحضور الرئيس مبارك وملك الأردن على النسخة المعدلة لواي ريفير، والمتعلقة بتعجيل إعادة الانتشار التي اتفق عليه في قمة الواي مع تحديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول 2000، مع أنها تنتهي حسب اتفاقية أوسلو في الرابع من أيار 1999. ومع تمديد فترة الحكم الذاتي قامت السلطة بتأجيل إعلان الدولة إلى نفس تلك الفترة (صالح، 2003: 480).

في بدايات العام 2000 تواصلت المرحلة النهائية، بشكل أكثر جدية حيث تضافرت عوامل عدة على بدءها، فالسلطة الفلسطينية كانت تعاني من انتقادات حادة بسبب ضعف أدائها في المفاوضات وبسبب قمعها للمعارضة والاتهامات بانتشار الترهل والفساد في أجهزتها، وكذلك فان إعلان السلطة عن نيتها تجسيد قيام الدولة قد أحرجها أمام الشارع وقلل من مصداقيتها. إسرائيليا أدى إخفاق المسار السوري الإسرائيلي إلى تطور نوعي باتجاه المسار الفلسطيني وخصوصا بعد قمة الأسد كلينتون الفاشلة، أما الإدارة الأمريكية ممثلة بكلينتون فقد كانت معنية في تسوية في الشرق الأوسط خصوصا بعد القرب من انتهاء ولايته في البيت الأبيض، سواء على المسار السوري أو على المسار الفلسطيني، ولكن بعد فشل قمته مع الأسد وجّه أنظاره باتجاه المسار الفلسطيني الإسرائيلي (كوانت، 2002: 331).

ومن هنا تواصلت مفاوضات المرحلة النهائية بثقل الولايات المتحدة والتي تجسدت بتنظيم الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين، ونشط بيل كلينتون على صعيد الاتصالات مع عرفات وباراك، ونشطت وزيرة خارجيته في حركتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط. توجت هذه الاتصالات بدعوة كلينتون الزعيمين عرفات وباراك إلى الانضمام إليه إلى منتجع كامب ديفيد في 11 تموز 2000، وفي مسعى لردم الفجوة بين الطرفين، حيث خرج بارك بلاءا ته الخمسة المعروفة، في حين أصر الفلسطينيون على الانسحاب الكامل من أراضي 1967 وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين والقدس(روس، 2005: 809-812).

ومع بدء المداولات في القمة ما لبثت التعقيدات تلوح في الأفق، وخصوصا فيما يتعلق بالقدس واللاجئين وهما القضيتان اللتان تشكلان خطوطا حمراء لكلا الطرفين، فالتفريط في جزئية منهما يعني نوعا من أنواع الانتحار السياسي. وقبل انهيار المفاوضات اتخذ الطرفان لغة التهديد في مفاوضاتهما، فقد حذر باراك الفلسطينيين من نتائج مأسوية في حالة الفشل، وعلى أرض الواقع بدأت القوات الإسرائيلية استعدادات عسكرية واسعة لخوض المواجهات في حالة فشل القمة عرفت بحقل الأشواك، في حين قام الفلسطينيون بتعبئة الشارع من خلال وسائل الإعلام الرسمية، ومن هنا كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة تجاه عملية التسوية، بالإضافة إلى ملامح انسداد أفق الحل السياسي الذي من شأنه أن ينهي الاحتلال كما أظهرته قمة كامب ديفيد الثانية، والعذابات التي يمر بها الإنسان الفلسطيني البسيط على أرض الواقع من تدني لفرص العمل وإعاقات على الحواجز، وتدمير معاشاتهم وغيرها من الظروف البائسة التي ترامت مع تواصل الاستيطان (كوانت، 2002: 649).

إذن لعبت العوامل الذاتية لكلا الطرفين، بوادر تفجير الموقف على الأرض، فالمواطن الفلسطيني البسيط يعيش حالة من التذمر وخيبة الأمل نتيجة تدني أداء السلطة التي لم تقدم نموذجا مغايرا عن نماذج السلطات العربية من حيث انتهاكات الحريات، إضافة إلى عدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية لأغلبية السكان. وما ساهم في حالة الإحباط تلك الفجوة بين شرائح المجتمع لصالح شريحة صغيرة في السلطة حظيت بامتيازات واسعة وارتبطت ارتباطا عضويا مع أطراف إسرائيلية، مما أدى إلى قناعة شعبية بأن بعض المتنفذين في السلطة تراكم نفوذها على حساب تحسين ظروفهم المعيشية. وعلى مستوى البناء المؤسساتي فالوضع لم يكن أفضل حالا، فمؤسسات السلطة زحمت بعدد كبير من الموظفين، والمؤسسة التشريعية تعاني من ضعف وتهميش نتيجة سيطرة مؤسسة الرئاسة على قراراته، أو عدم المصادقة على ما يقره المجلس من تشريعات وقوانين (جاد، 2003: 30-32).

أما المؤسسة الحزبية الإسرائيلية فكانت حكومة باراك تتكئ على أقلية برلمانية لا يمكنها اتخاذ قرارات مصيرية، وقد توجه إلى واشنطن وحاملا لاءاته الخمسة المعروفة، ومع قرار شارون دخول المسجد الأقصى في 2000/9/28 وبمباركة من باراك كانت الشرارة التي فجرت حالة الاحتقان التي يمر بها الشارع الفلسطيني نتيجة للمسببات السابقة الذكر، وخصوصا أن دخول شارون إلى الأقصى يشكل إهانة للإنسان الفلسطيني، وما ترتبط في ذاكرته من نقاط سوداوية حول ذلك الرجل من مذابح ومجازر، لتشكل تلك الانتفاضة وتفاعلاتها تغييرا دراماتيكيا في توجهات الخطاب الرسمي وتضاريسه، وعلى الأرض الواقع بدأت معالمه بدءاً من الاجتياح ومرورا بالخطاب الإسرائيلي الأمريكي بعدم وجود شريك فلسطيني، وظهور موضة الإصلاح، وخلق وقائع جديدة من خلال البدء ببناء جدار الفصل العنصري وانتهاء بتغيير شخصيات في النظام السياسي والتي تمثلت برحيل أبو عمار وانتخاب أبو مازن، بالإضافة إلى حالة المأسسة التي تجري حاليا في مناطق الحكم الذاتي، ودخول الإسلام السياسي في الحلبة السياسية بعد حالة من الرفض في دخول الانتخابات التشريعية والبلدية، وأخيرا الانسحاب وفك الارتباط من غزة وغيرها من القضايا الفاعلة في الساحة (تماري، 2002: 108).

من هنا فقد جاءت الانتفاضة كنتيجة حتمية لاتفاقيات أوسلو، وما تلاها من اتفاقيات لتعبر عن رفض الشارع عن تلك الاتفاقيات الناتجة عن الخلل في موازين القوى، ولتزداد وتيرتها وتأخذ منحا خطيا وبشكل متسارع على أرض الواقع ووسط تبادل الاتهامات من كلا الطرفين ولتصل دراما الأحداث إلى ضرب مقار ومؤسسات السلطة بالمروحيات.وفي وسط تلك الأحداث طالبت السلطة الوطنية بلجنة تحقيق دولية لتلك الأحداث وإرسال قوات حماية دولية لفك النزاع، لكن هذا المطلب جوبه برفض أمريكي إسرائيلي وبدلا من ذلك أصدر مجلس الأمن قرارا اقل حدية ينص على إرسال لجنة تقصي حقائق ترفع إلى الرئيس الأمريكي وليس إلى مجلس الأمن، ويكون الهدف من تلك اللجنة وضع الأساس لوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات، ولقد ترأس تلك اللجنة السناتور الأمريكي جورج ميتشل (نوفل، 2002: 108).

ومع ازدياد وتيرة الأحداث أظهرت أن فرص الحديث عن حل شامل نتيجة مفاوضات بين الطرفين بدأ يتقلص وخصوصا بعد انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وذهاب الأمريكان إلى صناديق الاقتراع. وفي غضون ذلك كان ائتلاف باراك على وشك الانهيار في إسرائيل، وفي خطوة استباقية أعلن باراك في 6 شباط 2001 استقالته وسط تراجع شعبيته لصالح الأحزاب اليمينية المتطرفة، وعلى أبواب الانتخابات الإسرائيلية تحركت الإدارة الأمريكية وعدد واسع من دول الاتحاد الأوروبي لنجدة باراك في حملته الانتخابية، مسلطة ضغطا شديدا على رئيس السلطة الفلسطينية وطالبته مساعدة باراك في مواجهة شارون، وبعد إلحاح شديد من الرئيس كلينتون شخصيا وافق أبو عمار على استئناف المفاوضات في واشنطن دون تحديد جدول أعمالها.

وبعد اتصالات هاتفية مع الطرفين التقى كلينتون في البيت الأبيض في 23 كانون الأول ديسمبر 2000 المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين ليطرح اقتراحاته الخاصة بالتسوية، ولقد تمثلت اقتراحاته-حسب الرواية الأمريكية- بإعطاء الفلسطينيين دولة على 95% من مساحة أراضي الضفة وقطاع غزة مقابل تعويضهم عن بقية الأراضي من خلال تبادل لتلك الأراضي مع إسرائيل من 1-3 % بالإضافة إلى ترتيبات متعلقة بأراضي مثل ممر آمن بين الضفة والقطاع. وحول المستوطنات اقترح كلينتون تجميع 80% من المستوطنين في كتل استيطانية، تؤمن التواصل الجغرافي للمناطق الفلسطينية، وحول القدس طرح كلينتون حلا وسطا يتضمن إعطاء المناطق العربية المجاورة للفلسطينيين بما في ذلك المناطق الإسلامية والمسيحية من المدينة القديمة مقابل احتفاظ إسرائيل بالحي اليهودي وممر عبر الحي الأرمني، كما تحتفظ بالإشراف على الحائط الغربي وجبل المعبد تحت الحرم الشريف. أخيرا فيما يتعلق باللاجئين فتحدث المقترح عن اعتراف إسرائيل بالمعاناة المعنوية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948، واقترح تشكيل لجنة دولية لتنفيذ كل جوانب التوطين والتعويض (كوانت، 2002: 664؛روس، 2005: 921-929؛ مقترحات كلينتون، 2000: 162-164).

أما عن رد اللجنة التنفيذية لأفكار كلينتون، فقد رأت فيها ايجابيات كثيرة وبخاصة ما تضمنته حول قيام دولة فلسطينية، ولكن هنالك الكثير من أفكارها منحازة لمواقف إسرائيل ومصالحاها الإستراتيجية، ولا تقدم علاجا وحلا عادلا للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتجحف بحقوق الفلسطينيين التي أقرتها الشرعية الدولية وخاصة حقوق اللاجئين، وتنقصها تفاصيل حيوية تتعلق بالقدس والاستيطان، وتحمل في طياتها خطرا كبيرا على المصالح الوطنية وخاصة إنهاء المطالب وشطب قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، واستبدال هذه القرارات بالأفكار ذاتها (م.ت.ف. اللجنة التنفيذية، 2001: 165-168).

وبالرغم من التحفظ على اقتراحات كلينتون الأخيرة إلا أنها شكلت أساسا أو بناء لمفاوضات الفلسطينيين والإسرائيليين في طابا، والجدير بذكره أن مفاوضات طابا جاءت قبيل موعد الانتخابات الإسرائيلية واستمرار تفوق شارون على باراك بنسبة من 18-20% حسب استطلاعات الرأي، ولإنقاذ مستقبله السياسي حرك باراك بيرس باتجاه غزة، لاستئناف المفاوضات بين الطرفين أملا في الخروج باتفاق مبادئ لقضايا الحل النهائي يحملها باراك

إلى الناخب الإسرائيلي. وفي منتجع طابا عقد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي جولة ماروثونية من المفاوضات استمرت أسبوعا، حيث أظهرت مناقشات الجولة الأولى أن ما طرحه الرئيس الأمريكي في قمة كامب ديفيد بشأن الدولة والأرض واللاجئين والاستيطان كان موافق عليه إسرائيليا.(روس، 2005: 922)

أما بالنسبة للنتائج التي توصل إليها الطرفين في الجولة الأولى، فعلى صعيد الدولة فقد وافق الجانب الإسرائيلي في طابا على أن تقام على الأرض التي سيتم الانسحاب منها دولة مستقلة ذات سيادة ولها حدود رسمية واضحة تماما مع دولة إسرائيل، وان تضم المساحة المعوضة للدولة الفلسطينية، وسيطرة كاملة على معابرها الدولية مع كل من الأردن ومصر. وبشأن وضع القدس اقترح الجانب الإسرائيلي أن تبقى المدينة بشقيها الشرقي والغربي مدينة مفتوحة ولا تقام أسوار وحواجز بين القسمين، ووافق الجانب الإسرائيلي على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وان تخضع جميع أسوار البلدة القديمة ومنها الحرم القدسي الشريف تحت السيادة الفلسطينية مقابل احتفاظ إسرائيل بالسيادة على الأحياء المبعثرة داخل أحياء القدس العربية (كوانت، 2002: 664).

أما بالنسبة لقضية اللاجئين فقد اعتمد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي أساسا للمفاوضات ما ورد في الأفكار الأمريكية والتي بموجبها تقتصر عودة اللاجئين إلى ما يلي:

1- أراضي الدولة الفلسطينية إلى الضفة وغزة.
2- أراضي إسرائيلية تنقل إلى الدولة الفلسطينية ضمن تبادل الأراضي ويقام فيها مساكن لإيوائهم.
3- الدول المضيفة للاجئين في الوقت الراهن.
4- إمكانية استيعاب من 70-100 ألف لاجئ إلى مناطق 1948، وضمن حالات لم الشمل، وأن تعتبر تلك العودة ترجمة نهائية لقرار الأمم المتحدة 194 بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم.

أما بالنسبة للاستيطان فقد وافق الطرفان من حيث المبدأ على إخلاء قرابة 120-125 مستوطنة تشمل جميع مستوطنات غزة، وأصر الإسرائيليين على تجميع المستوطنين في أربعة تجمعات استيطانية وهي(تجمع اللطرون على حدود 1967، وتجمع عتصيون بين بيت لحم والخليل وتجمع أرائيل جنوب غرب مدينة نابلس)، بالإضافة إلى المستوطنات المجمعة بمدينة القدس. أي تحويل الضفة الغربية إلى أربعة كنتونات، وفي الجولة الثانية للمفاوضات لاستكمال المفاوضات أبدى الوفد الإسرائيلي تحفظا على ما طرح في الجولة الأولى، حيث أنهى الفريقان المفاوضات في 2001/1/28 من خلال مؤتمر صحفي أعلنا إنهاء المفاوضات، على أن يتم استئنافها بعد إجراء الانتخابات (نوفل، 2002: 122).

بيد أن حسابات الحقل لا تتطابق دائما مع حسابات البيدر، فبعد نتائج الانتخابات الإسرائيلية والتي أظهرت فوز شارون وبفارق شاسع على خصمه باراك، تبددت أي آمال للتحرك باتجاه استكمال المفاوضات التي علقت في طابا، أي بعد الانتخابات، بل مجرد الجلوس على طاولة المفاوضات، وهذا ما ظهر في خطاب النصر الذي ألقاه شارون عشية الانتخابات، والذي أشار فيه عدم موافقته على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين في ظل استمرار

العنف والإرهاب، وأكد عدم نيته عن إخلاء أي مستوطنة صغيرة كانت أو كبيرة. وعن مدينة القدس أكد انه ستبقى مدينة موحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وأعلن معارضته لإقامة دولة فلسطينية، وبدلا من ذلك عرض على الفلسطينيين الدخول في مفاوضات مرحلية طويلة الأمد، مشترطا التفاوض حول القدس والاستيطان واللاجئين، تكون نتيجة تلك المفاوضات المرحلية حكما ذاتيا على 42% من مساحة الأراضي التي احتلت عام 1967، بالإضافة إلى توعده بسحق الانتفاضة خلال 100 يوم من تسلمه سدة الحكم (شارون، 2001: 170).

في مقابل ذلك ألقى أبو عمار خطابا أمام المجلس التشريعي، دان فيه التصعيد الإسرائيلي وحذر من خطورته على مجمل المنطقة، وجدد التزام م.ت.ف والسلطة الوطنية بعملية السلام، ودعا إلى استئناف مفاوضات الوضع الدائم على أساس النقاط التي وصلتها المفاوضات في كامب ديفيد وشرم الشيخ وطابا (أبوعمار، 2001: 165). وفي واشنطن لقيت أفكار شارون استحسانا كبيرا في البيت الأبيض و الخارجية والكونغرس و CIA مع أفكار شارون، المنادية إلى تأجيل قضايا الحل النهائي، ورفض استئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني قبل وقف الفلسطينيين الانتفاضة، ووصف بوش شارون بأنه رجل السلام، وفي ذلك الشأن تحركت زيارة كولن باول إلى المنطقة بهدف وقف الانتفاضة.

على المستوى العربي وقبيل انعقاد القمة العربية، خرجت الدبلوماسية المصرية والأردنية بمبادرة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث حملها الجانبان إلى القمة العربية، وبعدها إلى إسرائيل والعالم، حيث تضمنت المبادرة بما تضمنته التزام إسرائيل بوقف الاستيطان وفك الحصار المضروب حول المناطق الخاضعة على مناطق السلطة، ووقف إطلاق النار بين الطرفين، وسحب القوات الإسرائيلية من مداخل المدن والبلدات والمخيمات وعودتها إلى المواقع التي تتمركز فيها قبيل 2000/9/29، واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مسارين:الأول خاص بتنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية، التي لم يتم تنفيذها، والثاني: يركز على بحث قضايا الحل النهائي بسقف زمني حده الأقصى عام واحد، وبذل أقصى الجهود لوقف العنف. ولقد قوبلت هذه المبادرة بترحيب عربي من خلال تبنيها في قمة عمان، واستهتار أمريكي إسرائيلي، حيث وصفت الإدارة الأمريكية قرارات القمة بأنها متطرفة، ولا تساهم في معالجة الأزمة وتزيد من توتر الأوضاع في المنطقة (المبادرة الأردنية المصرية، 2001: 170-171).

بعد المبادرة المصرية الأردنية بفترة وجيزة، أعلن جورج ميتشل عن الانتهاء من تقريره في 2001/4/30 بخصوص تقصي الحقائق التي تشكلت في عهد الرئيس كلينتون، وقام رئيس اللجنة بتسليم التقرير للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعد تسليمه للرئيس كلينتون وأمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان باعتباريهما مرجعيته. إن تقرير ميتشل جاء على شكل عموميات ولم يدخل في التفاصيل، وحمل صيغا أمنية أكثر منه حلا سياسيا، من خلال الاستئناف الفوري للتعاون الأمني، وإعادة الثقة بين الطرفين، ووقف فوري لإطلاق النار غير المشروط، ولكن أفضل ما جاء في التقرير هو وقف وتجميد الاستيطان(تقرير ميتشل، 2001: 180-181).

وحول موقف الطرفين على التقرير فقد وافقت السلطة على قرار اللجنة، بالرغم من الملاحظات الكثيرة التي سجلت على التقرير ودعت إلى تبنيه في مجلس الأمن، وفي الطرف الإسرائيلي كان رد شارون بالموافقة المبدئية على التقرير مع التحفظ على بنوده وخاصة البند المتعلق بتجميد الاستيطان، وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية إفراغ التقرير من مضمونه من خلال إصرار شارون على أسبوع كامل من الهدوء قبل البحث في تنفيذ بنود التقرير، واشترط عدم التحريض ورفض وجود مراقبين دوليين، وشن هجوما على عرفات ووسمه بالإرهاب، وزادت وتيرة الحملة الشارونية ضد مؤسسة الرئاسة بعد سفينة الأسلحة كارين، وهي في طريقها إلى غزة والتي ترامت مع العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر.

بعد نذر فشل تفاهمات ميتشل، أرسلت الإدارة الأمريكية مبعوثها للسلام وليم بيرنز ورئيس هيئة الاستخبارات الأمريكية جورج تينت تلاها وزير خارجيتها كولن باول، حيث وضع تينت مجموعة من الاقتراحات الأمنية عرفت لاحقا باسمه لوقف إطلاق النار خلال أسبوع قبل الشروع بتنفيذ خارطة الطريق، وتأكيده على التنسيق الأمني بين الطرفين، وبناء مناطق محاذية للمستوطنات والمعسكرات والطرق على حدود قطاع غزة مع مصر وحدود الضفة مع الأردن، كما دعا إلى قيام السلطة باعتقال المطلوبين لدى إسرائيل و التي أفرجت عنهم عشية الانتفاضة. وبالرغم من تحيز تفاهمات تينت للجانب الإسرائيلي بل تبنيه لموقف شارون، دعت اللجنة التنفيذية العمل إلى تثبيت الهدنة وتامين سيادة القانون، وعدم السماح بأية إجراءات تحدث خللا في الوضع العام (تفاهمات تينت، 2001: 180-184).

وبالرغم من كل المبادرات في الثلثين الأولين للسنة الأولى من الانتفاضة إلا أن ردات الفعل بقيت متواصلة من قبل الطرفين، فقد قام الطرف الإسرائيلي بالقيام بحملة اغتيال للكوادر طالت السياسيين[11]، ومن جهة أخرى فقدت الانتفاضة بعدها الشعبي عبر التركيز على العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل في محاولة لخلق حالة من الردع لمواجهة القوة العسكرية غير المتكافئة بين الطرفين، لكن اختزال المقاومة في هذه العمليات أصبح يشكل كلفة سياسية وبشرية واقتصادية على مجرى النضال الوطني، وخصوصا أن تلك العمليات لم تعمل على شرخ صفوف جمهور دولة الاحتلال، بالإضافة إلى استغلال القيادة الإسرائيلية لتلك العمليات لوصم المقاومة بالإرهاب، مستفيدة من أجواء بعد الحادي عشر من سبتمبر والحرب ضد القاعدة ولاحقا ضد صدام حسين.

وبالفعل كانت تلك العمليات مبررا لعمليات الاجتياح في الضفة الغربية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في بداية 2002/9/28 تحت ما يسمى حملة السور الواقي، وتحت تصور تدمير بنية الإرهاب- المقاومة -.ولقد وظفت حكومة شارون تلك السياسية لتدمير الوجود المادي والمؤسساتي الرمزي للسلطة الوطنية، وتقطيع أوصالها،

---

11 – من أوائل القيادة السياسيين التي اغتالتهم إسرائيل،الأمين العام للجبهة الشعبية أبوعلي مصطفى وقائدا حماس السياسيان جمال سليم وجمال منصور، وثابت ثابت.

وللتغطية على سياسة هدفها تقويض الحركة السياسية الفلسطينية بشقيها الوطني والإسلامي، وفي المحصلة النهائية تدمير قيام دولة فلسطينية ذات سيادة[12].

لقد كشفت الاجتياحات المزيد من نقاط الضعف في البناء الفلسطيني الداخلي ومؤسساته كافة، من خلال انكشاف وترهل وعدم فاعلية معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية قبل الأمنية، إذ لم تكن الأغلبية العظمى من المؤسسات والوزارات قادرة على توجيه الشعب، ولا على تقديم خدمات أساسية، ولا على توفير الحماية له بوسائل الدفاع المدني المعتادة، ولا حتى تقديم خطاب داخلي وخارجي للجماهير. كما كشفت عن ترهل وعدم فاعلية مختلف المنظمات الجماهيرية من أحزاب وأطر واتحادات، وان دل على شيء فإنما يعكس حالة التخبط في تحديد الإستراتيجية المناسبة التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية على مستوى الهم الذاتي من جانب، وما طرأ من تغيرات حدثت في العالم من جهة أخرى(جاد، 2002: 36-37).

وبالرغم من حالة الانكشاف الذي خلفها الاجتياح على الوضع الفلسطيني العام، إلا أن هذه الاحتياجات قد فرضت وقائع جديدة على الساحة الفلسطينية بعضها يتماشى مع المصلحة الوطنية، والأخرى ضد تلك المصلحة، فعلى صعيد السيادة وإعلان الدولة جاء قرار مجلس الأمن 1397 الصادر بتاريخ 2002/3/12 من خلال رؤيته إقامة دولتين: إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب، ضمن حدود معترف بها، وتأتي أهمية القرار لكونه سابقة من أعلى هيئة أممية بالاعتراف الصريح بالحق بوجود دولتين مستقلتين، ومن جهة أخرى فإن هذا القرار جاء نتيجة ثمرة لخيار المقاومة بالرغم من حالة التخبط التي تعيشها المقاومة، وأخيرا جاء هذا القرار نتيجة لإدراك الأسرة الدولية بضرورة تهدئة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي للتفرغ لقضايا ما يسمى مقاومة (الإرهاب) والإسلامي منه وخصوصا في أفغانستان والعراق والدول التي تعصي بيت الطاعة الأمريكي(مجلس الأمن الدولي، 2004: 195).

الأمر الآخر الذي ترتب على تلك الاجتياحات وتوظيفا للتدمير الممنهج التي قامت به الحكومة الإسرائيلية، بعد حملة السور الواقي جاءت موضة الإصلاح ومحاربة الفساد داخل مؤسسات وأطر السلطة الفلسطينية لتكون حديث الساحة من قبل القوى الدولية والمحلية، ولا شك فيه أن الإصلاح في الحالة الفلسطينية كلام حق يراد به باطل، وخصوصا من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف مؤسسة الرئاسة. ومن هنا تحول مطلب الإصلاح وهو مطلب عدة قوى فلسطينية منذ تشكل السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو، نتيجة للضغوطات الأمريكية إلى مجرد مفاهيم وإجراءات ذات صبغة إدارية تمثلت بالدعوة إلى استحداث منصب رئيس الحكومة يتولى جزءا من صلاحيات رئيس السلطة، وفي إجراء الانتخابات تشريعية، وتوحيد الأجهزة الأمنية تحت إمرة مجلس الوزراء بالإضافة إلى إضعاف رئيس السلطة الفلسطينية توظيف هذه الأجهزة في قمع المقاومة، والمطالبة بالشفافية المالية والميزانيات والمصروفات، لا لمحاربة الفساد، بل لمنع تسرب الأموال لأغراض تدعم

---

12 – حول دراما الأحداث في ظل الاجتياحات،انظر كتاب الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهد،تحريرمحمود سويد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

المقاومة. فالإصلاح إذ لم وليد إرادة ذاتية فلسطينية وبطريقة شاملة من القاعدة إلى رأس الهرم لا يمكن أن يكتب له النجاح وهذا ما أثبتته التجارب التنموية في الدول النامية، بل يزيد من ثقل المعاناة على الإنسان الفلسطيني البسيط (هلال، 2003: 18-19؛بشارة، 2002: 15-17).

وفي غمرة ما شهدته الساحة من مطالبات جدية بالإصلاح ونتيجة لضغوط داخلية في الشأن قام أبو عمار في 2002/3/15 بخطاب أمام المجلس التشريعي أعلن عن ترحيبه بالإصلاح قائلا"أن وضعنا الداخلي ونظامنا السياسي يحتاج إلى مراجعة شاملة، وأنتم تعلمون أننا أقمنا نظامنا السياسي على قاعدة الديمقراطية والانتخابات النزيهة التي اشرف عليها قادة العالم....كما أنني من واقع التجربة في بناء السلطة الإدارية والوزارية والأجهزة الأمنية أدعو إلى ورشة عمل شاملة في كل مؤسسات السلطة"(أبوعمار، 2002: 172).

وفي ظل الحملة الأمريكية ضد المقاومة، ومؤسسة الرئاسة بشكل خاص، وتحت سياق الإصلاح جاء خطاب جورج بوش عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وطارحا رؤيته لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب لكن هذه الدولة لن ترى النور إلا من خلال توفر العديد من الشروط والتي أبرزها: خلق قيادة بديلة غير ملطخة بالإرهاب على وصف بوش، أي قيادة على المقاييس الإسرائيلية والأمريكية تقبل بأي حل يعرض عليها، والشرط الثاني إجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تكون وفق اقتصاد السوق الحر، وثالث تلك الشروط فتح علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية تقود إلى تطبيع تام للعلاقات بين العرب والإسرائيليين. أما الدولة وحدودها النهائية فسوف يتم التفاوض عليها كجزء من الطرفين في التسوية النهائية. من الملاحظ أن خطاب بوش حول الدولة لم يأتي بجديد إلا بمجرد القبول بفكرة الدولة كدولة، ولكن الإجراءات وآليات قيام تلك الدولة فهي متروكة للطرفين في المرحلة النهائية(بوش، 2002: 222-223).

وفي ذلك السياق ولتخفيف وطأة الضغوط الملقاة عليها أصدرت القيادة مرسوما بشان تأليف لجنة الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية التي ستجرى في المناطق، وقرار الرئيس لاستحداث منصب رئيس للوزراء، حيث تم عرض تلك الحكومة على المجلس التشريعي لنيل الثقة، حيث أعطى أبومازن في خطابة لنيل الحكومة الجديدة الأمن دوراً بارزاً، بالإضافة إلى إعداد المشاريع والبناء القانوني والدستوري للسلطة الفلسطينية. وبالتماشي مع تلك الخطوات كانت خارطة الطريق قد طبخت في المطبخ الأمريكي، ولكن هذه الخطة لم تكن ظروف طرحها تعود للحالة المتردية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بقدر أن الأمريكيين عيونهم متوجهة إلى العراق من خلال توجيه ضربة للنظام العراقي، فهم حريصين على تقديم مسكن للصراع الفلسطيني الإسرائيلي للتفرغ للحرب على العراق(أبوعمار، 2003: 167؛ أبومازن، 2003: 173-178)

وبالرغم من المتغيرات التي كانت وراء طرح تلك الخارطة إلا أنها تشكل حلقة في سلسلة المبادرات التي تهدف لإنهاء النزاع المتوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد فشل المبادرات السابقة في ذلك، وعلى رأسها تقرير

ميتشل وخطة تينت.وتبعا لتلك الخريطة سوف يكون حل النزاع على ثلاث مراحل محددة لفترات زمنية لكل مرحلة منها[13]:-

المرحلة الأولى: إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات في الوقت الحاضر حتى أيار 2003، وبناء على ذلك يترتب على الفلسطينيين الوقف غير المشروط للعنف بكل أشكاله من عمليات ضد الجيش الإسرائيلي، ومرورا بالعمليات الاستشهادية وانتهاء بمنع التحريض في وسائل الأعلام، وهذا يتطلب إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية إلى ثلاثة أجهزة موحدة للقيام بمهمة الأداء الأمني والتعاون مع الجانب الإسرائيلي لوقف المقاومة، في حين يقوم الجانب الإسرائيلي بعد الأداء الأمني الشامل من قبل السلطة بالانسحاب التدريجي إلى خطوط 28 أيلول 2000 (خارطة الطريق، 2003: 159).

ومن هنا فإن هذه الجزئية من المرحلة الأولى تعطي طابعا ملزما للسلطة الفلسطينية في الوقت الذي فيه لا تلزم الجانب الإسرائيلي في ذلك، لأن الانسحاب الإسرائيلي لن يكون فورا، بل بشكل تدريجي من المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي في الإجتياحات. وبذلك فإن الاتفاق يحدد للسلطة جدول زمني كمهلة لتنفيذ المهام المرسومة لها، وتجعل آليات التنفيذ المقررة رهنا بتنفيذها للتعهدات من جهة ورهنا بالحكم الذي تطلقه إسرائيل على مدى وفاء الجانب الفلسطيني بالتزاماته من جهة أخرى. أما التعهدات الملقاة على الجانب الإسرائيلي فتخضع لتقديره مدى تنفيذ الفلسطينيين للتعهدات والالتزام باليات التنفيذ وضمن نظرة إسرائيل إلى الثقة بالجانب الفلسطيني.

لكن الأمر الخطير في تلك المرحلة هي التدخلات في الشأن الداخلي الفلسطيني من خلال الدعوة إلى هيكلية المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبالرغم من أن الإصلاح حاجة فلسطينية قبل أن تكون حاجة دولية أو إسرائيلية إلا أن التدخلات في ذلك تخلق حالة ضبابية في تفسير وتصنيف معنى الإصلاح على ارض الواقع كل حسب وجهة نظره، فالفلسطينيون لهم أجندتهم الخاصة ودوافعهم للقيام بتلك العملية، والإسرائيليين لهم أجندة مختلفة عن الفلسطينيين، والمجتمع الدولي كذلك. ولاشك أن الدعوة إلى إعادة وضع دستور فلسطيني جديد وتعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية، بشرط أن يكون الوزراء الجدد يتمتعون بسلطة تتميز بالإصلاح، والتدخل في صيغة الاتفاقيات سوف يخلق إملاءات بما يتناسب بمضامين واضعي الخريطة والطرف الإسرائيلي، بمعنى أنه لو عين وزيرا ذا مهنية وشفافية عالية ولكن مواقفه السياسية معارضة لتلك الاتفاقيات على الأقل فهذا ليس رجل إصلاح.

المرحلة الثانية من الخطة: هي المرحلة الانتقالية وتمتد من حزيران 2003 إلى ديسمبر 2003، وتنصب الجهود فيها على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، وخاصيات السيادة المؤقتة على أساس الدستور الجديد، وكمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني، ولكن هذه الدولة المؤقتة تتطلب من الجانب الفلسطيني بالقيام بالعديد من الشروط وعلى رأسها خلق قيادة جديدة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب والقيام

13 - لمراجعة نص الوثيقة، انظر وثائق خريطة الطريق، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد، 55، 2004.

بالإصلاحات الضرورية داخل هياكل السلطة، القيام بأداء أمني شامل، إعادة التنسيق والتطبيع مع الطرف الأخر، بعد أن تتم العمليات السابقة تعاد عملية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي من خلال مؤتمر دولي ينظر في إقامة دولة فلسطينية مؤقتة وقابلة للحياة (خارطة الطريق، 2003: 161-162).

إن قراءة متمعنة لهذه المرحلة تشير إلى حجم التكبيلات التي وضعت أمام الجانب الفلسطيني حتى تطبيق تلك المرحلة، فالمطلوب فلسطينيا نزع الشرعية عن قيادة جاءت نتيجة انتخابات حرة ونزيهة، وبحضور نفس المراقبين وواضعي الخريطة والذين يريدون نزع تلك الشرعية، ومطلوب من الفلسطينيين أداء أمني شامل وفعال أحادي الجانب مقابل عدم إلزام إسرائيل بأي صيغة تلبي الأمن الفلسطيني، بل أن تلك الصيغة لم تذكر اسم إسرائيل بتاتا. وللقيام بتلك العمليتين يجب علينا الرجوع إلى طاولة المفاوضات مترافقة مع مجالات التطبيع المختلفة ومع الدول العربية التي أقامت علاقات سابقة مع إسرائيل، يلحقها مؤتمر دولي لمناقشة موضوعة الدولة المؤقتة.

إن صيغة الدولة المؤقتة التي طرحتها خارطة الطريق هي غير ملزمة للجانب الإسرائيلي، وهذا ما ورد في أخر بند من تلك المرحلة والذي ينص "على "تشجيع أعضاء الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبما في ذلك إلى عضوية محتملة في الأمم المتحدة". ومن هنا فإن هناك فرق مابين التشجيع والالتزام بالاعتراف بالدولة، فالطرف الفلسطيني ليس بحاجة إلى ذلك التشجيع، بقدر حاجته إلى إلزام الآخر بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة وضمن فترة زمنية محددة وتحت أجندة مجلس الأمن والأسرة الدولية، وبالتالي فإن هذه الصيغة بذلك السياق ستبقى ترزح تحت رحمة الإملاءات الإسرائيلية وهي كثيرة ولا تحصى (خارطة الطريق، 2003: 162).

وان الحديث عن دولة مؤقتة كما طرحتها الوثيقة في هذه المرحلة تحمل في طياتها كثيرا من التضليل، ففي الفكر السياسي لا يوجد هنالك دولة مؤقتة، إما أن يكون هناك دولة تحمل صفات سيادية التي تتمتع بها ككل الدول، وإما ألا يكون! ومن هنا تكمن الخطورة عند فهم وتفسير مفهوم الدولة، فالدولة كما جاءت في الوثيقة هي دولة منزوعة السيادة، وان كانت منزوعة السلاح فهذا أمرا مقبولا ومفهوما لمرحلة انتقالية، إلا أن ما يفهم ويعد خطيرا في تلك الوثيقة هو تلاعبها بالمفاهيم الشكلية دون المضمون من خلال الحديث عن دولة ولكنها على أرض الواقع دولة دون سيادة فعلية، وبالتالي تصبح الدولة مجرد نعت غير دقيق لحكم ذاتي ثقافي على شكل بانتوستانات غير قابلة للحياة كما يروج لها.

المرحلة الثالثة:-وهي مرحلة اتفاق الوضع الدائم وانتهاء النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني وتمتد من 2004-2005. تهدف هذه المرحلة إلى الاستمرار في تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والأداء المتواصل الفعال، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والتي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم بحلول العام 2005، بالإضافة إلى إقامة علاقات التطبيع مع الجانبين، وتتوج نهائيا بمؤتمر دولي لدعم المفاوضات من قبل المجموعة الرباعية يتم فيه المصادقة على الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة (خارطة الطريق، 2003: 162).

وإذا نظرنا إلى هذه الصيغة كما وردت في تلك المرحلة فهي تحمل مزيدا من الضغوط على الطرف الفلسطيني بما يتلاءم وإحتياجات الطرف الإسرائيلي، فتلك المرحلة بدلا من أن تشكل حلا نهائيا للصراع، قد أعادت الوضع إلى المربع الأول التي وصلت إليه المفاوضات النهائية سابقا حتى قبل الخوض في تلك المفاوضات، فبدلا من إلزام إسرائيل بضرورة الانسحاب الكامل في 2005 بحدود عام 1967، نرى أن الخارطة أرجعت الطرفين إلى دوامة المفاوضات، وضمن أفق أدنى بكثير مما عرض في كامب ديفيد الثانية وطابا حول حدود الدولة الفلسطينية، وهذا يتيح الفرصة للحكومة الإسرائيلية إلى خلق مزيد من الحقائق على الأرض تبدد أمل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. وبالنسبة للمؤتمر الدولي فقد رأت تلك الوثيقة أن اللجنة الرباعية سوف تنظر في المصادقة في مطلع العام 2004 على الدولة الفلسطينية المؤقتة، ومن هنا فان تلك المصادقة لو تمت، سوف تكون هذه الدولة حدودا دائما بمواصفات الحدود المؤقتة لا تتجاوز حكما ذاتيا وإداريا مسخ.

إذن إن ما جاءت به خريطة الطريق عن الدولة، فالدولة المتفق عليها هي دولة فلسطينية مؤقتة، أما بالنسبة للحدود والسيادة والاستيطان فهي متروكة لقضايا المفاوضات في ظل قوى ليست في مصلحة الطرف الفلسطيني، وخصوصا مع عدم توفر قوة الدفع الأمريكية النزيهة وضعف الدور الأوروبي، وتردي الموقف الرسمي العربي، لا بل أن هذه الخريطة من أسوا المبادرات التي وضعت لحل الصراع العربي الإسرائيلي سواء في مضمونها والذي لا يخرج كثيرا عن تفاهمات تينت الجائرة، وعدم اخذ ما ألت إليه الأوضاع بعدم الاجتياح، وأخيرا لافتقارها لآليات وخطوات لتطبيقها فهي ملزمة لطرف دون الأخر. في المحصلة النهائية فإن مصير الدولة المؤقتة سوف تقع في شباك الفخ السياسي الشاروني والذي يريد لهذه الدولة أن تكرس كدولة دائمة ويقفل عليها بجدار فصل عنصري جاري بناؤه على قدم وساق.

وفي سياق تفاعلات خطة الطريق وتاليا استحداث منصب لرئاسة الوزراء برئاسة محمود عباس، تم عقد قمة شرم الشيخ، حيث تم الإعلان الرسمي للخارطة لدفع عملية السلام على أساس تلك الخارطة المبني على خطاب بوش لرؤيته لدولتين في 26 حزيران بحضور كل من الرئيس الأمريكي ومبارك وملك الأردن ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس وشارون، وبالرغم من تأييد جميع الأطراف على الحاجة إلى قيام دولة فلسطينية حتى شارون إلا أن طبيعة الخطابات أخذت منحاً أمنيا من خلال التركيز على إنهاء المقاومة وكافة أشكال النضال.وعلى مستوى خطاب أبومازن، فقد وصف ذلك الخطاب بأنه لا يعكس رؤية السياسة الفلسطينية الرسمية، وذلك لوصمه المقاومة بالإرهاب، وتركيزه على أجهزة الأمن لإنهاء العنف والإرهاب، ويرى الباحثون أن أبومازن في خطابه هذا قد وضع لنفسه وحكومته توقعات وبرنامجا سياسيا متفائلا بشان إحداث تقدم في العملية السياسية وترتيبات تنفيذ خارطة الطريق (وثائق خريطة الطريق، 2004: 163-170).

إلا أن الرياح لا تجري كما تشتهي توقعات أبو مازن بشأن تقدم العملية السلمية، فالخارطة وئدت مباشرة عقب عقد قمة العقبة مباشرة، من خلال قيام الجانب الإسرائيلي بعمليات الاغتيالات الواسعة في صفوف المقاومة

وقادتها، وكمحصلة لذلك فشلت الهدنة التي عقدت مع الفصائل لمدة ثلاثة شهور، وعلى المستوى السياسي دخلت حكومة أبو مازن ما أصبح يعرف لدى الباحثين بأزمة السياسة والحكم في الكيان الفلسطيني نتيجة لمحددات داخلية وخارجية، فحكومة الليكود بقيادة شارون لم تعط الفرصة لأبي مازن لتنفيذ برنامجه وخطابه السياسي. داخليا بعد استحداث منصب رئيس الوزراء أصبح هنالك حالة من الاستقطاب بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء أدت إلى أزمة بين الطرفين. فأبوعمار يهدف من مركزة اتخاذ القرارات تأكيد وحدانيته وشرعيه سلطته، وخصوصا في ظل حالة التهميش التي يعيشها داخل مقره المحاصر، ونقطة الخلاف بين الرجلين كانت تتركز على تنازع الصلاحيات الأمنية، وعلى اختيار الوزراء، والتي أدت إلى استقالة حكومة أبومازن بعد عام من تعينيه كرئيس للوزراء. وعلى إثر استقالة أبومازن قام أبوعمار بتعيين أحمد قريع (أبوالعلاء) بدلا من أبومازن كرئيس ثان لمجلس الوزراء ولم يكن وضع تلك الحكومة أفضل من سابقتها، فهي ولدت مأزومة من اليوم الأول لتشكيلها، ويعلل المختصون حالة الشرذمة في الخطاب الرسمي الفلسطيني لنتاج أزمة بنيوية تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية ونظامها السياسي بشكل خاص، ويواجه في الوقت ذاته حربا يشنها اليمين الإسرائيلي المتطرف عليها (هلال، 2003: 21؛ الخطيب، 2004: 158؛عبدالقادر، 2003: 6).

وفي ظل تلك الحالة المتردية التي يعيشها الخطاب السياسي الرسمي جاء خطاب شارون لفك الارتباط أحادي الجانب والذي صادق عليه الكنيست، والتي كانت بوادر تلك الخطة قبل ذلك الخطاب بكثير من خلال البدء ببناء جدار الفصل العنصري، ليزيد في عمق تلك الأزمة التي تعيشها القيادة وخطابها في مواجهة تلك المستجدات.إن اخطر ما جاءت فيه الخطة ليست أحاديتها كما يروج لها، بقدر أنها قائمة على خلق وقائع وترتيبات جديدة، من خلال تقطيع الضفة الغربية إلى أربعة كانتونات، مستلهمة بذلك أكثر من 50% من مساحة الضفة. ومن هنا فان خطة شارون لفك الارتباط تهدف إلى وضع حل نهائي يؤدي إلى إقامة دويلة فلسطينية متقطعة الأوصال على قطاع غزة و 42% من مساحة الضفة الغربية، ضمن رؤيته التي سبق وأن أعلنها في خطاب النصر الذي ألقاه في المرة الأولى لانتخابه، وفي نفس الوقت ليظهر وكأنه متفق مع خارطة الطريق والمبادرات السياسية المطروحة (شارون، 2004: 165-167).

وفي المحصلة النهائية فإن هذه الخطة هدفها عدم إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في الضفة والقطاع، عدا أن تلك الخطة تهدف إلى عزل القدس عن باقي الضفة، كما يحرمها عمقها الديني والتاريخي والحضاري. وبناء على ذلك فإن الدويلة الفلسطينية لو جير لها النور ستكون دائما بحاجة إلى أنابيب رعاية إسرائيلية وتغذية دائمة، لأن عوامل الجغرافيا والاقتصاد والأمور الأمنية ستعمل لصالح إسرائيل ومصالحها في المنطقة، عدا عن تفكك النسيج الاقتصادي والاجتماعي للحياة الفلسطينية (لاغروكيست، 2005: 13؛ يوسف، 2005: 139-140).

بينما كانت الاستعدادات الإسرائيلية تجري للنظر في تنفيذ فك الارتباط من جانب واحد، في ظل نجاح الإعلام الإسرائيلي بإقناع العالم بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، أعلن عن مرض الرئيس الذي لم يمهله طويلا، لتدخل الحركة الوطنية الفلسطينية أمام متعرج آخر وخصوصا أن الرجل كان ماسكا بحبال اللعبة السياسية جميعها، من خلال سياسته التفردية في اتخاذ القرارات، وتهميشه لأطر المؤسسات الفلسطينية بداء من م.ت.ف إلى المجلس التشريعي وانتهاء بمجلس الوزراء وليد العهد.

فبعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وإجراء الانتخابات لرئاسة السلطة الفلسطينية، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية، جرى حوار فلسطيني في القاهرة انتهى إلى جملة من التفاهمات، بتوافق جميع الفصائل والالتزام بها، مما أدى إلى بزوغ شعاع من الأمل بإصلاح الوضع الداخلي وترميم البيت الفلسطيني من خلال تجديد شرعية المؤسسات المختلفة عبر العملية الانتخابية، كل ذلك جرى على إيقاع القرار الإسرائيلي بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وهو القرار الذي اعتبر بالنسبة للكثيرين انجازا لما حققته المقاومة والصمود للفلسطينيين.

التفاهمات التي تم توصل إليها في القاهرة تضمنت الانتخابات التشريعية في موعدها، والتي صدر بها مرسوم فلسطيني من رئيس السلطة الفلسطينية المؤقتة روحي فتوح في السابع عشر من تموز، وكذلك إجراء الانتخابات المحلية على مراحل على أن لا تتجاوز نهاية العام الحالي، وكذلك تشكيل لجنة مرجعية للإشراف على عملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (تفاهمات القاهرة، 2005: 172).

وبالفعل أجريت الانتخابات المحلية والتشريعية، ولقد شهدت الساحة تنافسا كبيرا بين القوتين الكبيرتين حماس وفتح، وقد اكتست تلك الانتخابات طابعا فصائليا ممزوجا بالبعد العائلي، وفي نفس الوقت مشحونا بكل عوامل التوتر، يسري هذا التوتر تحت عنوانين متقابلين: وحدانية السلطة والسلاح الشرعي، والحق في المقاومة والدفاع عن النفس. وحدانية السلطة تنازع "حماس" في شرعية أي دور لها في إدارة شؤون غزة والضفة الغربية عبر (البلديات، المجلس التشريعي)، مثلما تنازعها في شرعية سلاحها الأهلي والحزبي، أما الحق في المقاومة والدفاع عن النفس، فيسقط فكرة وحدانية السلاح الرسمي في مرحلة مازالت هي مرحلة التحرر الوطني، ويطعن في قدرة سلاح السلطة على حماية الشعب والمجتمع من العدوان الإسرائيلي.

بعد هذه النبذة عن دراما الأحداث ما بعد أوسلو إلى بداية الانتخابات البلدية والتشريعية، سوف تحاول الدراسة في الخطوة التالية التعرف على ابرز سمات الخطاب الرسمي لهذه المرحلة.

2.5 سمات الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي بعد أوسلو:

لقد أدى تشكيل السلطة الوطنية نتيجة لاتفاقات أوسلو بوقعه على تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني من حيث الخطاب والبني والعلاقات الداخلية التي تحكمه، عبر طرح العديد من الإشكاليات كالديمقراطية والمواطنة

وحقوق الإنسان والعلاقة ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية (العلاقة ما بين السلطات) والعلاقة ما بين السلطة والمعارضة، والعلاقة ما بين السلطة و م.ت.ف، ستقوم الدراسة بعرض أبرز سمات ذلك الخطاب وهي:

1.2.5 الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد أوسلو خطاب مملى:

لقد أولت الاتفاقيات المترتبة بين الطرفين أهمية قصوى بخصائص الخطاب وإنتاجه، فإسرائيل تعي جيداً القيمة التاريخية والأيديولوجية والسياسية والمعنوية والتربوية لتلك الخطابات ودورها في الحفاظ على الرواية الفلسطينية، واشتراطات وثوابت الحركة السياسية الفلسطينية، من هنا فإن الخطاب الرسمي بعد أوسلو جاء ليعكس روح الاتفاقيات وما تنص عليها من إملاءات على الجانب الفلسطيني. والخطير في هذه الإملاءات أنها تمس القيم الأساسية في بنية حركة التحرر والحد الأدنى لثوابتها. فالخطابات وصمت المقاومة بالإرهاب، وساوت بين الجلاد والضحية. ومفاهيم الخطاب باتت لتشمل مصطلحات جديدة: الطرف الآخر بدل العدو الصهيوني، الشريك الإسرائيلي بدل عن الفاشستية العنصرية التي وصفها الميثاق الوطني للحركة الصهيونية، والانتهاكات الصهيونية بدلاً من الإرهاب الصهيوني، سلام الشجعان بدلاً من استرداد الأرض بالقوة، وغيرها الكثير من المفاهيم.

وإذا تتبعنا الفقرة الثالثة من رسالة عرفات إلى رابين، فإنها تعبر عن التغير الدراماتيكي في بنية الخطاب الرسمي، فالعبارة تبدأ "بأن م.ت.ف تعتبر أن توقيع إعلان المبادئ يمثل حدثاً تاريخياً وبداية عصرا جديدا من التعايش السلمي، خال من العنف وجميع الأعمال التي تهدد السلام والاستقرار"، فالعهد الجديد ليس للفلسطينيين بقدر التعهد والالتزامات من الفلسطينيين بتحقيق ذلك العهد وتبعاته. ومن تلك الالتزامات على منظمة التحرير الفلسطينية نبذ الإرهاب والتخلي عن أي عمل من العنف، وتولي قيادة المنظمة المسؤولية على جميع عناصر المنظمة وموظفيها لضمان امتثالهم ومنع خرق هذا التعهد، ومعاقبة خارقيه، وإذا تمعنا في تلك العبارات فإنها نوعاً من أنواع النصوص التي تملى على من يكتبونها فهو نص مملى لا يكون أمام كاتبه إلى الإذعان وإعلان التوبة عن المقاومة، فالخطاب بشاكلته وإملاءاته تلك قد وصم جهاراً أعظم حركات التحرر في عالمنا بالإرهاب، إذن إنه خطاب مملى بكل تفاصيله وجنباته (أبو عمار، 1994: 195).

ولم يكتفي ذلك الخطاب بنبذ الإرهاب والعنف من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها المقاومة على الأرض، بل إن إملاءات الخطاب قد جاءت لتمس عمق الوعي الفلسطيني وأدلجته من خلال الالتزام بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني والذي يشكل البوتقة التي تتمركز حولها شرائح المجتمع الفلسطيني بأطيافه المختلفة.إن تلك الإملاءات المفروضة على الخطاب الرسمي وخصوصاً بعد إعلان المبادئ ودخول السلطة قد خلقت حالة من الاستقطاب داخل نسيج الحقل السياسي من خلال تحويل الخطاب المملى إلى مخرجات، من خلال أن الخطاب الرسمي بدل أن يضع كل ثقله لمواجهة الآخر جاء ليضيف ثقلا على الأثقال الشاقة التي تحملها حركات التحرر من خلال قيام السلطة باعتقال أفراد المقاومة، وإصدار المرسومات التي تمنع على التحريض، وإغلاق المؤسسات المعارضة لاتفاقيات أوسلو.

لعل أبرز مثال على الخطاب المملى، ما تمخض عنه اتفاق واي ريفر والتي في مجمله مجموعة من الإملاءات على الطرف الفلسطيني بدءا باعتبار المنظمات المقاومة خارجة عن القانون ويجب التصدي لها ومنع الأسلحة غير السرية، ومنع التحريض ضد إسرائيل وإصدار مرسوم من الجانب الفلسطيني يؤكد ذلك، حيث قام الطرف الفلسطيني بإصدار العديد من المراسيم، ففي مرسوم رئاسي صدر عن الرئيس في غزة بتاريخ 1998/11/19 جاء فيه "تعتبر الأفعال التالية غير مشروعة في كافة المحافظات الفلسطينية: استعمال العنف أو التحريض على استعمال العنف الذي أضر بالعلاقات مع الدول الشقيقة، وتشكيل الجمعيات غير المشروعة التي تمارس أو تحرض على الجرائم، وإفساد الحياة وتهييج الجماهير للتغيير بالقوة غير المشروعة أو التحريض على الفتنة أو التحريض على خرق الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف مع دول شقيقة أو أجنبية، وسيتم معاقبة أي شخص يرتكب أيا من الأفعال المحددة أعلاه. إن ذلك المرسوم جاء تحت مظلة الوطنية ومنع التحريض للتخفيف من الصيغة الإملائية الحادة، الصادرة عنه والتي فيما بعد أنتجت علاقات مضطربة ما بين السلطة والمعارضة (عبد الكريم، 2000: 74-75).

ومن جانب آخر إن ذلك الخطاب المملى لم يقف على الجانب الأمني والإعلامي بل تعدى ذلك من خلال التدخلات في الحياة المؤسساتية الفلسطينية وغيرها، وكانت بداية التدخل منذ توقيع إعلان المبادئ من خلال تحديد هيكلية المجلس التشريعي وعدد أعضائه، ومنع الأفراد والموسومين بالإرهاب من المشاركة في المجلس، بالإضافة إلى التدخلات لتغيير المناهج التربوية لتتواءم مع أفكار السلام والعهد الجديد، والتطبيع تحت شعار التعايش واحترام الآخر، وحذف أية نصوص تسيء للحركة الصهيونية كحركة محتلة، ومن هنا فإن أخطر ما في تلك الاتفاقيات أنها أضرت بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأساءت لمأسسة السلطة التي كان يعول عليها المراقبون في بداية تشكيلها بأنها ستكون نواة دولة فلسطين الديمقراطية في المستقبل (اتفاق المبادئ، 1994: 14).

2.2.5 الخطاب الرسمي الفلسطيني مشدوداً إلى أقصى الدرجات نحو الدولة:

إن تلك السمة كانت تعتبر نتيجة المرحلة السابقة، أي الفترة التي تحول بها الخطاب الرسمي إلى نهج المرحلية والولوج في العملية التسووية من خلال استيراد برنامج الاستقلال وإعلان الدولة من أحشاء برنامج التحرير عبر الدخول في العمليات التسووية وإنتاج ثقافة خاصة بذلك الشأن، حيث وضعت القيادة إمكانات هائلة لترويج تلك الثقافة، ومن خلال طاقات قلمية ولفظية واسعة، إن التحول نحو السياسة الدولانية قد ولّد حالة من الانفصام بين الشكل والمضمون، حيث تحولت البنى الشكلانية للدولة بعداً مركزياً في حركية النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال بدلاً من أن يكون المضمون التركيز على التحرير وكنس الاحتلال، ومن هنا أصبحت شعائر الدولة، وترانيم السلطة وامتيازاتها هو الهدف المركزي في العقل السياسي الرسمي الفلسطيني للمنظمة وقيادتها وتالياً للسلطة الوطنية والتي هي امتدادا عضوياً لتلك المنظمة.

ولقد بدأت سمات التحول الدولاني الشكلاني بشكل صارخ بعد الخروج من بيروت وإنهاء الكفاح العسكري المسلح الفعلي بعد هذا الخروج، حيث تحولت م.ت.ف إلى مؤسسة بيروقراطية، قائمة على مجموعة من الأفراد المتنفذين في المنظمة، و استغلت العمل الوطني في مشاريع تجارية خاصة. وقد ترافق مع ذلك المراتيبية الوظيفية من خلال منح الرتب العسكرية والوظائف الإدارية. وقد جاء إعلان الاستقلال وتاليا تشكيل حكومة في المنفى لتعطي تلك الصفة من التحول الشكلاني من خلال الألقاب مثل وزير وسفير ومندوب وغيرها(حنفي، 2006: 234).

ولقد بدأت ثمار تلك الشعارات الدولانية في النصف الثاني من الثمانينات تحت شعار التنمية من أجل السلام، حيث حلت محل الشعارات الثورية القديمة. وبناء على ذلك فان بعض النخب روجت لتلك الشعارات مع النخبة المتغربة في الخارج بقيادة م.ت.ف للترويج لحكم ذاتي هزيل.

بعد أوسلو أصبح الخطاب الرسمي أكثر تشدداً نحو التحول الشكلاني في بنية الدولة، بفعل أن قيادة المنظمة كانت رافعة لذلك التحول الدولاني، وقد أعادت نفسها بصورة أكثر حدة من خلال تفردها في الخطاب الرسمي وسط حالة التشظي التي عايشها ويعيشها المجلس الوطني الفلسطيني، وهشاشة تأثير الفاعلين السياسيين وخصوصا الحركات السياسية اليسارية والإسلامية، على الخطاب السياسي الرسمي، مما جعل النخبة والتي تقودها السلطة إلى رسم الخطاب الرسمي متفردة، وبناءً على رؤيتها الخاصة وهي رؤية غلبت فيها البعد الشكلاني على المضمون والحيز الخاص على العام.

ولقد بدأت معالم تلك الرؤية، والتي هي رؤية تتسم بهيمنة الرموز الدولانية على الوضع الناشئ، من خلال القيام بالمراسيم والبروتوكولات، ومراسيم السلطة. وقد ساهم في تلك الهيمنة فتح الباب أمام القيادة وتعزيز حركتها الدبلوماسية وخصوصاً إلى الولايات المتحدة والدول الغربية. حيث كان أبوعمّار يستقبل كرجل دولة لا يقل أهمية عن أي رئيس آخر. وكانت رجالات السلطة من وزراء ورجال أمن يعاملون دبلوماسياً كرجالات دولة، وعلى الجانب الفلسطيني كانت السلطة تعين السفراء واستقبال السفراء من الدول الأخرى لتسهم في ذلك التحول الشكلاني.

بالإضافة إلى الجانب الدبلوماسي فقد هيمنت على الخطاب بعض الرموز الدولانية الأخرى مثل استخدام النشيد الوطني، التقديس اللفظي والمجرد للوطن، إشاعة مفردات الدولة من سيادة الرئيس إلى معالي الوزير إلى الرتب العسكرية (لواء، عقيد)، جوازات السفر الدبلوماسية، استمرار استعراض حرس الشرف في كل مناسبة، والجدل والحوارات حول السلطة والمعارضة باعتبار أن السلطة تنحوا بعدا دولياً كأي دولة، العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، الوحدة الوطنية، الدمقرطة والمأسسة، التحول الديمقراطي، المفاهيم التنموية، ورش العمل ومفاهيمها، وانتهاء بالزخم الإعلامي والتوجيهات الإدارية حول الدولة ومستقبلها، إنه خطاب مشدود في أقصى درجاته إلى الدولة (نخلة، 2004: 95).

لكن مفارقة الانفصام بين الشكل والمضمون، بين الدولة الشكلانية والدولة ذات السيادة، كانت تظهر على الأرض من خلال ممارسات الطرف الآخر، المتمثلة بمصادرة للأراضي وبناء المستوطنات واستلاب المياه

وتحويل الضفة والقطاع إلى كانتونات والتي بدأت معالمه اليوم من خلال السور الفاصل، في الوقت كانت قيادتنا الحاكمة منهمكة في رمزية السلطة والدولة، والغريب في ذلك أن تلك النخبة ومن أجل الحفاظ على الصورة الشكلانية للدولة، والتي هي في الأساس إشباع لامتيازات ورغبات خاصة أقدمت على الاتفاقيات مع الطرف الآخر والتي قدمت تنازلات كبيرة على مضمون السيادة لصالح شعار قيام الدولة، فالدولة ورموزها أصبحت هي الهدف، في بنية العقل السياسي الرسمي الفلسطيني.

لا شك في أن استبدال برنامج التحرير بدولة شكلانية كان له وقعه على طبيعة النظام السياسي وصورته، بوصفه نظاما زبائنيا في سياق سيطرة قيادة السلطة الفلسطينية على الحقل السياسي والتراجع المتسارع لدور المؤسسات الوطنية وتكريس القيادة الفردية واتخاذ القرار خارج المؤسسات (شوفاني، 2002: 38-39)

لعل عدم الاتفاق على استراتيجية وطنية لأهداف النضال الوطني هو العامل الأبرز في توليد وإدامة العلاقات الزبائنية، وبالتالي إدامة حالة الانفصام بين الشكل المضمون في حركية النضال الفلسطيني نحو الإنعتاق والتي أدت فيما بعد إلى حالة كارثية على المجتمع الفلسطيني تكشفت تلك الحالة بفعل عوامل ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية بعد انتفاضة الأقصى، والتي أظهرت هشاشة الدولة الشكلانية ورموزها للسلطة الوطنية. (Baumgarteu, 2002: 80؛ بشارة، 2002: 40).

3.2.5 الخطاب الرسمي الفلسطيني خطاب فرداني:

مع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت عملية صناعة الخطاب في الحقل السياسي من أطر م.ت.ف التي كانت من مهمة المجلس الوطني ولجانه، إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني. لذا باشرت تنتج لنفسها رموزاً وتشكل دولة حديثة، وفق اتفاق أوسلو والاتفاقيات اللاحقة، منتقلة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويقيم ائتلافا بين فصائل مسلحة متسمة بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في مناطق محددة بها وفق الاتفاقيات مع إسرائيل. وتمثلت معالم الفردنة من خلال أمرين اثنين وهما:

- سيطرة فتح على إنتاج الخطاب: فحركة فتح هي الركيزة الرئيسة للسلطة الفلسطينية، التنظيم الذي يشكل قوام أجهزة السلطة ومؤسساتها المختلفة وهي التنظيم الذي خاض الانتخابات التشريعية والنيابية، وأحرزت أغلبية كبيرة في المجلس التشريعي لعام 1996، وهي التنظيم الذي يتشكل منه أغلبية المجلس الوزاري والغالبية الساحقة من الوزارات، إذن إنه خطاب تهيمن عليه حركة فتح ورجالاتها (هلال، 2006: 64-71).
- هيمنة مؤسسة الرئاسة على ذلك الخطاب: كما هو معروف فإن السلطة قد تركزت في رأس القيادة السياسية ونخبة محدودة من مساعديها، فالرئيس يشغل منصب رئيس م.ت.ف، و رئيس السلطة الوطنية والسلطة التشريعية ورئيس اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى رئاسة الأجهزة الأمنية. فصيغة المرحلة الانتقالية، وما يميزها

من عدم استكمال الشكل السياسي والسيادي، ضمنت لرئيس السلطة الفلسطينية رئيس م.ت.ف صلاحيات شاملة تتجاوز عملياً الصلاحيات الموكلة لرئيس سلطة، فهو يملك سلطة إصدار المراسيم والقوانين والأنظمة. وكثير من القرارات التي يصدرها تنص على إلحاق العديد من المؤسسات والأجهزة الفلسطينية الهامة بمكتب الرئيس مباشرة، ومنها ديوان الموظفين، مكتب المؤسسات الوطنية، مركز التخطيط، هيئة الأمن القومي، مركز الإحصاء الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات وحتى الجهاز القضائي. إن السياسة الفردية والمركزية في صنع القرار السياسي، والتي تركزت في شخص رئيس السلطة، قد أثرت على الخطاب الرسمي والقنوات الطبيعية لإنتاج ذلك الخطاب (Frisch,1997,351-352).ومن هذه الآثار التي أنتجتها الفردانية وسيطرة مؤسسة الرئاسة على الخطاب الرسمي ما يلي:

أ. أفول خطاب م.ت.ف التوافقي.

ب. تهميش المجلس التشريعي.

ج. هيمنة المؤسسات الأمنية.

1.3.2.5 أفول خطاب م.ت.ف التوافقي.

إن أحد الأمور التي أفرزتها سياسة الفردنة بقيادة أبي عمّار تهميش م.ت.ف، فالمجلس الوطني الذي أعتبر لفترة طويلة أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في منظمة التحرير والرافعة التي ترتقي إليها الوحدة الوطنية ممثلة بفصائلها وتنظيماتها الفاعلة في الساحة، لم يُعقد إلا مرة واحدة فقط عندما عُدل الميثاق الوطني في عام 1996، وكان معظم الحاضرين من تنظيم فتح والأعضاء المستقلين المحسوبين على أبي عمار. والمجلس الوطني بصفته أعلى هيئة تمثيلية للشعب الفلسطيني، لم يصادق على أي من الاتفاقيات التي عُقدت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني والتي من ضمنها اتفاق أوسلو. وبدلاً من ذلك اكتفت القيادة باجتماعاتها مع اللجنة المركزية، والتي تم تعيين جميع أعضائها من قبل أبو عمار بعد أوسلو، ومعظم أفراد تلك اللجنة من مؤيدي عملية التسوية مع إسرائيل، ولا يملكون سلطة اتخاذ القرار لأسباب ذاتية مصلحاتية، وهيمنة القيادة البطريركية عليهم (بلقزيز، 2000: 64؛ Frisch,1997,351).

ومن هنا بات وجود منظمة التحرير الفلسطينية وجودا رمزيا ليس أكثر، تحت يافطة تجمع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوزاري للسلطة ورئيس المجلس التشريعي وأمين سر اللجنة المركزية في حركة فتح، وطاقم المفاوضين في هيئة واحدة تحت اسم القيادة الفلسطينية، ولكن المضمون الفعلي لهذا الإجراء يكمن في تعويم دور الهيئات الوطنية وتحديداً اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلس الوزراء ومنح قيادة السلطة الوطنية ومؤسسة الرئاسة تحديداً حرية اتخاذ القرار في كل ما يخص الشأن الفلسطيني الوطني (دراج، 1996: 29-31).

2.3.2.5 تهميش المجلس التشريعي:

ءاذا أصبحت م.ت.ف ومجلسها الوطني الفلسطيني بعد أوسلو، تعاني حالة من الإقصاء بفعل هيمنة وفردية مؤسسات الرئاسة، فإن تجربة المجلس التشريعي الوليد لم تكن أفضل، فبدايات المجلس التشريعي تميزت بالتوتر مع السلطة التنفيذية. فالسلطة الفلسطينية لا تعترف بالنظام الداخلي للمجلس التشريعي كمرجع تنظيم ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعلى مستوى سن التشريعات، كانت عملية سنها تتم دون مرجعية قانونية ملزمة للسلطة التنفيذية، وخاصة فيما يتعلق بمصادقة الرئيس على مشاريع القوانين التي تم إقرارها من قبل المجلس التشريعي، وخاصة المصادقة على مشاريع القوانين التي تخضع بشكل كامل لسيطرة السلطة التنفيذية، بحيث تصادق على ما تشاء وتهمل الجزء الآخر دون أن يكون للمجلس التشريعي سوى انتظار المصادقة على ما تبقى منها إلى أجل غير مسمى (الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 1999: 48).

ونتيجة لتلك العلاقة المتشابكة بين المجلس التشريعي ومؤسسة الرئاسة، فقد فشل المجلس في إرساء الأسس القانونية والتشريعية المطلوبة للفصل بين السلطات الثلاث في الدولة، ومنع الأسس التي تمكن من تحقيق هذا الفصل، في المستقبل وهو الذي يعتبر الركن الأساسي للقيام بأي تجربة ديمقراطية وخاصة في ظل تداخلات اللجنة التنفيذية في شؤون المجلس، وإعاقته في بعض الأحيان مثل عدم المصادقة على مجموعة من القوانين الهامة مثل مشروع القانون الأساسي، الذي ينص على الفصل بين السلطات، وقانون استقلال القضاء، إضافة إلى عدم تنفيذ قرارات المجلس التشريعي الخاصة بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وفتح ملفات الفساد. (هيئة الرقابة العامة، 1997: 211).

ولا شك في أن السياسات الانفرادية في إنتاج الخطاب الرسمي الفلسطيني قد أضرت بحركية النضال الفلسطيني وأسهمت في ظهور العديد من الرواسب في الحقل السياسي الرسمي، أبرزها تفشي المحسوبية والوساطة، وتمظهر الزبائنية في آليات الحكم ومؤسساته السياسية.

3.3.2.5 هيمنة المؤسسة الأمنية على الحقل السياسي:-

تم تأسيس قوات الشرطة الفلسطينية كأحد مبادئ اتفاقيات السلام الإسرائيلية، للقيام بدورين: الأول متعلق بمستحقات الاتفاقية، وهي مسؤولية الحفاظ على الأمن الإسرائيلي عبر منع حدوث الأعمال المضادة وخصوصا من قوى المعارضة للاتفاقية. والأمر الثاني حماية الأمن الداخلي الفلسطيني. ولقد أظهرت المؤشرات تعزيز دور هذه الأجهزة في قيامها بالدور الأول، وخصوصا بعد توقيع الاتفاقيات في كبح قوى المعارضة، من أجل المضي قدما في العملية السلمية. وأبرز مثال على ذلك في عام 1996، حيث ضغطت الإدارة الأمريكية وإسرائيل على السلطة للقيام بذلك الشأن، كمقدمة لتوقيع اتفاقية واي ريفير، وما تلاها. من هنا فإن هذه الأجهزة شابها العديد من التجاوزات فيما يتعلق بحقوق الإنسان(هلال، 1998: 212-214).

من هنا فان تعدد الأجهزة الأمنية التي تجاوز عددها 13 جهازا لم تُجيّر لخدمة الصالح العام بقدر كبح قوى المعارضة. إن الشيء المقلق في هذه الأجهزة تعدديتها بالنسبة لعدد السكان.إن هذه التعددية جعلت هذه الأجهزة تتنافس مع بعضها، ممركزة قوتها في التدخل في الحياة المدنية والسياسية الفلسطينية، في وسط عدم وجود قانون ناظم لهذه الأجهزة، فهي لا تخضع لآليات محاسبة واضحة، بسبب غياب الرقابة من قبل المجلس التشريعي، وغياب قانون ينظم تلك العلاقة. هذه الحالة الهلامية في الأجهزة الأمنية أدت إلى تداخل السياسي مع الأمني، وفي المحصلة النهائية إلى حالة من الفوضى في النظام السياسي الفلسطيني.(أبوعمرو، 1994: 3).

4.2.5 إعادة إنتاج خطاب الحوار الوطني والوحدة الوطنية:

بعد أن تكشف الوضع الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو من خلال اصطدام ذلك المشروع بعقبات الموقف الإسرائيلي الأمريكي، بدأت تظهر بعض مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني السابق لدى معظم الفصائل، وهو خطاب يدعو إلى الحوار الوطني للخروج من المأزق السياسي وحالة الانسداد التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال القفز عن حقيقة قيام سلطة فلسطينية منقوصة السيادة، تقيم اتفاقيات وترتيبات مع إسرائيل وغيرها.

من هنا جاءت مفردات خطاب الحوار الوطني والوحدة الوطنية مثل ترتيب البيت الفلسطيني، والقيادة الجماعية، وترتيب المطبخ السياسي نحو صياغة أنموذج معين للعلاقات الفلسطينية السياسية الداخلية، والتي شابها الفتور في بداية توقيع اتفاقية أوسلو، فهذا الخطاب يعكس بجانب منه رغبة في الحفاظ على تماسك الجسم الأساسي لمنظمة التحرير ومنع تآكله، لما في ذلك من مخاطر على صفوف الشعب الفلسطيني بأجمعه. وفي الجانب الآخر فإن ذلك الخطاب قد استعملته السلطة لتوظيف المأزق الذي وصلت إليه من خلال الاتفاقيات، وخسارة الرهان على التسوية المنشودة، ولإيواء واحتواء المعارضة وإدخالها في ترتيبات في حالة عدم التوافق مع رؤاها. فالوحدة الوطنية في هذه الحالة تمثل الرافعة التي تحفظ السلم الداخلي بين السلطة والمعارضة (هلال، 1998: 72).

بعد هذا العرض لمشهد الخطاب السياسي الرسمي بعد أوسلو وأبرز سماته سوف تقوم الدراسة بتحليل صورة الدولة لهذه الحقبة وأبرز القضايا التي اشتغل عليها الخطاب في إنتاجه لهذه الصورة.

3.5 تحليل صورة الدولة في الخطاب الرسمي في هذه المرحلة

1.3.5 مفهوم الدولة في الخطاب الرسمي

إذا كانت المرحلتان السابقتان قد تركزتا في توجهاتهما حول طبيعة المفهوم كمفهوم، فإن مرحلة ما بعد أوسلو جاءت لتحول تلك الأهداف إلى إجراءات على أرض الواقع، فبدل أن يكون النقاش مرتبطاً حول فكرة الدولة تحولت لغة الخطاب على شكل إجراءات لبناء تلك الدولة، بدءاً بوضع البرنامج العام للسلطة الوطنية مروراً

بمجموعة من القرارات والقوانين التي يصدرها المجلس التشريعي، وانتهاء بوضع دستور للدولة المنشودة، ومن هنا فإن تصويرات الخطاب بخصوص موضوعة الدولة جاءت على نمطين وهما:

1. نمط إعلامي.
2. نمط إجرائي يتعلق بالبناء والمأسسة.

1.1.3.5 الدولة: كنمط إعلامي:

لقد ساد بعد قيام السلطة الوطنية تصور مفاده بأن الدولة الفلسطينية باتت حقيقة قائمة وخصوصاً بعد إجراء الانتخابات العامة، وأن فلسطين الدولة وليس فلسطين الثورة هي التي تفاوض من أجل استكمال سيادتها.

جميع البيانات والقرارات الصادرة أقرت قيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، من خلال تحديد معالم تلك الدولة وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية وإعلان الاستقلال، والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وتزايدت وتيرة تلك الخطابات بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والبدء في قضايا الحل النهائي. فالخطاب الإعلامي، بشقيه الرسمي وغير الرسمي، ركز على الدولة الفلسطينية والإعلان المرتقب لقيام الدولة، وأصدر العديد من البيانات الرسمية بشان إعلان الدولة الفلسطينية في 4أيار/مايو 1999 موعد إنهاء إعلان المرحلة الانتقالية، مبينا فيها الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وإعلان الاستقلال لعام 1988 والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

ففي بيان المجلس المركزي لعام 1999 نص أحد بنوده " أن المجلس المركزي يؤكد على ضرورة إعلان تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية خلال هذا العام، وعلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والاتصالات الدولية اللازمة لتحقيق ذلك ومن ضمنها لجنة الدستور وخطط التيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي". ولقد تكررت هذه الصيغة وغيرها في معظم البيانات السياسة الصادرة عن السلطة الوطنية (م.ت.ف، المجلس المركزي، 1999: 206).

2.1.3.5 الدولة كنمط إجرائي يتعلق بالبناء والمأسسة:

لقد أولت تلك الخطابات دوراً كبيراً لعملية البناء والمأسسة للسلطة، والتي هي الرحم الذي سينتج الدولة العتيدة. فقد توسع البرنامج العام للسلطة الوطنية، الصادر عنها بتاريخ 1994/5/29م، بالقيام بالعديد من الخطوات والتي كان من أبرزها بسط السيادة على الضفة والقطاع، تنظيم بنية الحكم المحلي، العمل الدءوب لصياغة التشريعات والأنظمة والقوانين واللوائح الخاصة بعمل أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية، الثقافة المؤسساتية من خلال تطوير الأجهزة القضائية والتنفيذية والتشريعية وغيرها من القضايا (م.ت.ف، برنامج السلطة الوطنية، 1994: 242-243). وبعد ذلك جاءت انتخابات المجلس التشريعي، والذي فيما بعد قد خرج عنه مجموعة من

القرارات والقوانين التي تحدد طبيعة النظام الفلسطيني المستقبلي. ولا شك في أن هذه القرارات والقوانين قد ساهمت في التحول الدولاني لدى السلطة الفلسطينية باتجاه دولة قائمة وقد توالت بعد ذلك الخطابات نحو عملية البناء السياسي، والقانوني والاجتماعي وإعداد التشريعات اللازمة في ذلك.

بعد تفجر انتفاضة الأقصى، وخصوصاً بعد الاجتياحات مباشرة، زادت حدة الحديث عن البناء المؤسساتي وإصلاح المؤسسات وخصوصاً بعد انكشاف فضائح الفساد، حيث ألقى أبو عمار خطاباً أمام المجلس التشريعي بتاريخ 2002/6/13أكد فيه على ضرورة وضع وتنفيذ الخطط الكفيلة بإعادة هيكلية القدرات والمؤسسات، لكي تكون أكثر كفاءة وأكثر قدرة على إنجاز مهامها. وقد جاء بعد ذلك خطاب محمود عباس بتاريخ 2003/4/29 عند تشكيله لأول حكومة فلسطينية، تحدث فيه عن برنامجه وعرض فيه برنامج الحكومة، والذي من ضمنه التزام الحكومة بإعداد مشروعات وسن القوانين اللازمة لاستكمال البناء القانوني للسلطة الوطنية مؤكداً على موضوع الشفافية والمال العام (أبوعمار، 2002: 172؛ أبو مازن، 2003: 174).

إن الخطاب الرسمي حول مفهوم الدولة في هذه المرحلة خطاب متصل بزخم العلاقة مع الطرف الآخر (إسرائيل)، وما تقدمه للطرف الفلسطيني من استحقاقات لبسط السيادة على الأرض. من هنا فإن مفهوم الدولة أصبح يغلب عليه الطابع الإعلامي وربما لتحريك عملية التسوية.

إن تلك الصيغة والقرارات أصبحت تقليداً في كل الخطابات الرسمية الصادرة عن السلطة الفلسطينية، فالمادة الثانية من برنامج السلطة الفلسطينية الصادر عن منظمة التحرير في العام 1994 ترى أن مهام السلطة "متابعة كل ما يتعلق بمسؤولية السلطة في المفاوضات حول استكمال القضايا التفاوضية العالقة واستلام السلطة على بقية الأراضي المحتلة"، وقد جاء انعقاد الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني عام 1996 معلناً عن إلغاء الميثاق الوطني، ففي خطابه أمام المجلس الوطني، دعا أبو عمّار إلى إلغاء مواد الميثاق التي تتعارض مع سلام الشجعان، لأن ذلك يمهد الطريق إلى قيام علاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تقوم على التعايش والاعتراف المتبادل بين الشعبين (م.ت.ف، 1996: 245-246).

إن رئيس السلطة الفلسطينية بذلك قد شطب عقوداً من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، وتخلى عن ثوابت كلفت الشعب الفلسطيني الغالي والنفيس، في سبيل اصطياد سمك من البحر. وواضعا كل نفسه ونظراته نحو هدف واضح هو "سلام الشجعان"، وفي بيان المجلس الوطني السياسي لتمرير قرار التعديل، " يؤكد المجلس الوطني أن بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني هي المهمة الرئيسية لشعبنا الفلسطيني ولجميع القوى والفصائل والأحزاب المنطوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية"، إن هذه العبارة تبين الانفصام بين الشكل والمضمون، وترى أن غايتنا إقامة سلطة وطنية أو دولة أو غيرها من المسميات مهما كلفت تلك السلطة من تنازلات على مستوى ثوابت وقيم الإنسان الفلسطيني (م.ت.ف، 1996: 250).

إنه تحول دولاني شكلاني نحو الدولة من خلال التمظهر برمزيات الدولة وألقابها مثل الوزراء والرتب العسكرية، والبروتوكولات حتى لو كانت تلك الرمزيات تحمل في طياتها جملة من التناقضات: رئيس دولة بحاجة إلى ترتيب سفره إلى الخارج من الطرف الآخر، وزير بحاجة إلى تصريح للذهاب إلى الجزء الآخر من سلطة حكمه الذاتي غزة مثلاً، ومواطن لا يستطيع التنقل من قرية إلى قرية. إنها رمزية مشوهة وكارثية في نفس الوقت.

وبالرغم من الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والتلكؤ في تطبيق الاستحقاقات المترتبة، عليها إلا أن الخطاب الرسمي بقي محافظا على نهجه السلمي، من خلال تعهدات الطرف الفلسطيني محاربة الإرهاب والقضاء على قواعد المقاومة. فالمادة الثانية في اتفاقية واي ريفر تنص على" أن الطرف الفلسطيني سوف يقوم بمجموعة من الإجراءات التي تنص على محاربة الإرهاب –المقاومة– بشكل لا هوادة فيه". لقد كبل الخطاب الرسمي بحبال الاتفاقيات المترتبة بين الطرفين (عبد الكريم، 2000: 70–74).

ومع اقتراب انتهاء المرحلة الانتقالية في 1999/4/6 وموعد إعلان الدولة الفلسطينية، جاءت قرارات المجلس المركزي الفلسطيني التي تؤكد على أن الشعب الفلسطيني لن يتراجع عن خيار السلام كخيار استراتيجي، الذي أيدته دول العالم وأكدت عليه كركيزة من ركائز الاستقرار الإقليمي والدولي. و هذا ما أكد عليه بيان المجلس المركزي الفلسطيني في 2000/2/3 حول ضرورة إعلان تجسيد دولة فلسطين خلال سنة 2000 حيث أكد المجلس "أن الشعب الفلسطيني هو صاحب تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية بوصفه الممثل الشرعي والوحيد لهذا القرار".(م.ت.ف، 2000: 216).

2.3.5 الاستراتجيات والأساليب لإقامة الدولة:

لقد تدرج الخطاب الرئيسي الفلسطيني في تحقيق أهدافه لإقامة الدولة متخذا شكلا خطيا. فانتقل الخطاب من البعد الإستراتيجي، عبر الدعوة إلى قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، أي فلسطين الطبيعية، إلى المزاوجة بين الإستراتيجية والتكتيك لتحقيق تلك الصورة والتي جسدها البرنامج المرحلي، ليرسو في النهاية على اعتماده على التكتيك كإستراتيجية لتحقيق تلك الدولة بعد أوسلو. ومن هنا فإن خطاب ما بعد أوسلو قد ركّز على بعد واحد لتحقيق تلك الدولة، وهو الولوج في النضال السياسي كخيار أساسي. فمفردات الخطاب أولت أهمية قصوى لذلك الهدف وخصوصاً أن ذلك جاء نتيجة الاتفاقيات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. بل أن قبول م.ت.ف كطرف في عملية السلام مشروطا بتركها العنف – المقاومة – والتحول إلى برنامج معاكس لتحقيق تلك الأهداف. ونتيجة لتلك الضغوط جاءت الخطابات الرسمية لتعكس تلك الصورة، سواء كانت تلك الخطابات نتيجة إملاءات من الطرف الآخر أو نتيجة تغيير إرادي في عقلية قيادة م.ت.ف نحو التحول إلى النهج السلمي.

إن فاتحة التحول في حركية الخطاب جاءت من خلال الرسائل المتبادلة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي، حيث تعهد رئيس المنظمة بالتزامه بالعملية السلمية في الشرق الأوسط لحل النزاع بين

الجانبين، معلناً أن جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالوضع الدائم سيتم تقريرها عبر المفاوضات، وشاجباً العنف وجميع الأعمال التي تهدد عملية السلام والاستمرار.

وفي هذا المجال، حدث توافق دولي على ضرورة إنجاز التسوية النهائية خلال فترة محددة، وهذا ما اتفقت عليه الأطراف لاحقاً، بما في ذلك الاتفاق الأخير في شرم الشيخ. ولهذه الاعتبارات كان المجلس المركزي يؤكد على ضرورة إعلان قيام دولة فلسطين خلال الرابع من أيار لعام 1999، وعلى ضرورة اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات والاتصالات الدولية اللازمة لذلك. إذن فإن إعلان تجسيد الدولة سوف يتم بالطرق التفاوضية والسلمية بعيداً عن كل أنواع العنف.

إن الخطاب الرسمي لم يغير من لغته الجانحة نحو السلام بالرغم من العذابات التي يمر بها الشعب الفلسطيني، حيث أكدت القيادة بزعامة أبوعمار تمسكها بعملية السلام كخيار استراتيجي. ففي بيان لها، تعليقا على فوز زعيم حزب الليكود آرئيل شارون بمنصب رئيس الحكومة جاء "أن القيادة الفلسطينية المتمسكة بخيار السلام كخيار استراتيجي تدعو الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين من النقطة التي وصلت إليها وعلى أساس الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية (242، 194)".

وبعد صدور قرار مجلس الأمن (1397) والذي أكد إقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، رأت القيادة الفلسطينية أن الشعب الفلسطيني يتوق إلى الحرية والاستقلال مثل سائر شعوب العالم وهو في مقدمة من يدعون لإنهاء العنف، ووقف كافة أشكاله (مكتب الرئيس، 2001: 165؛ أبو عمار، 2002: 179).

3.3.5 المشاركات والمناقضات المرافقة لمفهوم الدولة في هذه المرحلة:

1.3.3.5 المشاركات:

الشكل رقم (12)

المشاركات المصاحبة لصورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني بعد اوسلو

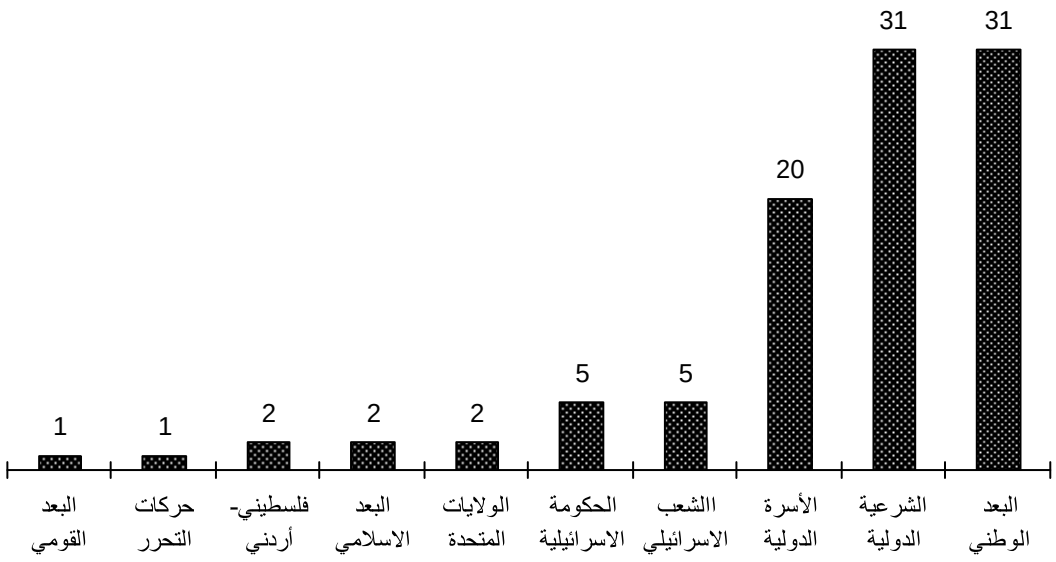

إن الخطاب الرسمي الفلسطيني، كأي خطاب سياسي، يخضع لتغيرات وتحولات في بنيانه نتيجة لاختلاف سياسات المرحلة التي يعايشها ذلك الخطاب. فكيف إذا كانت تلك المرحلة مفصلية في صراع دام أكثر من 100عام. فمرحلة أوسلو تركت بصماتها وآثارها على وتيرة الخطاب الفلسطيني. فتحول العدو إلى شريك للسلام. وتحولت لغة الخطاب من لغة ثورية عنيفة غير مصالحة إلى لغة تصالحية ناعمة. و ظهرت مشاركة جديدة في ذلك الخطاب، واختفت أخرى، وحافظت مشاركات على موضعها في هذه المرحلة. إن أبرز المشاركات التي بقيت محافظة على موضعها هي البعد الوطني، في حين اختفت تماما العروبة والقومية من ذلك الخطاب لتحل محلها الشرعية الدولية والنهج التفاوضي والشعب الإسرائيلي وأمريكيا والأسرة الدولية.

لقد ركزت الخطابات بعد أوسلو على البعد الوطني، من خلال إدخال مفردات جديدة عليه مثل رص الصفوف، وإصلاح البيت الداخلي، والوحدة الوطنية وترتيب المطبخ السياسي الفلسطيني، ولغة الحوار الوطني. ففي كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الحادية والعشرين، دورة إلغاء الميثاق المنعقدة في غزة بتاريخ 1996/4/22، شدد الرئيس عرفات على الوحدة الوطنية قائلا: "إن وحدتنا الوطنية على ارض الوطن وعلى أساس التكافؤ ووحدة الهدف والوسيلة". وفي بيان الدورة السياسي، صدر قرار خاص حول الوحدة الوطنية "من خلال دعوة المجلس الوطني لتعزيز أواصر الوطنية في وجه محاولات زرع الضغينة بين أطراف الصف الوطني. من اجل المشاركة في بناء الوطن وإعلاء صرحه وإقامة دولته المستقلة" (أبوعمار، 1996: 245).

ولقد ربطت الخطابات الرسمية بين ازدياد الهجمة الإسرائيلية والوحدة الوطنية، بمعنى أنه كلما زادت الضغوطات على السلطة الوطنية، مصاحبة بتراجع العملية السلمية، كان يلجأ الخطاب الرسمي إلى رحم الوحدة الوطنية، للتخفيف من الضغوطات التي يعانيها القرار السياسي الفلسطيني. ففي بيان المجلس المركزي الفلسطيني في ختام دورته الاستثنائية في غزة، والتي بحث فيها موضوع إعلان تجسيد الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، جاء"أن السياسة الإسرائيلية الراهنة القائمة على الاستيطان والتوسع والتنكر لعملية السلام وتجميدها وإنهاء الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني لن تنال من تصميم شعبنا على بلوغه حقوقه، ولن تثني القوى السياسية بمختلف اجتهاداتها عن مواجهة هذه السياسة، وحشد كل الإمكانات السياسية والشعبية للحفاظ على الأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني والحق الفلسطيني على أساس راسخ من الوحدة الوطنية والنضال العادل" (م.ت.ف، بيان المجلس المركزي، 1999: 206).

وفي نفس المضمار جاء بيان المجلس المركزي الفلسطيني عام 1999 المعنون "إعلان تجسيد سيادة دولة فلسطين خلال سنة 2000"، مؤكدا على تعزيز الدور الوحدوي من خلال "استمرار لجنة الحوار الوطني في أداء مهامها لاستكمال الحوار الوطني الشامل مع جميع القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية لإنجاز هدف شعبنا الكبير في تحرير الأرض والإنسان وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف" (م.ت.ف، بيان المجلس المركزي، 2000: 249).

بعد انتفاضة الأقصى زاد زخم الحديث عن الوحدة الوطنية، وخصوصا بعد انهيار عملية السلام، وتكشف السلطة الوطنية وتضعضعها. ففي كلمته أمام المجلس التشريعي في جلسة نيل الحكومة الجديدة الثقة بتاريخ 10/29/ 2003، ركز أبو عمار في خطابه على الحفاظ على الوحدة الوطنية في إطار تقاليد الديمقراطية والمأسسة وفي إطار السلطة الواحدة واحترام القانون. وفي كلمته أمام المجلس التشريعي في نفس الجلسة شدد أبو مازن على الوحدة الوطنية قائلا: "إن وحدتنا الوطنية هي مصدر قوة وصمود هذا الشعب العظيم في وجه هذه الآلة الإسرائيلية المدمرة. ولا بد للحكومة الفلسطينية الجديدة من العمل الجاد والدءوب لتعزيز وحدتنا الوطنية على الصعيدين الشعبي والرسمي والى استئناف الحوار الوطني في الداخل والخارج مع كافة القوى ودون استثناء" (أبوعمار، 2003: 172؛ أبومازن، 2003: 174).

وفي خطابه لنيل ثقة الحكومة بتاريخ2003/4/29، والذي كان خطابا لإصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني، شدد أبو مازن على العلاقة بين السلطة والمعارضة، ، داعيا المعارضة إلى تطوير إطاراتها وتوسعاتها تحت مظلة التعددية وتحت سقف القانون ولكن ضد التعددية الأمنية. وفي كلمته بمناسبة تأدية اليمين الدستوري عام2005 شدد الرئيس أبومازن على ضرورة إحياء مؤسسات م. ت. ف، وتفعيل دورها الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينيين، وزيادة الاهتمام لمصالح الشعب خارج الوطن، وحتى تتبوأ المنظمة دورها القيادي الذي الحافظة للقرار الوطني الفلسطيني وعلى البرنامج الوطني الفلسطيني الذي صدر عام 1988 وإعلان الاستقلال الفلسطيني (أبو مازن، 2005: 174).

من هنا فقد أعطى الخطاب في هذه المرحلة دورا كبيرا للوحدة الوطنية ومفرداتها، لعدة أسباب:

السبب الأول: مع بداية اتفاقيات أوسلو كانت السلطة الوطنية تخشى حالة الاستقطاب التي يعيشها الشارع الفلسطيني، وقواه السياسية، تجاه تلك الاتفاقيات وما تمخض عنها. ولقد استعملت السلطة الوطنية مفردات الوحدة الوطنية للحصول على دعم الشارع وتخفيف حالة الحنق وعدم الرضا عن أداء السلطة التفاوضي وعن أدائها على صعيد العمل الداخلي الفلسطيني.

السبب الثاني: السلطة الفلسطينية كانت تدرك أهمية الدور الوحدوي في عملية النضال الوطني الفلسطيني، وخصوصا في ظل المماطلات والانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، فالسلطة الوطنية كانت تحسب خط الرجعة في ظل التعرجات والصعوبات التي تواجه عملية السلام.

السبب الثالث: إن السلطة الوطنية الفلسطينية قد أصيبت بالعزلة على الصعيد القومي، بل هي عزلت نفسها عن ذلك البعد، وبالتالي لم يبق أمامها سوى ترتيب بيتها الداخلي وقواه الوطنية.

إن المشاركة الثانية التي كان لها زخم في الخطاب الرسمي الفلسطيني هي الشرعية الدولية وقراراتها، حيث عولت تلك الخطابات كثيرا على هذه الشرعية. فلم نجد خطابا إلا وتم ذكر الشرعية فيه، فيأتي التركيز على تلك المشاركة للدفاع عن الموقف التفاوضي الفلسطيني الضعيف، أمام الطرف الآخر الذي يملك الأرض والقوة والسلطة، وكل الإمكانيات التي تؤهله لأن يكون مماطلا في تقديم ما عليه من استحقاقات. وقد جاء هذا التركيز في البيان السياسي

للمجلس الوطني الفلسطيني حيث جاء فيه" أن المجلس الوطني الذي وافق على اتفاق إعلان المبادئ في حينه وفتح الطريق أمام عملية السلام، يؤكد أن مفاوضات الوضع الدائم، وهي القدس والمستوطنات واللاجئون والحدود والعلاقات مع الجوار والسيادة، يجب أن تقوم على أساس التطبيق التام لقرارات مجلس الأمن 242 و338 وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين وعلى الانسحاب الكامل من أراضي عام 1967 وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة والتمتع في السيادة الكاملة على ارض الوطن". وعلى ما يبدو أن لجوء الخطاب الرسمي للاستشهاد بالشرعية الدولية قد جاء بعد تجربة أوسلو المريرة وما خلفتها من تنازلات قدمها الطرف الفلسطيني (م.ت.ف، الدورة الحادية والعشرين، 1996: 250-252).

من المشاركات الأخرى التي أضيفت إلى الحقل السياسي هي الإهابة بالأسرة الدولية ومجلس الأمن واللجنة الرباعية والدول المانحة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها من الدول. بالمقابل اختفت من الخطاب الرسمي الفلسطيني مشاركتان كانتا مركزيتين في المراحل السابقة وهما البعد القومي وحركات التحرر الوطني. إن غياب حركة التحرر الوطني من لغة الخطاب له ما يبرره. فأغلبية حركات التحرر الوطني قد وصلت إلى أهدافها من خلال الاستقلال، وبالتالي لم تصبح تلك الحركات كنقطة تثوير في الخطاب للتماهي بها كما كان في السبعينات. أما البعد القومي، فبالإضافة إلى تراجع الحركة القومية بشكل عام ونزوع الدول العربية نحو القطرية فان م. ت.ف والتي أنتجت السلطة الوطنية ما بعد أوسلو راهنت على الشرعية الدولية وعلى التفاوض مع الطرف الآخر لإنجاز التحرر. من هنا جاء الخطاب الرسمي لتلك المرحلة ليعبر عن تلك الانعزالية والابتعاد عن العمق القومي.

ومن المشاركات الأخرى التي كانت حاضرة في الخطاب الرسمي الشعب الإسرائيلي والأسرة الدولية والحكومة الإسرائيلية وأمريكيا. حيث توجه الخطاب الرسمي الفلسطيني إلى الشعب الإسرائيلي للتعايش وتقاسم الأرض بطريقة مشتركة قائمة على مصالح الجانبين، والحق للشعب الإسرائيلي في العيش بحرية وسلام. أما الحكومة الإسرائيلية، فقد وصفت بالشريك الاستراتيجي وخصوصا في مرحلة رابين وأوج العملية السلمية.أما الإدارة الأمريكية فقد وصفت بأنها راعية ومشجعة لعملية السلام.

2.3.3.5 المناقضات المصاحبة للمفهوم:

الشكل رقم (13)

المناقضات المصاحبة للمفهوم في الخطاب السياسي الفلسطيني بعد أوسلو

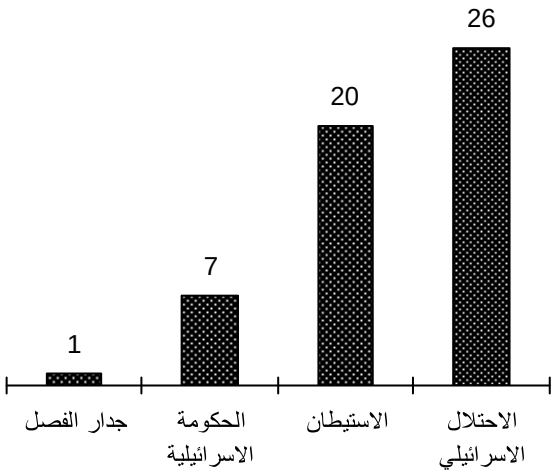

لقد حولت خطابات ما بعد أوسلو مناقضي الحركة الوطنية الفلسطينية في المرحلتين إلى شركاء. فمفـردات الخطاب الرسمي باتت تشمل الشريك الإسرائيلي والطرف الآخر و رفيق الدرب بدلا من اللغات الحادة التـي كـان يستمدها لمواجهة إسرائيل ومن والاها. ففي كلمة أبو عمار أمام الدورة الحادية والعشرين للمجلـس الـوطني عـام 1996 يتبين لنا مدى التغير في درامتكية الخطاب "إن السير في طريق السلام وحل جميع القضايا بيننا وبين جيراننا بالطرق السلمية يفرض علينا أن نكون منسجمين مع أنفسنا ومصالحنا، ولهذا أعلن أمامكم جميعا وأكرر بناء علـى ما سبق ووافقنا عليه باسم المصلحة الوطنية العليا لشعبنا، إنني أدعو مجلسكم إلى تعديل وإلغاء جميع المـواد فـي الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع سلام الشجعان(أبو عمار، 1996: 245).

لقد تحول الآخر من عدو إلى جار، ومن شوفاني إلى شجاع، ومن مغتصب إلى عنصر متعايش معه. بل أن الخطاب الرسمي الفلسطيني قد تحول لدرجة التباكي على مآسي الطرف الآخر. ففي كلمة تنصيبه كـأول رئـيس وزراء للسلطة الوطنية، خاطب محمود عباس الشارع الإسرائيلي قائلا: "إننا لا نتجاهل عـذابات اليهـود عبـر التاريخ وبالمقابل إننا نتطلع ألا يدير الإسرائيليون ظهورهم لعذابات الفلسطينيين". ومن هنا فان الخطـاب الرسـمي الفلسطيني باتجاه الآخر أصبح خطابا مهادنا وكان يلجأ إلى تعرية الموقف الآخر في حدوده الدنيا من خلال الشجب وبعيدا عن المفردات الثورية التي كان يرددها في السابق (أبو مازن، 2003: 176).

ومن هنا فان الخطاب ابتعد عن نفي إسرائيل كذات، كما في المراحل الأولى، وبدل ذلك جنح الخطاب إلـى استخدام كلمة الاحتلال الإسرائيلي، وتحول معنى التحرير من تحرير كامل لفلسطين إلى المناطق التي احتلت عـام 1967. لذلك نرى أن الخطاب الرسمي الفلسطيني بات يركز على مناقضة لم تكن حاضرة في الخطابات الرسـمية في المراحل السابقة، وهي الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع. فالخطاب أولى أهميـة لهـذه المناقـضة عبـر الكتابات القلمية والمرافعات القانونية في مجلس الأمن، وفي يومنا هذه المناقضة لها وزنها خصوصا في ظل قيـام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري.

أما الولايات المتحدة كعنصر مناقض في المراحل السابقة فقد أصبحت مشاركا، تحت مسميات مختلفة مثل: راعي عملية السلام وقوة الدفع، ودور الولايات المتحدة بالالتزام بـالحقوق الوطنيـة، وتحقيـق أهـداف الـسلام، والترحيب بالموقف الأمريكي. ففي بيان المجلس المركزي الفلسطيني في ختام دورته الاستثنائية في غـزة بتـاريخ 4/29/ 1999 جاء "رحب المجلس برسالة بيل كلينتون التي أكد فيها التزام الولايات المتحـدة الأمريكيـة بتحقيـق أهداف عملية السلام، ممثلة بتطبيق قراري 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعمـه لتطلعـات الـشعب الفلسطيني في العيش حرا على أرضه" (م.ت.ف، البيان الـسياسي للمجلـس المركـزي، 1999: 205-206). والجدير ذكره، أن الخطاب الرسمي الفلسطيني يتجنب الرد بطريقة عنيفة على الموقف الأمريكي عندما لا يتماشـى مع تطلعات الشعب الفلسطيني، كإصدار فيتو بقرار ما.وبدل ذلك يكتفي الخطاب بعبـارات مثـل يأسـف الطـرف

الفلسطيني على القرار المنحاز، أو أصيب الفلسطينيون بخيبة أمل وغيرها من الألفاظ الدبلوماسية الناعمة. وأخيرا ومن خلال تتبعنا لخطابات هذه المرحلة، فإن الدراسة لم نجد أي مناقض للولايات المتحدة في تلك الخطابات.[14]

4.3.5 صورة الدولة المنشودة في الخطاب الرسمي لهذه المرحلة:

إن مفهوم الدولة يشكل الهدف الأساسي والمركزي الخطابات من خلال تركيزها على عنصرين أساسيين وهما بناء الدولة ودحر الاحتلال. فالخطابات توسعت في الحديث عن إعلان الدولة وخاصة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وبدء مفاوضات الوضع النهائي. لقد ظهر من خلال تحليلنا للخطابات أن صورة الدولة المستقبلية هي دولة ديمقراطية، وذلك من خلال تركيز الخطابات على فكرتين أساسيتين، وهما:

1. التنمية السياسية والتحول الديمقراطي
2. التنمية الاقتصادية.

1.4.3.5 التنمية السياسية (التحول الديمقراطي):

بالنسبة للركيزة الأولى فقد أظهرت الخطابات عددا من المرتكزات، التي ترى في التحول الديمقراطي مسألة أساسية في. ومن تلك المرتكزات:

أ. قيام السلطة بمهامها وفق معايير واضحة من الالتزام الوطني والكفاءة.
ب. الإعداد لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية.
ج. تخطيط وصياغة فاعلة لبنية الحكم المحلي بما في ذلك وضع هيكلية جديدة للمجالس القروية.
د. العمل الدءوب على صياغة التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بأجهزة السلطة.
ه. تنظيم الحياة السياسية من خلال ترخيص الأحزاب والتنظيمات السياسية.
و. التعاون الوثيق بين مؤسسات السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية مع الفصل بينها.

وعلى مستوى الأداء المؤسساتي ركز الخطاب على:

1. تنظيم وتطوير الجهاز القضائي بما يحقق استقلالية القضاء.
2. وتطوير وتقييم كفاءة السلطة.
3. سيادة القانون كوجود سلطة واحدة وسلاح شرعي واحد.
4. إصلاح وتطوير المؤسسات الأمنية والحكومية وتطوير النظام المالي.
5. المساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد(م.ت.ف، برنامج السلطة، 1994: 242-243).

---

14 – انظر على سبيل المثال تصريح رئيس الوزراء الفلسطيني (احمد قريع)يأسف فيه للفيتو الأمريكي ضد قرارا مجلس الأمن الذي يدين ممارسات إسرائيل العدوانية، وثائق فلسطينية، مجلة الدراسة الفلسطينية العدد 56،2003.

2.4.3.5 التنمية الاقتصادية:

والركيزة الثانية المتعلقة ببناء الدولة وهي التنمية الاقتصادية من خلال:

أ- متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها مع الدول العربية وخاصة الأردن ومصر وتونس والدول التي أبرمت اتفاقيات معها مؤخرا.

ب- التعامل مع المؤسسات الدولية والدول المانحة، فيما يتعلق ببرامج التنمية، وفقا لقوانين العمل والإجراءات الدولية في حدود صلاحيات السلطة.

ج- الإسراع في تنفيذ برامج التنمية وذلك من خلال إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية، وخلق فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية وتشجيع القطاعات الإنتاجية.

د- تنفيذ برامج الطوارئ للتنمية، وتجنيد جميع طاقات وقدرات وكفاءات الشعب الفلسطيني في هذا المجال.

ه- دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع الثقافية والفنية.

و- وضع الآليات الكفيلة لتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية.

ز- تشجيع القطاع الخاص وسن وتفعيل التشريعات والأنظمة لتقوية نظام السوق وحماية الإستثمار والمستثمرون.

ح- الاعتماد على خطة اقتصادية ليست مرتبطة بالمساعدات وإنما تستند على الذات.

ط- وعلى الصعيد الاجتماعي:أولت الخطابات دورا لتعزيز دور المرآة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية (م.ت.ف، برنامج السلطة، 1994: 243).

ويمكن أن نخرج بخلاصة عن صورة الدولة في هذه المرحلة كما يلي:

أولا: في هذه المرحلة اختمرت فكرة الدولة في الوعي الفلسطيني، من حيث الرؤية والبرنامج السياسي لهذه الدولة، فأصبحت خطابات هذه المرحلة تنادي بدولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.وبالتالي فان الفعل السياسي الفلسطيني بشقيه السياسي والمقاوم قد اتخذ من السلام كأسلوب رئيسي لإقامة الدولة، وهذا أدى إلى تغير في طبيعة المشاركات والمناقضات المساندة لإقامة الدولة، فأصبح الخطاب السياسي الفلسطيني، يعول كثيرا على الشرعية الدولية والدول الراعية لعملية السلام، أملا في الضغط على إسرائيل للانسحاب من أراضي العام 1967، وبالتالي إقامة الدولة المنشودة عليها، بالمقابل ابتعدت الحركة السياسة الفلسطينية عن البعد القومي لحد الانعزالية، نتيجة معارضة بعض الدول على طبيعة اتفاقية أوسلو، وضعف الموقف العربي بشكل عام خصوصا بعد الحرب على العراق، لتبقى قضية إقامة الدولة معلقة بالموقف الأمريكي والإسرائيلي ورؤيته نحو ذلك.

ثانيا: على مستوى صورة الدولة بشكل عام، فهذه الدولة كما أظهرتها الخطابات السياسية الفلسطينية بعد أوسلو هي دولة ديمقراطية، وهذا ما بينه الدستور الفلسطيني المؤقت لعام 004، وما بينته البيانات الصادرة عن السلطة عبر سن القوانين والتشريعات، والفصل بين السلطات الثلاثة، أو عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة.

ثالثا: على مستوى شكل الدولة فهي دولة قطرية، وهذه الفكرة تعززت من خلال تركيز الخطابات على البعد الوطني وصيانته، ودوره في التسريع في إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية

بعدما تناولنا تطور فكرة الدولة وصورتها في الحقب الثلاثة بات علينا أن نقوم بإعطاء بعض الاستنتاجات والملاحظات النقدية على هذه الصورة، كما تبينه الخلاصة النقدية التالية:

خلاصة نقدية:

لقد تناولت هذه الدراسة صورة الدولة في الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني في الفترة الواقعة بين عام 1964 و2005، وعبر تحقيب هذه المرحلة إلى ثلاث حقب مفصلية في تاريخ الفعل السياسي الفلسطيني المقاوم، وهي: الحقبة الأولى 1964 –1973 والحقبة الثانية 1994–1993 والحقبة الثالثة 1993–2005. فقد كان لكل مرحلة من هذه المراحل صورة تميزها سواء على مستوى مفهوم الدولة، أو على مستوى المشاركات والمناقضات، أو على مستوى الأساليب والاستراتجيات المتبعة لإقامة الدولة، أو على مستوى الصورة المستقبلية للدولة.

فالخطاب الرسمي بشكل عام، والخطاب المنتج عن الدولة بشكل خاص، هو خطاب تدريجي حيث خضع لعمليات وصيرورات مختلفة، فهو ولد في حالة غير طبيعة، تجسدت في اكراهات النكبة ومفاعيلها، بل أن ذلك الخطاب خضع لسياقات مختلفة فكان عرضة للمصادرة من قبل الآخرين، ووقع تحت تلابيب الحلول السلمية المعروضة على الساحة. إن الشيء الذي أريد أن أوضحه عن الخطاب الرسمي هو أننا لسنا أمام خطاب لأحد المنظرين أو الايديولوجيين الذين يهتمون أولا ببناء نظرية شاملة، ولا خطاب لأحد المجادلين الذين تحركهم الرغبة في الرد على الحجج المناوئة أو في نشر مجموعة من المفاهيم أو التصورات الرنانة. بل إنه خطاب مثقل بحجم المعاناة التي يعيشها الإنسان الفلسطيني. وهو خطاب مسئول يقع على عاتقه مهمات عديدة، فتقع عليه مسؤولية تثوير الجماهير ووضع البرنامج العام للثورة وإستراتجياتها، فهو يتأثر ببيئته الإقليمية والدولية وحتى بالخطاب المضاد له. ومن هنا تأتي أهمية الخطاب في وظيفته القائمة على تبني الخط العام لمسيرة الفعل السياسي الفلسطيني وتوجهاته المؤدلجة. وفيما يلي سوف نقوم بإعطاء نبذة إجمالية عن صورة الدولة في المراحل المختلفة:

الدولة في الفترة 1964–1974:

وهي أبرز محطة في التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر وفي تاريخ إشكالية الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني. ولقد استقر الوعي بالصيغة الوطنية للشخصية الفلسطينية، حيث شكلت هزيمة 1967 التيار الرسمي لاستقلال الشخصية الفلسطينية كشخصية وطنية مقاومة.

إن أولى لحظات هذه الفترة كانت شعار الدولة الديمقراطية، حيث وضعت حرب 1967 نهاية لوضع شاذ في الأراضي الفلسطينية، وفرضت وضعا شاذا آخر، وإنما أقل وضوحا، بقدر تعلق الأمر بمسألة الدولة. فقد طرحت فتح، بصفتها أحد التنظيمات الرئيسة الفاعلة في ذلك الوقت الهدف الاستراتيجي والمتمثل في دولة فلسطينية ديمقراطية في كل فلسطين. ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، التي تضم إلى جانب الفلسطينيين أيضا اليهود الذين يقبلون في العيش في فلسطين، وحتى لو كانوا من غير اليهود العرب، وهي دولة عربية تشكل جزءا من الأمة العربية (غريش، 1982: 144–157؛أبرش، 2001: 14–20).

في بداية هذه المرحلة لم يكن للدولة فيها حضور كبير، بفعل عوامل موضوعية تتعلق بحالة الشتات والاغتراب التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبفعل تجذر البعد القومي في المنطقة. فالدعوة إلى الإقليمية كانت تعني ضربا من الانتحار السياسي.

هذا وقد أظهرت لنا حقول الدلالة الخاصة بالدولة أن أكثر المفاهيم السائدة في هذه المرحلة كان مفهوم الشعب، حيث حصل هذا المفهوم على 29 صلة في الخطاب، تلاها في المقام الثاني مفهوم السيادة بست صلات، ومن ثم الكيان والوطن بخمس صلات لكل منها. أما الدولة فقد حصلت على أربع صلات في خطابات هذه المرحلة، في حين حصلت السلطة على صلة واحدة في تلك الخطابات. ولقد ظهرت صيغة الدولة بشكل واضح بعد العام 1971 من خلال طرح شعار الدولة الديمقراطية كما ذكرنا سابقا. فالشعار جاء بعد هزيمة عام 1967، والتي كان من نتائجها التفكير صوب النزعة القطرية والاعتماد على الذات. ومن هنا يمكن القول أن مفهوم الدولة في هذه المرحلة جاء ليتخلص من ثقل الوصاية العربية باتجاه تعميق وتعزيز الثقة بالوطنية الفلسطينية

في حين أن ابرز المشاركات في هذه المرحلة كان البعد القومي بست وسبعين صلة، تلاه في المقام الثاني البعد الوطني بثمان وثلاثين صلة، ومن ثم حركات التحرر بثلاث وعشرين صلة. في حين كان ابرز المناقضات المصاحبة في هذه المرحلة كانت الامبريالية والاستعمار بسبع وأربعين صلة، وتلاها في المقام الثاني الصهيونية العالمية بست وثلاثين صلة، ومن ثم إسرائيل بثلاث وثلاثين صلة، والولايات المتحدة بتسع وعشرين صلة، والقوى لرجعية العربية بأربعة عشر صلة، والمشاريع السلمية بثلاثة عشر صلة، والقرارات الدولية بسبع صلات، وأخيرا القوى الرجعية المحلية بصلة واحدة[15].

الدولة في الخطاب الرسمي الفلسطيني في الفترة 1974-1993:

في هذه المرحلة تطور مفهوم الدولة عبر محطات ثلاث:

المحطة الأولى: (البرنامج المرحلي)، إذا كانت حرب 1967 قد تمخضت في العقل السياسي الفلسطيني عن فكرة الدولة الديمقراطية، التي يتم الوصول إليها عبر الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد، فإن حرب تشرين الأول عام 1973 ما لبثت أن تمخضت عنها فكرة السلطة الوطنية المقاتلة، باعتبارها سلطة مرحلية في الطريق إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في الدولة. حيث كان برنامج النقاط العشر الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني حدثا دراماتيكيا هائلا، لا بسبب ما أدعي انه شكل انقلابا في الرؤى والمفاهيم والإستراتيجيات، وإنما بسبب ما احتواه من غموض وتباين في مفرداته والتي نصت على" إقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة ". إلا أن هذا البرنامج الذي سمي

---

[15] لمعرفة المزيد عن المشاركات والمناقضات التي صاحبت تطور فكرة الدولة انظر ملحق رقم (1) حقول دلالة مفاهيم الدولة وصورتها والمشاركات والمناقضات لهذه الصورة في المراحل الثلاثة

بالمرحلي آثار ردات فعل متباينة إلى حد التناقض والتضارب، فقد اعتبره الواقعيون خطوة على طريق الواقعية، وخطوة أولى على طريق الدولة. بينما رآه آخرون بدايات التنازل(حميد، 1975: 247).

وبغض النظر عن هذه الرؤى فقد كانت هنالك عوامل عديدة وراء هذا الانعطاف الذي انتقلت فيه الحركة الوطنية من الإستراتيجيات إلى طريق التكتيك، ويقف في مقدمة تلك العوامل الاقتناع فلسطينيا بأن المعركة ضد الصهيونية لا يمكن كسبها إلا من خلال انتصارات جزئية قبل إلحاق الهزيمة الكاملة بالعدو. وثاني تلك العوامل الانتصار الجزئي في عام 1973 والذي شكل عنصر ضغط جديد على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للتسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وثالث تلك العوامل القبول الدولي المتزايد لقيام دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 (سخنيني، 1980: 72؛ حجاوي، 2003: 15).

المحطة الثانية: في العام 1977جاءت الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني لتلغي مصطلح السلطة الوطنية المقاتلة، وتحل محله الدولة المستقلة في برنامج النقاط الخمس عشر، والذي كان في مجمله استنساخا عن برنامج النقاط العشر. في هذه الدورة لم يرد ذكر لصيغة سلطة وطنية مقاتلة، بل ورد في المادة الحادية عشر أن"م.ت.ف ستواصل النضال لاستعادة حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني" (م..ت.ف، الدورة الثالثة عشر، 1987:387). ومن خلال التمعن في هذه المادة فإننا نلاحظ أنها لم تحدد صيغة النضال، بعكس صيغة السلطة الوطنية المقاتلة في البرنامج المرحلي التي دعت إلى اعتبار الكفاح المسلح أولوية العمل الفلسطيني. وهذا إشارة إلى تفضيل نهج الدبلوماسية في النضال على الكفاح المسلح. وهذا النهج بدأت تظهر معالمه بعد خطاب أبوعمار في الأمم المتحدة والذي روى فيه مأساة الشعب الفلسطيني وقال مخاطبا الأمم المتحدة: " إنما جئت بغصن الزيتون مع بندقية الثائر فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي" وبعد اعتراف القمة العربية بفاس عام 1974 بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين (أبو عمار، 1974: 25).

المحطة الثالثة: بدأت عام 1988 عبر إعلان الاستقلال، الذي نص على قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة عاصمتها القدس الشريف. ولقد كانت الانتفاضة الأولى وحدها التي أنقذت الموقف المتردي الذي مرت به القيادة والمنظمة بعد أحداث 1982 (م.ت.ف، إعلان الاستقلال، 1988: 4). أما على مستوى المشاركات التي صاحبت مفهوم الدولة في هذه الفترة فقد كان البعد الوطني بثلاث وأربعين صلة، تلاه في المقام الثاني البعد القومي بثمان وعشرين صلة، تلاه في المقام الثالث حركات التحرر بخمس وعشرين صلة، وفي المقام الرابع الشرعية الدولية بثمان عشر صلة، وفي المقام الخامس البعد الإسلامي بثمان صلات، وفي المقام السادس العلاقات الفلسطينية الأردنية بخمس صلات، وفي المقام السابع والثامن قرارات القمم العربية واليسار الإسرائيلي. أما المناقضات المصاحبة للحقل الدلالي فقد كان ابرز هذه المناقضات الصهيونية العالمية بسبعة عشر صلة، تلاها في المقام الثاني المشاريع السلمية بأحد عشر صلة،

وفي المقام الثالث الولايات المتحدة بعشر صلات، وفي المقام الرابع إسرائيل بتسع صلات، وأخيرا تلاها في المقام الخامس الامبريالية والاستعمار بسبع صلات.

تطور خطاب الدولة بعد أوسلو:

المحطة الأولى: (اتفاق أوسلو) في هذه المرحلة دخلت المنطقة كلها في دائرة التسوية الأمريكية في ظل شروط جائرة، وضمن مفاعيل انهيار التوازن الدولي واندثار المعسكر الاشتراكي وما صاحب ذلك من أحداث كحرب الخليج. حيث أجبرت الولايات المتحدة الخصوم الجلوس على طاولة المفاوضات وتم توقيع إعلان المبادئ عام 1993 وبعده اتفاق أوسلو (أبرش، 2001: 45-47).

المحطة الثانية: من أوسلو إلى انتفاضة الأقصى، إذا كان أحد منجزات الانتفاضة الأولى اتفاق أوسلو وما شمل عليه من بروتوكولات، فإن انتفاضة الأقصى جاءت لتعري ما يشوب هذه الاتفاقيات من مثالب وعيوب(تماري، 2001: 9). وعلى مستوى المشاركات التي كانت مصاحبة للمفهوم فجاء البعد الوطني بواحد وثلاثين صلة، والشرعية الدولية بواحد وثلاثين صلة، والأسرة الدولية بخمس صلات، والشعب الإسرائيلي بصلتين، والحكومة الإسرائيلية بخمس صلات أيضا، وأمريكا بصلتين. أما فيما يتعلق بالمناقضات فقد كان أبرزها الاحتلال الإسرائيلي بست وعشرين صلة، والاستيطان بعشرين صلة، والحكومة الإسرائيلية بسبع صلات.

وإذا أردنا إن نجمل صورة الدولة فبشكل عام يمكن القول أن المرحلة الأولى كان فيها انسجام بين المناداة لفكرة الدولة والفعل الوطني المقاوم، وكان التناقض الرئيسي مع الاحتلال والقوى المساندة له. وفي المرحلة الثانية بدأت المعادلة تتغير نوعا ما بانتقال الخطاب الرسمي الفلسطيني نحو الشكلانيات والرمزيات، وهذا قد أدى بوقعه على مستوى المناقضات والقوى المساندة للخطاب السياسي الفلسطيني. أخيرا كانت المرحلة الثالثة بمثابة الردة عن الفعل الفلسطيني المقاوم عبر أمرين رئيسين وهما تحويل مناقضي الحركة الوطنية إلى شركاء كالولايات المتحدة وإسرائيل، والالتهاء بالرمزيات والشكلانيات.

ومن الملاحظ أنه حينما كانت العلاقة قوية مع العمق القومي، المساند للقرار الوطني، كان هنالك انسجام بين الصورة والفعل، والعكس صحيح. ولقد كانت المرحلة الأولى (1964-1974) تمثل المعاني الايجابية لصورة الدولة عبر تكامل الأهداف والرؤية لتحقيق هذه الصورة من حيث الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني بإتباع كافة الأساليب لتحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى إسناد الفكرة بمجموعة من المشاركات كالبعد القومي وحركات التحرر والبعد الوطني. وفي المرحلة الثانية بدأت هذه الصورة بالانبتار عبر الدعوة إلى إقامة دولة منقوصة على جزء من فلسطين، وهذا بدوره أعطى شرعية للتعاطي مع المشاريع السلمية، وبداية تحول الخطاب السياسي بلغة أكثر دبلوماسية لتتوج هذه المرحلة بإعلان الاستقلال والقبول بالقرار 242. وأخيرا أظهرت لنا مرحلة

أوسلو عمق الانفصام بين الشكل والمضمون، وعلى ارض الواقع عبر الإقدام على توقيع اتفاقيات في سبيل إعلان الدولة كشعار بغض النظر عن العواقب المترتبة عن هذه السياسة.

ملاحظات نقدية على صورة الدولة:

يرى الباحثون أن هنالك عاملين رئيسيين كان لهما وقعهما وتأثيرهما على إنتاج تلك الصورة. العامل الأول هو الأبوية السياسية لمنظمة التحرير، والعامل الثاني الريع السياسي للمنظمة والسلطة فيما بعد. وقد كان لهذين العاملين وقعهما على مؤسسات المنظمة أو السلطة فيما بعد، من خلال التحكم بالجانب التنظيمي والإداري لهذه المؤسسات. لقد ساهم هذان العاملان في توليد علاقات زبائنية وتفشي الفساد في أروقة المؤسسات العامة، وتضخم أجهزة السلطة، تكشفت بشكل كبير بعد انتفاضة الأقصى من خلال الحملة المبرمجة على قيادة م.ت ف من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، عبر فتح أوراق الفساد والترهل الإداري والمالي داخل مؤسسات السلطة.

من جانب آخر أدى تبني م.ت.ف برنامج التسوية وخصوصا بعد العام 1974 إلى صوغ م.ت.ف ضمن إطار دولاني، لابالنسبة إلى البنية المؤسساتية فحسب بل بالنسبة للأهداف والبرامج السياسية أيضا وعبر ترجمة المبادئ والأهداف الثابتة إلى برامج تلائم المرحلة من خلال وضع بناء السلطة في طليعة اهتماماتها، بحيث أصبحت السلطة أو الدولة ورموزها هي الهدف في بنية العقل الرسمي الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعة الدولة (الحيز الجغرافي لهذه الدولة). وهذا أضر في حركية النضال الفلسطيني نحو الانعتاق، وأدى فيما بعد إلى حالة كارثية تكشفت بفعل عوامل ذاتية وخارجية بعد انتفاضة الأقصى والتي أظهرت هشاشة الدولة الشكلانية ورموزها.

وأخيرا أدى تعاطي م.ت.ف مع المشاريع السلمية وخصوصا بعد أوسلو، وتحت مسمى القرار الوطني المستقل، إلى انعزالية الحركة الوطنية الفلسطينية عن العمق القومي، وهذا أدى إلى تفرد الإدارة الأمريكية وإسرائيل بالفلسطينيين عبر القدوم بالتوقيع على اتفاقيات أضرت بمسيرة التحرر الوطني برمتها، مما أدى إلى حالة كارثية ومدمرة على الوجود الفلسطيني وقراره المستقل.

وبناء على هذه النتائج فان هذه الدراسة توصي بما يلي:

1- ضرورة توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني، من خلال الاتفاق على إستراتيجية وطنية موحدة ترمو إلى الوصول إلى الانعتاق والتحرر.

2- ضرورة حشد الطاقات المادية والمعنوية للشعب الفلسطيني، وتوظيفها بشكل سليم، وهذا يستدعي تكريس علاقات داخلية في الحركة الوطنية على قواعد ديمقراطية، من شأنها رص الصفوف وليس بعثرتها، وشحذ الطاقات وليس تفريقها، أو هدرها في الصراعات الداخلية، والحفاظ على المكتسبات وليس تبديها.

3- ضرورة تخندق الفعل الوطني المقاوم بشقيه السياسي والعسكري في المعسر الصحيح قوميا وأمميا، عبر شحدذ القوى الشعبية والرسمية العربية لدعم المقاومة والحركة السياسية الفلسطينية.

4- ضرورة التخلص من العفوية والارتجال، في العمل المقاوم، ومحاسبة ومسائلة من يسيء للمقاومة ورموزها.

5-على المستوى الأكاديمي يوصي الباحث بإجراء دراسات أكثر تعمقا عن المقاومة وحركات التحرر وخصوصا في ظل التغييرات المتسارعة التي تحدث في العالم في جميع النواحي.

المراجع:-

أولا:الوثائق:-

***-الوثائق المحللة في الخطابات الرسمية:**

ا-المرحلة الأولى:1964-1974

حميد، رشيد 1975.**مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964-1974**.بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث.

ب-المرحلة الثانية:1974-1993

خطاب رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي في مؤتمر مدريد للسلام.مدريد:1991/10/31.مجلة **شؤون فلسطينية**.1991.العدد223-224.ص149-154.

م.ت.ف، الدورة التاسعة عشرة، "إعلان الاستقلال"، 1988/11/15.**شؤون فلسطينية**.1988.العدد.188.ص3-13.

م.ت.ف.الدورة العشرين."نص البيان السياسي الصادر عن الدورة العشرين."28الجزائر/9/ 1991. **شؤون فلسطينية**.1991.العدد223-224. ص144-149.

م.ت.ف 1987، **وثائق فلسطينية، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987**، ص-400-405.

ج-المرحلة الثالثة:1993-2005

بيان للمجلس التشريعي الفلسطيني بشان الإصلاح في السلطة الفلسطينية.رام الله:2002/5/16. **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد، 2002، العدد52، ص 209-211.

خطاب الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، غزة:1996/4/22.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.1996.العدد.ص245-246.

خطاب الرئيس الفلسطيني المنتخب، محمود عباس (أبو مازن)، في حفل أدائه اليمين الدستوري. 2005/1/15. **مجلة الدراسات الفلسطينية**.2005.العدد62. 175-177.

خطاب الرئيس الفلسطيني بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية.رام الله2002/6/13. **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد، 2002، العدد52، ص 212.

خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام أعضاء المجلس التشريعي يعرض فيها ضرورة إجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية، رام الله:2002/5/15. **مجلة الدراسات الفلسطينية**.2002.العدد51.

خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسة نيل الثقة بالحكومة. رام الله:2003/4/29. **مجلة الدراسات الفلسطينية**.2003.العدد55. ص171-173.

خطاب رئيس الحكومة الفلسطينية المكلف، محمود عباس (أبومازن)، أمام المجلس التشريعي يقدم فيها برنامج الحكومة وأعضاءها. رام الله: 2003/4/29. **مجلة الدراسات الفلسطينية**.2003.العدد55.

خطاب رئيس الحكومة الفلسطينية، محمود عباس (أبومازن) في اختتام قمة العقبة.العقبة:2003/6/4. **مجلة الدراسات الفلسطينية**.2003.العدد55. ص168-169.

م.ت.ف. بيان المجلس المركزي الفلسطيني لعام 2000.غزة: 2000/2/3.**مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد44، ص185-186.

م.ت.ف. نص بيان المجلس المركزي الفلسطيني في ختام دورته الاستثنائية.غزة:1999/4/29، **مجلة السياسة الفلسطينية**.1999.العدد24.ص204-206.

م.ت.ف.بيان المجلس المركزي الفلسطيني بشأن إعلان الدولة الفلسطينية في 4 أيار 1999.غزة:1999/4/29.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.1999. العدد.ص232-233.

م.ت.ف.قرار المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني.غزة:1996/4/24. **مجلة الدراسات الفلسطينية**.1996.العدد.ص249-253.

م.ت.ف، "برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية".1994/5/29.**شؤون فلسطينية**.1994.العدد.ص241-243.

*-وثائق فلسطينية متفرقة:

بيان لرئيس الحكومة الفلسطينية، أحمد قريع، يأسف فيه للفيتو الأمريكي ضد قرارا مجلس الأمن الذين لإدانة ممارسات إسرائيل العدوانية.رام الله:2003/10/16.**شؤون فلسطينية**.2003.العدد56.ص179.

بيان للقيادة الفلسطينية، يؤكد التمسك بعملية السلام بالرغم من فوز زعيم حزب الليكود، آرئيل شارون، بمنصب رئيس الوزراء. رام الله:2004/2/7.**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد47، 2001، ص165.

خطاب أبو عمار في مجلس الأمن الدولي، **شؤون فلسطينية**. العدد 1990.207..39 -153.

خطاب الأخ ياسر عرفات في الجمعية العامة في الأمم المتحدة. 1974.**مجلة شؤون فلسطينية**. العدد30ص3-8.

خطاب الأخ ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.جنيف:1988/12/13.**شؤون فلسطينية**. 1989.العدد190. ص133-141.

خطاب الرئيس ياسر عرفات في مجلس الأمن الدولي.جنيف:1990/5/25.**شؤون فلسطينية**. 1990.

خطاب رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي في مؤتمر مدريد للسلام.مدريد:1991/10/31.مجلة **شؤون فلسطينية**.1991.العدد223-224.ص149-154.

رسالة التحفظات الفلسطينية تجاه مقترحات الرئيس بيل كلنتون.رام الله:2001/1/1.**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 46/45، 2001، ص164-168.

قرار مرسوم الرئيس حول تأليف لجنة الانتخابات المركزية.**مجلة الدراسات فلسطينية**.2003.العدد53، ص167.

م.ت.ف.بيان المجلس المركزي الفلسطيني، أسس التحرك في المرحلة المقبلة. تونس:1992/10/17. **شؤون فلسطينية**.العدد235.ص157-159.

***-وثائق إسرائيلية:**

باراك، أيهود، 2000."البرنامج الانتخابي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 41، 239 – 241.

تصريح للقيادة الفلسطينية ترحب فيه بقرار مجلس الأمن رقم 1397.رام الله:2002/3/15.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.2002.العدد51. ص179.

خطاب الفوز الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتخب، آرئيل شارون.القدس:2001/2/6.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.2001.العدد47. ص170-171.

خطاب شارون الذي ألقاه ليلة فوزه في الانتخابات، الوثائق الإسرائيلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 47، 2001. ص 170.

كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، في يوم تنفيذ خطة فك الارتباط.2005/8/15.**مجلة الدراسات الفلسطينية**. 2005.العدد64. ص213-215.

وثيقة خطة فك الارتباط الإسرائيلية.القدس: 2004/4/17.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.2004.العدد58.ص165-168.

***-وثائق عملية السلام:**

اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا القاهرة 5 أيار 1994.رام الله:مركز القدس للإعلام والاتصال، آب.1994.

الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة.واشنطن، 28 أيلول 1995.سلسلة الوثائق الفلسطينية الصادرة عن مركز القدس للأعلام والاتصال.نيسان 1996.

اتفاقية واي ريفر بخصوص الإجراءات الأحادية الجانب.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.1998. العدد 137.

توصيات لجنة ميتشل لتقصي الحقائق.واشنطن:2001/4/30.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.2001.العدد48.ص180-183.

خطاب جورج بوش حول السلام في الشرق الأوسط ونظرته لدولتين في المنطقة. واشنطن:2002/6/17.**مجلة دراسات فلسطينية** العدد، 2002، العدد52، ص 222-223.

خطابات بوش وشارون، وأبو مازن، في شرم الشيخ، 2003/6/4 وثائق خريطة الطريق.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.2003.العدد55. ص163 – 170

الصيغة الكاملة لوثيقة مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية، جورج تينت، لوقف النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واشنطن:2001/6/15. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 2001.العدد48.ص183-186.

المبادرة الأردنية المصرية، لتهدئة المواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيليين: القاهرة:2001/4/2. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 47، 2001. ص 170 – 171.

نص مقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.واشنطن:2000/12/23.**مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 46/45.ص162-168.

نص وثيقة الطريق إلى حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني.واشنطن:2003/4/30.**مجلة الدراسات الفلسطينية**.2003.العدد55. ص158-167.

***-وثائق عربية فلسطينية:**

جامعة الدول العربية.بيان القمة العربية بشان إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وحق تمثيل الشعب الفلسطيني.**الوثائق العربية الفلسطينية. 1974**.ص420-421.

خطاب الملك الأردني حسين بشأن فك ارتباط بالضفة الغربية.عمان:1988/7/31.**شؤون فلسطينية**. 1988. العدد185. ص139-141.

مبادرة مبارك (النقاط العشر). **شؤون فلسطينية**.العدد 199، ، 1989، 117-123.

***-تقارير**

حالة حقوق المواطن الفلسطيني، والتقرير السنوي الرابع، رام الله: **الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن**. شباط 1999. تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول لعام 1996، السياسة الفلسطينية العددان 16/15. 1997.

***-الكتب والمجلات العربية:-**

إبراهيم، توفيق حسنين، 1999."العولمة:الإبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة".**عالم الفكر**، لعدد1، ص195.ص5-31.

إبراهيم، سعد الدين وآخرين، 1996."**لمجتمع والدولة في الوطن العربي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

أبرش إبراهيم، 2004، **المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي**، غزة: المركز الفلسطيني للتوثيق.

أبرش إبراهيم، 1987، البعد **القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبرش، إبراهيم، 2001. **الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية**. رؤية، عدد 5.ص22-23.

أبرش، إبراهيم، 1989. "مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". **الوحدة**، عدد 53.ص241-265.

أبو زيد، نصر حامد، 2000، **الخطاب والتأويل**، الدار البيضاء:- المركز الثقافي العربي.

أبو غربية، بهجت، 1989.في **القضية الفلسطينية في أربعين عاما بين ضرورة الواقع وطموحات المستقبل**.مركز دراسات العربية، وجمعية الخريجين العرب الكويت.

أبوعمرو، زياد، 1994." تقرير الموقف في فلسطين".**السياسة الفلسطينية**.العدد4/3.ص6-15.

أحمد صدقي الدجاني، 1993.قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل:اتفاق مملى.**المستقبل العربي**.العدد178.ص4-13.

الأزعر، محمد، 1998. "**حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، تقديم محمد حسنين هيكل.عمان: دار الشروق.

ألتوسير، لوي، 1981.**الأيديولوجية وأجهزة الدولة الأيدلوجية**.بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

ألموند، جابرييل وجي.بنجهام باويل الابن، 1998.**السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**.ترجمة هشام عبدالله.عمان الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

أمين، سمير، 1985، **أزمة المجتمع العربي** القاهرة: دار المستقبل العربيص142-142.

أمين، سمير، 2004.**الدولة القومية والعولمة، في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**.القاهرة.مكتبة مدبولي.

أندرسون، بندكست، 1999.**الجماعات المتخيلة**، ترجمة محمد الشرقاوي.بيروت: المشروع القومي للترجمة، والمجلس الأعلى للثقافة.

الأنصاري، محمد جابر، 2002.**تكوين العرب السياسي، ومغزى الدولة القطرية، مدخل إلى فهم الواقع العربي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

اوكيوهن، روبرت وجوزيف اس ناي، 2004.الواقعية والتبادل المعقد للتبعية". في كتاب، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**.فرانك جي.لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والمنظمة العربية للترجمة.

اوليفيه، روا 2000، "الزبائنية والمجموعات المتضامنة هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة". في كتاب، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**.تحرير غسان سلامة.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

اوهماي، كنيتشي، 2004."نهاية الدولة القومية".في، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**.فرانك جي.لتشنر وجون بولي.ترجمة فاضل جتكر.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.والمنظمة العربية للترجمة.

ايزنشتات، س.ن، 2000."حداثات متعددة".**الثقافة العالمية**. ترجمة عاطف أحمد.العدد104، ص98-115.

الأيوبي، نزيه، 1992.**العرب ومشكلة الدولة**، بيروت: دار الساقي.

بابا، هومي، 2004.**موقع الثقافة**، ترجمة ثائر ديب.القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

باختين، ميخائيل، 1986.**الماركسية وفلسفة اللغة**.ترجمة محمد بكري، ويمنى العبد، الدار البيضاء.دار توبقال لنشر والتوزيع.

بادي، برتران، وبير بيرنيوم. **سوسيولوجيا الدولة**.ترجمة جوزف عبدالله، وجورج أبي صالح.بيروت:مركز الإنماء القومي.

باربر، بنيامين، 2004."الجهاد في مواجهة عالم الماكدونالد". في كتاب. **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، فرانك جي.لتشنر وجون بولي.ترجة فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. والمنظمة العربية للترجمة.

بارت، رولان، 1986."السلطة واللغة" ترجمة عبد السلام بنعبد العالي. **فكر ونقد**، العدد 6. ص30-35.

بالانديه، جورج، 1990، **الانثربولوجيا السياسية**.ترجمة جورج أبي صالح.بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

بدوي محمد طه، 1967.**أصول علم السياسة، دراسة منهجية**.الإسكندرية.المكتب المصري الحديث.

البراق، مهند، 2005. "المجتمعات العربية. وتجربة قرن ونصف من الدساتير". **مجلة الديمقراطية** العدد 19. ص7-15.

براون، دافيد وآخرون، 2002.العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة في، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**.تحرير جوزيف س.ناي وجون. دوناهيو، ترجمة محمد شريف الطرح.الرياض، مكتبة العبيكان. ص371-405.

برو، فيلب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع.

برور، أنتوني، 1999."النظريات الماركسية عن التبعية". في، **العلوم الاجتماعية، جدل التبعية في عالم متغير**، دمشق:مؤسسات عيبال للدراسات والنشر ص322-324.

بشارة، عزمي 1996.**مساهمة في نقد المجتمع المدني**.رام الله:مواطن.المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

بشارة، عزمي، 1996."إستراتيجية الحكومة الإسرائيلية التفاوضية مع الفلسطينيين". **السياسة الفلسطينية**، العدد12.ص196-208.

بشارة، عزمي، 1996.**مساهمة في نقد المجتمع المدني**. رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

بشارة، عزمي، 2002.**في قضايا الإستراتيجية الوطنية الفلسطنينة**، رام الله.مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

بقرادوني، كريم، 1991. **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**.بيروت منشورات بيت المقدس.

البكري محمد، 1992."الخطاب والايدولوجيا نحو مفهوم لتعالقهما ".**الفكر العربي المعاصر**.العدد 99/98.ص48-57

بلقزيز، عبد الإله، 2005."ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية".**شؤون عربية**، ص37-41.

بلقزيز، عبد الاله، 1986، "أزمة منظمة التحرير للفلسطينية.العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة". **المستقبل العربي**.العدد 93.ص 4-27.

بلقزيز، عبد الإله، 1990."الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني".**شؤون فلسطينية**.العدد 207.ص61-68.

بلقزيز، عبد الإله، 2000.**الأنفاق والآفاق، رؤية مستقبلية للصراع العربي –الإسرائيلي**.بيروت: أفريقيا الشرق.

بلقزيز، عبدالاله، 1993."الدولة والسلطة والأيديولوجيا".**المستقبل العربي**. العدد167.ص 22-30

بن نبي، مالك، 1978.**بين الرشاد والتيه**، دمشق:دار الفكر.

بنكيران، الطيب، 1995."حول مسالة الدولة في الفكر العربي، نقد الطوباوية، دراسة في مفهوم الدولة عند العروي. ***المستقبل العربي***.العدد202.ص24-42.

بودريو، بير، 1982، **الرمز والسلطة**.ترجمة عبد السلام بتعبد العالي.الدار البيضاء:دارتوبقال للنشر والتوزيع.

بورديو، بير، 1998. **أسباب عملية**.الدار البيضاء:دار برتقال للنشر والتوزيع.

بوزنك، روس، 1997."المشكلة في عيون هؤلاء:دوبوا وفانون والحياة المستحيلة للمثف الاسود. ترجمة شوقي جلال.**الثقافة العالمية**.العدد 86. ص87-113.

بولانتزاس، نيوكس، 1971. حول مسالة الدولة الرأسمالية، **دراسات عربية**.العدد3.ص87-114.

بويمر، إليكي، 1997.أفاق ما بعد الكولونيالية.**مجلة القاهرة**.العدد 180.ص34-45.

بيرس، شمعون، 1999. **الشرق الأوسط الكبير**.عمان: دار الجليل.

بيرمان، مارشال، 1993.**حداثة التخلف، تجربة الحداثة**.ترجمة فاضل جتكر، دمشق:دار كنعان للدراسات والنشر.

البيطار، نديم، 2002.**التجربة الثورية بين المثال والواقع**.بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.

بيكار، اليزابث، 1989، "العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية".في كتاب، **الدولة والاندماج في الوطن العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

تامر، كامل، 2001.**الدولة في العربي على أبواب الألفية الثالثة**.بغداد:بيت الحكمة.

التريكي، فتحي، 1983."الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر".***الفكر العربي***.العدد 24.ص40-49.

تماري سليم وريما حمامي، 2003. "انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص". ***مجلة الدراسات الفلسطينية*** ع 45 / 46.ص7-27.

توليانى، لوشيو1970."دراستان عن مفهوم الدولة والثورة".**دراسات عربية**.ع11.ص34-81.

توما، أميل، 1985. **الحركة القومية العربية والقضية الفلسطينية**.عكا:منشورات الأسوار، ص198.

الجابري، محمد عابد، 1992.**الخطاب العربي المعاصر دارسة تحليلية نقدية**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جان جاك رسو، 1973، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة ذوقان قرقوط، بيروت: دار القلم.

جدعان، فهمي، 1989."نظريات الدولة في الفكر العربي العربي الإسلامي المعاصر".في كتاب، **الأمة والاندماج في الوطن العربي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

الجرباوي علي، 1994."تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله، الأبعاد السياسية للاتفاق" في كتاب، **إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي أفاق الحاضر والمستقبل**. تحرير صبغ عبد الجواد، بيرزيت: مركز وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

الجرباوي، علي. "البعد الفلسطيني – الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى 1998. في، **صراع القرن، الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام**. تحرير السيد سيف، مؤسسة عبد الحميد شومان.

الجرباوي، علي، 1994.الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي:تحليل وتقويم. ***قراءات سياسية***.العدد4، ص21–51.

جواس، هانز، 2000."حداثة الحرب؛نظرية التحديث ومشكلة العنف.ترجمة سعد زهران.**الثقافة العالمية**.العدد104. ص116–127.

حبش، جورج، 1974. "ندوة المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة".***شؤون فلسطينية***.العدد 30.ص5–75.

حجاوي، سلافة، 2003."دولة فلسطيني المجهضة المرتقبة، قراءة في العقل السياسي الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**.العدد 53.ص39–53.

حديدي، صبحي، 1992."الخطاب ما بعد الكولونيالي في الادب والنظرية النقدية".مجلة الكرمل.العدد46. ص61–87.

حديدي، صبحي، 1997."فرانتز فانون: مسيح الثقافات المقهورة شاعر العالم". **مجلة الكرمل**، العدد50، ص52–64.

حرب، علي، 1982.الدولة بين الطوبي والايديولوجيا".دراسات عربية.العدد2/1.ص3–16.

الحسن، خالد، 1985.**نقاط فوق الحروف، مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي فهد وبريجنيف**.عمان: دار الجليل للنشر.

الحسن، خالد، 1985، **الاتفاق الأردني المشترك**، عمان: دار الجليل للنشر.

حلاوة، صبري، 1974."الدولة الديمقراطية في فلسطين".***شؤون فلسطينية***.العدد30.ص75–92.

حمارنة، وليد، 1981."علاقات السيادة المثالية أم مثالية سيادة العلاقات، نحو نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر".***الفكر العربي***.العدد22.ص120–131.

حنفي، ساري ولیندا طیر، 2006.**بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية**.رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

حنفي، ساري، 1997.**بين عالمين ورجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

حواتمة، نايف، 1983."مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة". ***شؤون فلسطينية***. العدد 135. ص3–27.

الحوت، بيان نويهض، 1986.**القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. 1917–1947**، بيروت: دار الهدى.

الحوت، شفيق، 1984.**عشرون عاما في منظمة التحرير**.بيروت: دار الاستقلال للنشر والتوزيع.

حوراني، فيصل، 1978. **الفكر السياسي الفلسطيني (1964-1974) دراسة للمواثيق الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية**. بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.

الحوراني، فيصل، 1980."منظمة التحرير والاتجاه نحو التسوية". ***شؤون فلسطينية***.العدد 99.ص33-67.

حوراني، فيصل، 2003.**جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948**.رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

حيدر، محمود، 2004.**من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا**.بيروت: منشورات رياض الريس.

الخالدي، كمال، 1999."الدولة ثنائية القومية".مجلة الدراسات الفلسطينية.العدد37.ص25-3 .

الخطيب، أنور، 1970.**الدولة والنظم السياسية**.بيروت: المجموعة الدستورية.

الخطيب، غسان، 2005. "أزمة القيادة والحكم في الكيان الفلسطيني المعاصر". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع 56. ص5-15.

خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**. بدون تاريخ نشر، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو.ترجمة نصر مروة.القدس:مؤسسة صيام للدعاية والنشر.

خلف، صلاح، 1974. "ندوة المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة، "**شؤون فلسطينية**. العدد 30.ص5-75.

خليفة، أحمد وآخرون، 1996." الانتخابات الإسرائيلية، وثائق تأليف الحكومية الجديدة، النتائج والبرامج الانتخابية".**مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد27.ص63-102.ص16-25.

داود، سامي، 2005."التبيؤ الدستوري ودولانية الوهم". **مجلة الديمقراطية**. العدد 19.ص16-25.

دبلة، عبد العالي.2004، **الدولة رؤية سوسيولوجية**. القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع.

الدجاني، برهان، 1993.الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ورقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية.قراءة في النصوص. **المستقبل العربي**. العدد177.ص4-44.

دراج، فيصل، 1981."مفهوم السلطة عند بولانتزاس".**الفكر العربي**.العدد 22.ص413-434.

دراج، فيصل، 2002.**ذاكرة المغلوبين الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني**.بيروت: المركز الثقافي العربي.

دركهايم، أميل، 1982.**في تقسيم العمل الاجتماعي**.ترجمة حافظ الجمالي.بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.

دوفابر، جاك، 1982، **الدولة**، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات.

رودريك، داني، 2004."هل تجاوزت العولمة حدودها". **في العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**.فرانك جي.لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والمنظمة العربية للترجمة.

روس، دنيس، 2005.**السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**.ترجمة عمر الأيوبي، وسامي كعكي.بيروت:دار الكاتب العربي.

زايد، احمد، 1985.**الدولة الرؤية السوسيولوجية**.الإسكندرية: دار المعارف للنشر والتوزيع.

زروخي، إسماعيل، 1999.**الدولة في الفكر العربي الحديث، دراسة فكرية فلسفية**.القاهرة: دار الفجر.

الزعيم، عصام، 1999."دمج الاقتصاد كولونياليا، وتأخره كولونيا، الخصوصية العربية".في كتاب.**العلوم الاجتماعية.جدل التبعية في عالم متغير**.دمشق:مؤسسات عيبال للدراسات والنشر.

زكريا، إبراهيم، 1991.**مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920-1991**، بدون مكان نشر.

زكريا، فؤاد، 1984."مستقبل الأصولية الإسلامية"، **فكر**، العدد 4.ص40-50.

زكي، رمزي، 1995. "الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت الهيكلي على التنمية البشرية". الطريق. العدد 1. ص54-85.

الزواوي، بغورة، 2000. **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**. القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة.

الزيات، السيد عبد الحليم، 2002.**التنمية السياسية**، الجزء الأول. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

زيتاني، جورج 1981."المدلول الحضاري لفلسفة هوبز السياسية".**الفكر العربي**.العدد21.ص392-401.

سالم، نادية، 1983."اشكاليات تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**.العدد2، ص43-59.

سالم، علي، 1992.**منهجيات في علم الاجتماع المعاصر**.قراءات ونصوص.بيروت:دار الحمرا للطباعة والنشر.

سالم، نادية، 1983."اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية"**مجلة العلوم الاجتماعية**.العدد2، ص43-59.

سبيلا، محمد، 2002.**للسياسة بالسياسة، في التشريح السياسي**.بيروت: أفريقيا الشرق.

سخنيني، عصام، 1985.**فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**.نيكوسيا: مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية.

سخنيني، عصام، 1974."الكيان الفلسطيني 1964-1974".**شؤون فلسطينية**.عدد 41-42. ص46-74.

سخنيني، عصام، 1975."مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية عشر".**شؤون فلسطينية**.العدد 35. ص4-13.

سعيد، ادوارد، 1992."تمثيل المستعمر:محاورو الانثرقبولوجيا".**الكرمل**.العدد44.ص10-27.

سعيد، ادوارد، 1995.**الاستشراق.المعرفة.السلطة.الانشاء**.ترجمة كمال أبو ديب.بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية.

سعيد، إدوارد، 1995.**غزة أريحا، سلام إسرائيلي**.القاهرة:المستقبل العربي.

سعيد، ادوارد، 1997.**الثقافة والامبريالية**.ترجمة كمال أبوديب، بيروت:دار الآداب.

سعيد، نادر وآخرون، 2004.**الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية**.رام الله، برنامج دراسات التنمية.جامعة بيرزيت.

سلامة، غسان، 2000. "أين هم الديمقراطيون، في كتاب. **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**. تحرير غسان سلامة. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

سلامة، غسان، 2004."نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع".**المستقبل العربي**.العدد304.ص22-32.

سليم، محمد السيد، 1983. **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد السياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سمارة، عادل، 2005." الخيار الوطني الفلسطيني بعد عرفات مشروع تحرر وطني وخيار دولة أم الاثنان معا". **دراسات باحث**. العدد9. ص65-78.

سويد، محمود، 2002.**الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهد**.بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

شاهين، حنة، 1978."الاحتلال الإسرائيلي على جنوب لبنان، الدوافع والأهداف". **شؤون فلسطينية**.العدد78. ص41-54.

شبيب سميح، 1982."مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية 1948-1950 " **شؤون فلسطينية**. العدد 131.ص72-88.

شبيب، سميح، 1988."لانتفاضة وملامح السلطة".**شؤون فلسطينية**.العدد 87.ص3-9.

شبيب، سميح، 1988.**حكومة عموم فلسطين، مقدمات ونتائج**. نيكوسيا: مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية.

شرابي، هشام، 1993.**النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

شرارة، وضاح، 1998.**مشكلات الدولة في المجتمع العربي**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشريف، ماهر، 1986.**اتجاه التفريط في الساحة الفلسطينية، منطلقات مفاهيمية وخلفيات مواقف**.عمان:دار الكاتب.

الشريف، ماهر، 1993.الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام 1948. **شؤون فلسطينية**.العدد 46.

الشريف، ماهر، 1995. **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 -1993**. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

شعث، نبيل، 1972."فلسطين الغد".**شؤون فلسطينية**.العدد2.ص5-23.

الشعيبي، عيسى، 1979.**الكيانية الفلسطينية، الوعي والتطور الذاتي المؤسساتي، 1947-1977**.بيروت:مركز الأبحاث.منظمة التحرير الفلسطينية.

شقير، رشيد، 1992.**مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**. بيروت: المركز القافي العربي.

الشقيري، أحمد، 2003.**مذكرات أحمد الشقيري أربعون عاما في الحياة العربية والدولية**.بيروت: دار العودة.

الشلبي، جمال، 2003. "مرتكزات الديمقراطية في الخطاب الناصري".**مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد2.ص232-291.

شلق، الفضل، 1993.**الأمة والدولة، جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي**. بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

شوفاني، الياس، 2002.**دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني**.دمشق: دار جفرا للتوزيع والنشر.

صاغية حازم، 1981."تيكولوماكيافيللي، مدخل أولي".**الفكر العربي**.العدد22.ص401-413.

صايغ، يزيد، 2003.الحركة **الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**.بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.

صباح، محسن محمد، 2003.**فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**.القاهرة: مركز الإسلام العربي.

الصديقي، سعيد، 2002."هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة".**المستقبل العربي**، العدد293. ص81-100.

صيداوي، جيمس، 2001."جغرافيا ما بعد الاستعمار: بحث استطلاعي".ترجمة أسعد حليم.**الثقافة العالمية**.العدد108، ص52-77.

ضاهر، مسعود، 1991.**الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1884-1990**.بيروت: دار الآداب.

طالب، محمد سعيد، 1999.**الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عامل، مهدي، 2002.**أزمة الحضارة أم أزمة البرجوازيات العربية**.بيروت دار الفارابي.

عباس، محمود، 1994.**طريق أوسلو**. ط1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد الرازق، علي، 1925.**الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**.ط2.القاهرة:مطبعة مصر.

عبد الرحمن، اسعد، 1987.**منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها ومساراتها**.بيروت:مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير.

عبد الرحمن، رانيا، 1997.الهيمنة والتبعية في نصين من جزر الكاريبي، الغرفة الأخيرة لاليان توماس ومكان صغير لجامايكا كينكيد.**مجلة القاهرة**.العدد180.ص26-32.

عبد الرحمن، عزاطف، 1983.**تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية**.القاهرة:مركز دراسات الاعلام.

عبد القادر، حاتم، 2003. "أزمة القيادة والحكم في الكيان الفلسطيني المعاصر".**مجلة الدراسات الفلسطينية**.ع 56..

عبد الكريم، قيس وآخرون، 2000.**من أوسلو إلى واي ريفير**.عمان: دار التقديم للنشر والتوزيع.

عبد الكريم، قيس، 1999.**الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**.بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والنشر.

عبد اللطيف، كمال، 1983. "الأمير/خطاب الحظ والقوة".**الفكر العربي**.العدد 24. ص5-15.

عبد الله، عبد الخالق 1986.**التبعية والتبعية السياسية**.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

عبد المجيد، وحيد، 1993."مسألة الدولة الديمقراطية في الفكر الفلسطيني". في كتاب.**قضايا عربية**.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبد المسيح، ماري تريز، 1997."ما بعد الكولونيالية".**مجلة القاهرة**.العدد 180.ص10-15.

عبدالكافي، اسماعيل، 1999."دراسة تحليل المضمون في أدب الطفل العربي"، **رسالة الخليج العربي**.العدد73.ص69-108.

عبدالله، عبد الغني بسيوني، 1997.**النظم السياسية والقانون الدستوري**.الإسكندرية:منشاة المعارف.

العراقي، محمد عاطف، 1981."الفكر السياسي عند عبد الرحمن الكواكبي".**الفكر العربي**.العدد22.ص473-458.

العروي، عبدالله، 1980.**مفهوم الدولة**.الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

العظم، صادق، 1973. **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**.بيروت: دار العودة.

علوش، ناجي 1985."حول أزمة حركة المقاومة".**الوحدة**.العدد1.5-13.

عودة، عبد الملك، 1983."الميثاق الوطني اليمني دراسة سياسية في بناء الدولة وتنمية المجتمع". **شؤون عربية**. العدد24. ص85-115.

العيسى، جهينة، 1999."التنمية عن طريق التحديث".في كتاب. **علم اجتماع التنمية**، تحرير جهينة العيسى وآخرون، دمشق: دار الأهالي.

غازي، حسين، 1993.**الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988**.دمشق: دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع.

غانم، أسعد، 2000."الفلسطينيون، الأزمة ومخرج الدولة ثنائية القومية".**مقدس استراتيجيا**.العدد1.ص3-23.

الغبرا، شفيق، 1987."الانتفاضة الفلسطينية.أسبابها، آلية استمرارها، وأهدافها". **المستقبل العربي**. العدد 113.ص59-74.

غريش ألان، 1982."شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية حوار المؤيدين والمعارضين (1968-1971)".**شؤون فلسطينية**.العدد 122.ص78-97.

غليون، برهان، 1998."ملاحظات حول الدولة العربية وأسباب غياب التكوين التاريخي للأمة".**مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد2.ص 133-174.

غليون، برهان، 2004.**نقد السياسة الدولة والدين**. الدار البيضاء المركز الثقافي العربي.

الغندور، طارق، 1988."ندوة"حكومة فلسطينية". **المستقبل العربي**.العدد 111.ص166-173.

فانون، فرانتز، 1972.**معذبو الأرض**.ترجمة سامي الدروي وجمال الاتاسي.بيروت: دار القلم.

فراوند، جوليان.**سوسيولوجيا ماكس فيبر**.ترجمة جورج أبي صالح.بيروت:مركز الإنماء القومي.بدون تاريخ نشر.

فرسون، سميح، 2003.**فلسطين والفلسطينيون**.بيروت: مؤسسة دراسات الوحدة العربية.

فنست، اندرو، 1997.**نظريات الدولة**.ترجمة مالك أبو شهوة ومحمود خلف.بيروت:دار الجيل.

فوكايما، فرنسيس، 1993.**نهاية التاريخ وخاتم البشر**.القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر.

فوكو، ميشيل، 1984.**نظام الخطاب**.ترجمة محمد سبيلا.بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

فوكو، ميشيل، 1990.**المراقبة والمعاقبة**.ترجمة مطاع صفدي. بيروت: مركز الإنماء القومي.

فياض، علي، 1999."التجربة الدبلوماسية الفلسطينية والطريق الدبلوماسي إلى الدولة". **صامد الاقتصادي**، عدد 118.ص74-92.

فيبر، ماكس، بدون تاريخ نشر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت:مركز الإنماء القومي.

قرني، بهجت، 1989."وافد متغربة ولكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية"، في كتاب. **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**.الجزء الأول.تحرير غسان سلامة وآخرون.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية (ايطاليا).

كريب، إيان، 1999.**النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**.ترجمة محمد حسين غلوم ومحمد عصفور.الكويت: عالم المعرفة.

كمال، هالة، 1997."صورة للذات الأوروبية في أدب ما بعد الكولونيالية، التفاعل الثقافي في أعمال مختارة للروائية روث بروير جابفالا"، 1997. **مجلة القاهرة**.العدد180.ص16-24.

الكواكبي، عبد الرحمن، 1993.**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**.بيروت:دار النفائس.

كوانت، وليم، 2002.عملية **السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي-الإسرائيلي منذ 1967**. الرياض:العبيكان.

كوبان، هيلينا، 1984.**المنظمة تحت المجهر**.ترجمة سليمان الفرزلي.لندن:منشورات هاي لبت.

الكيالي، عبد الوهاب، 1990.**تاريخ فلسطين الحديث**.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لاغروكويست، بيتر، 2005." نسيج السماء الأخيرة، التنقيب عن فلسطين بعد جدار الفصل الإسرائيلي".**حوليات القدس**. العدد 3.ص5-73.

لينين، فلاديمير، 1972، **الدولة والثورة**. موسكو:دار التقدم.

ماركس، كارل، وفريدريك إنجلز، 1972.**البيان الشيوعي**.دمشق: دار دمشق.

ماغري، لوشيو، 1970.الدولة والثورة اليوم.**دراسات عربية**.ع11.ص34-81.

محافظة، علي، 1989.**الفكر السياسي في فلسطين، من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب 1918-1948**.عمان:مركز الكتب الأردني.

محسن، زهير، 1974. "ندوة المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديد"ة.**شؤون فلسطينية**.العدد 30.ص5-75.

منصور فوزي، 1991.**خروج العرب من التاريخ**.ترجمة طريف عبدالله وكمال السيد.بيروت:دار الفارابي.

منصور، أشرف، 2002.قراءة جديدة لفلسفة هيجل في الدولة.**قراءات فلسفية**.العدد 6، ص231-254.

نخلة، خليل، 2004.**أسطورة التنمية في فلسطين، الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**.رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

نصر، مادلين، 1997."تحليل المضمون في الأبحاث العربية:صعوبة السيطرة على تقنية مستوردة".**باحثات**.العدد 3.ص10-23.

نصر، مارلين.**التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

النقيب، خلدون، 1987.**المجتمع والدولة في الخليج العربي من منظور مختلف**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

النقيب، خلدون، 1996.**الدولة التسلطية في المشرق العربي، دراسة بنائية مقارنة**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نوفل، ممدوح، 1996. "**الانقلاب "أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي مدريد – واشنطن. ط1.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

نوفل، ممدوح، 2006.**مغدوشة قصة الحرب على المخيمات في لبنان**.رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

نوفل، ممدوح، 2000.**البحث عن الدولة**.رام لله.مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

نوفل، ممدوح، 2002.**الانتفاضة انفجار عملية السلام**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

هابرماس، يرغن، 2002. **الحداثة وخطابها السياسي**.ترجمة جورج تامر.بيروت: دار النهار للنشر.

هانتنجتون، صامويل 1993.**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**.بيروت: دار الساقي.

هلال، جميل، 2006.**التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**.رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل، 1996.**الدولة والديمقراطية**.رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل، 1998.**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**.رام الله:مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل، 2002.**تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**.رام الله:مواطن المؤسسة الديمقراطية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل، 2003. "الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العـــدد 56.15-26.

هيرست، وطمبسون، 1998. "الدولة القومية".في كتاب. **ما بعد الماركسية**.تحرير فالح عبد الجبـــار.دمـــشق: دار المدى للثقافة والنشر.

هيكل، محمد حسنين، 1994."الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي:الخلفيات، والإشكاليات، والنتائج.**قراءات سياسية**.العدد العدد 4.ص52-71.

هيكل، محمد حسنين، 2000.**المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعـــدها**. الجزء الثالث، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

هيولم، ديفيد، ومارك تيرنر 1990. "مداخل إلى التنمية ".ترجمة خليل توما، في. **علم اجتماع التنمية**.بدون مكـــان نشر.

والد، الآن، 1999.ما هي نظرية ما بعد الاستعمار.**كنعان**.العدد94.ص41-45.

والراشتاين، ايمانويل، 2004.صعود النظام العالمي الرأسمالي وزواله المقبل. في كتـــاب، **العولمـــة الطوفـــان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**.فرانك جي.لتشنر وجون بولي.ترجمة فضل جتكر.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.والمنظمة العربية للترجمة.

وحيد، عبد المجيد.1979. مسألة الدولة الديمقراطية في الفكر الفلسطيني.**قضايا عربية**.العدد7. ص177-186

وناس، المنصف، 1982. في سوسيولوجية الخطاب السياسي، الارتكازات النظريـــة للخطـــاب الـــسياسي العربـــي المعاصر.**دراسات عربية**.العدد 8.ص30-43.

يانج، روبرت، 2003.**أساطير بيضاء.كتابة التاريخ والغرب**، ترجمة احمد محمود، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

يرغن، دانييل وجوزيف ستانسلاف، 2004."برجا التحكم والقيادة المعركة بين الدولة والسوق هي التي تعيد تـــشكيل العالم الجديد".في كتاب، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافيـــة والـــسياسية والاقتـــصادية**.فرانـــك جي.لتشنر وجون بولي.ترجمة فاضل جتكر.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة.والمنظمـــة العربيـــة للترجمة.

يسين، السيد، 1999."العولمة والطريق الثالث".**النهج**.العدد 53.56-88.

يوسف، أيمن، 2005."الفلسطينيون بين خطة شارون والدولة ثنائية القومية".**الأسوار**.العدد 2.ص128-150.

يونس، جمال الدين، 1985."تحليل المضمون في مناهج العلوم الطبيعية".**حولية كلية التربيـــة**.العـــدد14، ص191-229.

***- English References**

Aghha.J. H.,1976."What the State".**Journal Of Palestinian Studies**. Vol10.pp3-39.

Almond.GA & Powell. GB0., 1966.**Comparative Politics: Developmental Approach**. Boston: little. Brown and company,.

Ascroft,B.&Griffiths,G.&Tiffin,H.,1998.**Key Concepts In Post-Colonial** Studies. London& New York: Routledge

Baumgarteu. H, 2002.,"**New patrimonial facing**" in Roger Heacook. Political Transitions In the Arab Word. Birzeit: Birzeit University.

Bill.J. A. And Springboro., 1994. **Report Politics In The Middle East**. forth edition. New York: Harper collins Eston,D.,1953.The Political System: an inquiry into the state of political science.

Brynen.R,1989.,"PLO,Policy In Llegacies &Lessons". **The Journal Of Palestinian Studies.** Vol.xvII.no.49-70.

Fanon.F,1986.**Black skin,White Masks**.London:Pluuto.

Frisch.H.,1997."Modern Absolutist Or Neopatriarchal State Building Customary Law. Extended Families,& The Palestinian Authority "**.Journal Of Middle East Stud.**n29.pp341-358.

Galia.G.,1994.A Palestinian State From An Israeli Point Of View, **Middle East Policy**.n1.pp 56-83.

Giaeaman. G., & Enge Amundsen.,2004. **State Formation In Palestine, Viability and Governance During Asocial Transformation.** London: Rouledey Curzon

Jiryis.S., 1978."On Political Settlement In The Middle East: the Palestinians Demission". **Journal Of Palestinian Studies.** no.1 pp5-26

Khalide. W., 1978. "Thinking the Unthinkable: A Sovereign Palestinian State". **Journal of Palestinian studies.** Vol.56.no.4.pp 88-104.

Khalidi. R.,1985.the Palestinian Dilemma: PLO Policy After Lebanon**. Palestinian study Review**,n1.pp3-23.

Kimnling, B.,1992.Sociology,Ideology& Nation Building: the Palestinians &Their Meaning in Israel Sociology, **American Sociological Review**.Vol.57.pp447-460.

Migdal.S., 2004."State Building and the Non-Nation-State". **Journal Of International Affairs**.vo l58.

Milband. R.,1983. "**Class Power & State Power**". London: Verso.

Moaddel. M.,1992."Ideology,As Episodic Discourse, the Case of the Iranian Reveoltion" **Journal Of International Affairs**.Vol.57.pp353-379.

Nakhleh.E.,1989."The Palestinians &The Further Peace Through Realism". **The Journal Of Palestinian Studies**.Vol.xvII.no.3-28.

R. A. Dahl, 1971. **Polyrachy , Participation**. Yale: University Press.

Sayigh. Y.,1997."Armed Struggle & State Formation". **Journal Of Palestinian Studies.** no4.pp17-32.

Segal.J.,1989."A Foreign For the State Of Palestine". **Journal of Palestinian studies.** no2.pp17-28.

Shean.E,1976."Step by Step in the Middle East".**Journal Of Palestinian Studies**.no.3-4.pp5-43

Tessler M., 1990."The Intifada & Political Discourse in Israel" **, Journal Of Palestine Study Revw**.n02.pp43-61

Whitbek.J.,1996,"The Palestinian State Exists ".**The Palestine Israeli journal** n2.p.p8-13.

Young.R., 2003.**Postcolonaalism**.England:Oxford University Press.

ملحق رقم (1)

حقول دلالة مفاهيم الدولة وصورتها والمشاركات والمناقضات لهذه الصورة في المراحل الثلاثة

	المفردة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
		العدد	العدد	العدد
المشاركات	البعد القومي	76	28	1
	البعد الوطني	38	43	31
	حركات التحرر	23	25	1
	البعد الإسلامي	3	8	2
	فلسطيني- أردني	21	6	2
	فلسطيني- لبناني	7		
	قوى روحية ودينية	3	1	
	مواثيق أممية	1	0	
	دول صديقة		0	
	مشاريع سلمية		2	
	اليسار الإسرائيلي		3	
	قرارات القمة العربية		3	
	الشرعية الدولية		18	31
	أمريكيا			2
	الأسرة الدولية			20
	العلاقات الفلسطينية -الإسرائيلية			2
	حكومة إسرائيل			2
المناقضات	إسرائيل	33	9	
	الصهيونية العالمية	36	17	
	الولايات المتحدة	29	10	
	الامبيريالية والاستعمار	47	7	
	قوى رجعية عربية	14	2	
	قوى رجعية محلية	1		
	المشاريع السلمية	13	11	
	قرارات دولية	7	3	
	الاحتلال			26
	الاستيطان		5	20
	الحكومة الإسرائيلية			7
	جدار الفصل			1

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

برنامج علم الاجتماع

صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي (1964- 2005)

مقدمة من الطالب:

محمد عبد الله "خلاّف" عرجان

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمود ميعاري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت- فلسطين

2006

Birzeit University

Faculty of Graduate Studies

Program of Sociology

The Image Of The State In The Palestinian Official Discourse (1964-2005)

By:

Mohammad Abdu Allah "Khallaf" Irgan

Supervisor :

Prof. Mahmoud Mi'ari

Co- Supervisor:

Assistant Prof. Esmail Nashif

Assistant Prof. Abdul-Rahim Alshaikh

Assistant Prof. Mohammad Farhat

This thesis Submitted in Partial fulfillment of requirements for the Master degree in Sociology from The Faculty of Graduate Studies at Birzeit University-Palestine

2006

صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي

(1964- 2005)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب :

محمد عبد الله "خلاّف" عرجان

تاريخ المناقشة: 2006/5/17

لجنة المناقشة :

أ. د.محمود ميعاري رئيسا

د.إسماعيل الناشف عضوا

د. عبد الرحيم الشيخ عضوا

د. محمد فرحات عضوا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت- فلسطين

2006